



کتابخانه
موزه
و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

خطی - فهرست شده
۱۸۱۷

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24

بازدید شد
۱۳۸۱

بازرسی شد
۳ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی
عنوان: فرهنگ
موضوع: تاریخ
مؤلف: هرامد نصرالدین کورنی
اسم کتاب: فرهنگ
شماره قفسه: ۱۳۰۲
شماره دفتر: ۱۶۳۶۵
تاریخ: ۱۳۸۱/۴/۱۷

۱۸۱۷

کتاب

۱۱۱

حاشیة مشکاة الاشراق

شیخ الرئیس

از شیخ محمد کریم

نسخه فهرست شده

۱۸۱۷

باعتبار العلم العقل الملك الذي من شأنه ان المعقولات الاولى العقل
لا يكون الجسم وتوقفه تقاوجية الانتقال العقل الملك الى العقل
الذي من شأنه ان يكون المعقولات الثانية العقل المكتسبة لانتقال الاجسام الى
سواء الطريق دون صفاته ووصول العقل المتفاد عن العقيدة اليقينية
التي هي غير السلوك لا يمكن الا بالعلم الحقيقي فجميع ما يتقدم من العلم
وغيره لا يتغير العقل لا اذا ما قيل ان العقل من غرضه ولما العلية
فان لم يغير الظاهر استعماله للعلم الحق والنواميس العلمية انما يكون بحسب
توقيفه وتكميله بالعلم من الملك والبرية يكون بعد ان يتغيره السراير
الغريبة يكون بالعلم والفرق الطالب للعلم الذي في وجوده سلوكمه
ان مطايعا يحصل بسببه وكذا وتوقف الله عليه وذلك وهو حجة الدنيا
متوقفه في التفسير انما المعنى في السلوك علم ان لا يقدر عليه الا بعد
الله الى الطريق السوي ولا فارقا للمنتهى ظهوره لانه ليس بها جوارح الكمال
الاقبال لما ينقض عليه من الفاعل الاول لانه في ظاهره ان يرى في كل حال
الاحوال الثلاثة ان الله تعالى في ذلك تأثيرا لنفسه تأثيرا الا ان ينسب الى
نفسه من التأثير في الحالة الاولى اكثر مما ينسب الى الله وفي الحالة الثانية تبا
منه وفي الحالة الثالثة اقل منه وانما اختلافه به بحسب كماله فليانها لا
والشيخ غير التوفيق والمختار في العلم من غير ما يقتضاه الطالب من الله تعالى
في الاحوال الثلاثة مما لا يحسن الانحاج وانه ثم بنه المعلما اقتضيه كتابه
على ان يتبع له اذا دخل في زعم الطالبين ان الله تعالى على ما ينسب له من التوفيق
للخوض في الطلوع السلوك ويسلمه ما يرجع من الهداية والاهتمام ليدرك
الوصول الى المنتهى فانما طالب **فصل** وان يصل على المصطفين من
عباده رسالته خصوصا على من عثرته الهدى المحررة على تحقيق الحق في
معد اليك في هذه الاشياء والشيء من اصول ومجالات الحكمة ان اخذت
الغفلة ان يدرك سبيل علم ان يتغيرها وتتمسكها الفروع لاصلاحها كالحديث

تكملة

كاتبها انما له زيد وعمر والانس والقبيل لحيات كالا كاهات الخيل
والمشتر للحيث والفرع غير موجودة في الاصل العقل على ان القبيل كاه
والجمله العقل وان يكون له بعد العقل واخراج الفروع الى العقل احتاج
الى تصرف في الاصل وهو المستحق للتوقف فذلك قال العقل على ان يتغيرها
ولم يتغيرها وان كان لا يتغيرها **فصل** وينبغي على المنطق ومنطق
العلم الطبيعة وما قبله الا بتدريج المنطق ويجب ان يكون الله في العلم سائر العلم
ولما الطبيعة وهي البداية الاولى كبرياهي وما قبل الجسم الطبيعي يسكنها بالعلم
والعلم للنفس اليها هو العلم للنفس الطبيعية لا العلم بالطبيعة نفسها فاما
احد من العلم للنفس للما قبلها وما قبل الطبيعة من المحسوسات انما يكون في العلم
ففي نفس الامر قبله بالذات والعلية والشرف ويكون بعد ما بالنسبة اليها
بالضم فان ان كان المحسوسات مجزئات ان لا تم المعقولات بمقتضى انما انما
لذلك من العلم الاول للطبيعية على العلم بما فيها العلم بما في الطبيعة
يجب ان يكون العلم الاول العامة قلما على علم قبل الطبيعة الاول الاعتبار
ما بعد ما الثانية وهو الفلسفة الاولى وله تقدم باعتبار علم الطبيعة
وغير من العلم وفي ذلك كونه مشتق على ان انما ما قبلها الموضوع فيها العلم
بالمبادى كانه من العلم باله المبادى لما اعنى الشيخ بقوله وما قبله هذا التقيد
الا الذي سبق لان الضمير فيه عائد الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى
لا ينبغي علم قبل العلم الطبيعة بل ينبغي علم ما قبل الطبيعة وتوكان الشيخ
الاعتبار الاول لعل وما قبلها وما قبل الفاضل الشارح من كون كالا هي
متأخر عن الطبيعة في التعليم من الاجل لان الشئ لما انبت الاول وصفا
بما لا يتوقف على الطبيعيات فصلا لا هو مقدما في تشابه هذا الى جبين
ذلك مما قبل الطبيعة كانه غير محصل للمعنى ولان الشيخ انما انبت الاول
وصفا في هذا الكتاب بما انبتها هو غير من الحكمة الا ليعين في سائر
الكلام في اخذها هنا في ترتيب المسائل وخطا اصحاب العلمين بالاجز على

ما يقتضيه السبابة التي اختارها **الشيخ** **قوله** في عرض المنطق
ففيه في عرض المنطق وهو في بعض النسخ اي فصل في عرض المنطق لان الجمع فيه
قوله المراد بالمنطق ان يكون عند الانسان الذي يجمع ما فيه فائدة في العلم
بان ماهية المنطق والثانية بان يمتد اعني العرض منه وما استلزمه الثاني
الاول من غير ان يفتكس خصها بالقصد لا شتمال بانها على البيان في المنطق
التي قاتوبه والعرض منه ان يبا عند الانسان **قوله** التي قاتوبه قصده
ولها ان يكون ان يضل فيكون هذا اسم المنطق وقد يتلوه في يوم الشيء فتلا
الاعتبارات فيها ما يكون بحسب رتبة مقبسا المعين كفعله او فاعله
او غايته شي اخر لا يسم الكون بانه وجا صغرى او خفى كذا وكذا وهو
بسم بحسب رتبة وبادء الشرح بها الما هو بسم بالقياس الى فليته وكذا
في سائر الاعمال والمنطق علم في نفسه والى بالقياس للخص من العلوم
لانك قبل الشرح عنه في موضع اخر العلم الذي فيه بحسب كل واحد من تلك
بسم لكن اختصها تعلقا ببيان العرض هو الذي باعتبار قيراسه الى غيره
فسمه منها ذلك الاعتبار والنتائج فيه هل هو علم ام لا ليس ما يقع بين
الحصول كذا لا اتفاق صناعته متعلقة بالنظر في الحقيقة لا الثانية على
وجه مقتضى تحصيل شيء مطلوب بما هو حاصل عند الناظر او بعين على ذلك
والعقولة الثانية هي المعارض التي تلحق الحقيقة لا الاولى التي هي جداول
الموجودات واحكامها المعقولة في علم بعلم خاصة فالبحر المحال يكون
علما ما وان يكون داخل تحت العلم بالحقوق لا الاولى الذي يتلوه باعيان
الموجودات اذ هو اضاع علم اخر خاص ببيان الاول في العقل بانه العلم فلا
يكون علما من حيث ليس بشي لا ليس بالنتيجة العلوم حتى الاوليات بان
وكثير من العلوم يكون له لغزها كالحق والصدق والقيمة للمعينة والاشكال
الذي يوجد في هذا المصنع وهو ان يقال لو كان علم عما جاز المنطق لكان
المنطق محتاجا الى نفسه او الى منطق اخر يزيل به وذلك تخصيص بعض العلم

بالاحتياج الى المنطق لاجتماع **المنطق** **قوله** في عرض المنطق
والايات تذكر بعد الخواص نظرات ليس من شأنها ان يضاف فيها كالمطلوب
يوجه عليها جميعا غير محتاج الى المنطق فانما الخوض في شيء من على جبل المنطق
الى خواص منطقية فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فان يورث
التيه واما قوله التي قاتوبه فلا يورث ما يورث الاصل في نفسه القريبة يتوسطه
والقائمه بعربية في الاصل وهو كل صوب كل شيء في منها الحكم جزئيا انها
للمطابق لها ولا في القاتوبية عرض علم المنطق وضع موضع الخوض في العلم
خاصة ولا يلاها عرضا لمنطق بالقياس الى غيره وانما قال قصده من اجابها
لان المنطق فيحصل اذ لم يزل المنطق واما قوله عن ان يضل فيكون العلم
هنا هو قد ان ما يوصل الى المطلوب فيكون اما احاد سبب لا سبب له او
يفقد السبب او باختصار السبب كما في السبب **قوله** واعني بالضم
هنا اي في موضع هذا العلم وذلك لان الفكر في منطق على وجه النفس التي
التي تلتزم البطلان لا يسلطون الى ما للشيء بالذرة او كرك كانت اذ كانت
تلك كرك في الحقيقة ولما اذ كانت في محسوسات فمما يسمى في الاصل
على معنى ان اخبر الاول وهو كرك جملة الشراك المذكورة في وجه التفسير
من المطالبات في العاقل الخاصة عند ما طابت مبادئ تلك المطالبات المودة
اليها الى ان يرها ثم من حيثها المطالبات في منطق على معنى انما اخبر من الاول
الثاني هو كرك الاول وهو ما عجز ان يحصل الجمع الى المطالبات في العلم وان كان
العرض منها هو الجمع الى المطالبات في الاول هو الفكر الذي يعود في علم في علم
والثاني في الفكر الذي يحتاج منه وفي غيره العلم المنطق والثالث هو الفكر الذي
يستعمل في العلم على اساسي قد في النظر الثالث في خصص الشيخ لفظة الفكر
بالعقل الثالث في العاقل المذكورة **قوله** ما يكون عند اجماع الانسان يعني به
الحركة الاولى للتدبير من المطالبات في المبادئ والثانية للتدبير من المبادئ
المطالب جميعا والاجماع هو الاذماع وهو تضميم الغرض **قوله** ان شغل

أمو حاضره فذهنه يعني به الحركة الثانية التي هي الرجوع من المبادي الى المطلق
الحركة وحدها من غير ان يسبقها الاولى كما ينبغي لانها حركة غير متناهية
وقد نص على ذلك المعلق في قوله باركتها بالحق من ان كانت الرجوع الى المطلق
انما هي الحركة جميعا بالثانية منها التي هي اشر والفاضل الشارح قد يخرج
تفسيره معنى الفكر لا في اثنين بقوله هنا ثانيا وفي الفرق بين ما يكون عند
الاشارة وهو نفس الاشارة انما هي وحدها من على الرجوع الى المطلق وعلى الاشارة
ثم جعل الحركة الاولى اذ هو ما هو فكلما احتاج فيه الى المنطق والثانية طبيعية
وما هو احد سلاسلها من هذه اليه وكل ذلك خط يظهر بارز في ماضيه خطها
قوله وانما قال على صراحة لم يتقدم علمه او ادراكه لان الظنون في نفسه
قد يكون مبادي ايضا وانما قال ان امور لم يتقدم امر واحد ان المبادي التي ينقل
الى المطلق لا تضافا لغيرها انما يكون فرق واصل وهو جزء الاقوال الشارح قد
الرجوع على ما سبق **قوله** منصور او صدق بها فالمصور هو الماحض
عن الحكم والمصور هو الماحض بقاؤه وبينهما جميع ما يحضر للذهن **قوله**
قصورا عليا او ظاهريا او وضعيا وتليها الشك المحض الذي لا يحضر به
لاحظ في القصور في الاخر هو مستلزم عدم الحكم فلا يقارن ما يوجد في حكمه
اضى التصديق بل يقارن ما يتاخر به وذلك هو الماحض البسيط والحكم بالطرف الرابع
لما ان يقارن الحكم باستماع الرجوع الا يقارن بل يقارن بحججه والاول هو الحكم
والثاني هو الظنون الصرف والحجج اما ان يعتبر مطابقتها للمخرج او يعتبر ان
اعتبر فلما ان يكون مطابقا او يكون كلاهما ان يكون الحكم ان يحكم بما لا
يمكن فان لم يكن فهو اليقين ويستخرج ثلث اشياء من الملاحظة والثبات وان
اكن هو الحجة المطابقة للثبات والحجج غير المطابقة هو الماحض المركب **قوله**
الظن باثباته يعني ظنها وعلى الظنون الصرف عملها الماحضات وجعل او
وعلى المطابقة لغيرها من الحجج وحدها يقسم ما يعتبر فيه مطابقة الخارج
الى يوتين وظن او ظن صرف ولما لا يعتد به ذلك وان كان لا يتخلو عن

الظن

الظن بل ان يقارن تسليمها او انكارها والاول يقسم الى سلم عام اما مطلق سلمه
الجمهور او محدد بسطة طاعة والمخصص له شخص المصل او تعلم او شائع
والثاني يسمى وضعيا فلهذا يصاد به العلوم وفيه طرية للمساير ومنه ما يضعه
الناظر المحقق وان كان مناضيا لما يعتقد له ثبت بسطوطه ومنه ما يثبت له
المحقق وفيه عين ومنه ما يقول به القائل باللسان دون ما يستدل به كقول من يتل
لا وجه للحكم كمثل ان جميع ذلك شئ او ضاعا وان كانت لا اعتبار له في محله فله
يكون حكم واحد تسليمها باعتبار وضعها باعتبار اخر مثل ان الماهية الجارية في
الرجوع الى المسايل وقد يتغير التسليم عن الوضع في مثل ما لا يراعى في من المسلم
او الوضع عن التسليم في مثل ما يوضع في بعض الاقضية الخلفية وربما يطلق الحق
باعتبار الحكم من ذلك فيما الكلي فيقول به قائلان ويخضع فانه بهذا الاعتبار
يكون الحكم التسليم ويخرج وما هو به الفاضل الشارح في نفسه ما هو ان الوضع
ما يسله الجمهور والتسليم ايسله محض ولذا ليس بعارة عندنا بالاعتبار
في انقسام التصديقات باعتبار المذكور على محلي وظني وضعي وتسليني غير ذلك
الرجوع على مبادي الجدل والخطابة والسفسطة على الانقسام الثانية ولما
فلا يوصل مبادي جدل التصديقات الى الجدل ولذلك يعرض الشيخ لها انما في الشيخ
بصرف العناد في قولنا اوطنا او وضعنا التباين العلم والظن والذات وبما يتبعها
لوضع التسليم باعتبارها لم يات بحرف العناد في قوله وضعها وتسليمها لتباينها
في بعض الجدل وعلى الفاضل الشارح انما قدم الظن على الوضع والتسليم لعدم الخطأ
على الجدل في الواقع فلهذا في قسمه الظن بالانقسام الثلاثة لئلا يخلط الماهية
مبادي الصالحات الشك لان يحل على الظن الصرف حتى يستقيم تعليل تقديم الظن
ولا يخلو التعليل ولما قسم الشيخ التصديق باقسام علم يقسم التصديق الى انقسام
اليها انقسام طبيعي ليسون القياس الى شئ وذلك يقتضي تباين الاقسام للماهية
بحر الصانع المذكور ولما التصديق فلهذا يقسم الانقسام الى قسمين شاكين
والعقلى او المجنس والفصل وجزءها انقسامها غيبا والقياس الى شئ فان الداعي

ظن

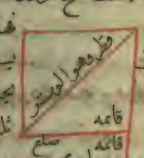
الشيء يكون عرضيا الغير بخلاف المادة الخطابية التي لا تنصرف بها زيد الشيء قابل
 الفاضل الشايع ذلك بان التصور لا يقبل القوع والضعف والتصديق بقبولها
 فلو كان التصور لم يقبلها لكان التصور والوجدان الحقيقي كالتصور بالرسم مثلا
 ولما نشأ غلطه هذان رتبة الذي اليه في التصور لانه لا يمكن ان يكتب
 المصور غير جازية فيه يعني ان المطلوب كما يكون معلوما في التصور لا يحصل لا
 يستحصل فان قيل انكم قدتم الفكرة بكونها من المطالب الى المبادي والعق
 اليها فكيف يتصورها لا يحضر عند المتكلم فيتم يعرف انما هي المطالب اليه بكون معلوم
 اصلا اجبت بان المطلوب يكون حاضرا من جهة غير جازية من جهة والجهتها
 متعارفان من الجهة التي لم يحضر بطلب من الجهة التي يحضر بطلبه كذا فيكون
 للمطلوب بالذات لا يستلزم ذلك اختلاف من حيث لا يدرك بالضعف والقوع والعق
 والكمالات المطلوبة فيكون معلوما بدارك ناقص مطلوب كماله والمطلوب يتحقق
 معلوم الحدود مطلوب الحكم عليها **فقال** وهذا الاشكال لا يحل من تناب
 فيما يصف فيه وهو من حيث لا يتناول الحكم من المبادي الى المطالب فيذكر بان
 المبادي لا يحل مطلوبها فيكون فوق واحدة ولا يحصل من الاشياء الكسرة شيء
 واحدا لا بعد تصوريها فاحلة واحدة لذلك الشيء لا للمعلوم الحد له علمه في
 والناظر في حصول الاشياء الكبيرة شيئا يمكن ان يطبق عليه الواحد بوجه ما
 فللباقي يتأدى الى المطالب بالذات اليه والى الفاعل له به في هذا الموضع لا يتجاوز
 من ان يكون بعض جازية عند البعض وضع ما وذلك هو الترتيب من ان
 مجموع الاجزاء صور احواله بسببها يقال له واحد وهو لم يمتدح بالذات
 عن الترتيب كاهو متنازع من الترتيب فان لا يحصل هذا الاشكال من ترتيبه
 للمبادي التي يتناولها الى المطالب كذا فيكون ذلك قد يكون المبادي بالنسبة الى المطالب
 ايضا ترتيب وهوية على القياس المذكور **فقال** وذلك الترتيب والهيئة
 قد يقع على وجه صور وقد يقع على وجه صواب صواب المرتبة في قول
 الشايع مثلا ان وضع الجنس لا يتم بقيد الفصل وصواب هيته ان يحصل

5
 للاختصاص وجزائية بطابقها صورة المطلوب وصول الترتيب في مقدمتها القياس
 ان يكون محدود في الوضع والمحل على ما ينبغي وصوله لانه يكون الرتبة فيها
 في الكيف والكم والجهة على ما ينبغي وصوله لانه يكون القياس ان يكون اوضاع
 المتنازع على ما ينبغي وصوله لانه يكون القياس ان يكون القياس ان يكون القياس
 ان يكون بخلاف ذلك ولا يستلزم لاجابة وجدها الى الصور صوابها دون المبادي
 المودة لا في جميع المطالبات في الصور والصورات الساخنة لا في جميعها
 والمختار ما لم يقارن حكما واستعمال المراد التي لا يناسب للطلوب لا في بعضه شيء
 ترتيبا لهوية الترتيب اما قياس بعض اجزاء الى بعض ولما يتقدمها الى المطلوب
 ولما المراد القريب للقياس التي هي المقدمات قد يقع الفساد فيها انفسها
 دون القيد والترتيب للاختصاص بها وذلك لما فيها من الترتيب والهيئة بالنسبة
 الى الافراد الاولى **فقال** وكيف لا يكون الوجه الذي ليس بصواب شيئا
 بالصواب وهو انما يشبه به اما باعتبار الصور ووجهها فالصواب هو
 القياس والشبه هو الاستقراء لانه اشكال من جزئيات الكليات كما ان القياس
 اشكال من كل الجزئيات والهم ان يشبه به هو القبول فان ايراد الجزئيات
 الواحد في التمثيل لا يشارك الحكم المشترك وهم مشاركة سائر الجهات له في ذلك
 الواحد حتى يظن انه استقر ولما اعتبر المراد ووجهها اعني الترتيب فان الحكم
 الاول لا يوصف بالصواب غير الصواب كما هو في الصواب بها هو القضاء بالذات
 قيوها والشبه به من وجه المسلمات والمقبولات والمطلوبات ومن وجه
 انجز الشبهات بالاوليات والمهم ان يشبهه المشبهات بالمسلمات ولما بان
 ههنا فالصواب هو البرهان والشبه به الجدل والمخاطبة من وجه
 من وجه والمهم ان يشبه به المشاغبة فانها تشبه الجدل كما ان السفسطة
 يشبه البرهان والفاضل الشايع الجدل والمخاطبة في الصواب
 جعل الشبه به للمخاطبة والمهم ان يشبهه بالمشاغبة ولم يرد على ذلك
 يكون الجدل من جملة الشبه لان المشاغبة فهم ان جرد **فقال** فالملحق

علم به ضرورة ان شقالات من امور حاصلة في ذهن الانسان لا غير متصلة
هذا الاخر من المذوق بحسب شدة الاقتران بينهما فالعلم به واليا في
قبل التخييل وانما المذوق في هذا الموضوع لان هذا المذوق هو الذي
بان ان شقالات الحيز والارضية لم يكن بينه فدايا بانه في بعض احواله يعلم
بانه وفي بعض الاخر يتعلم منه ضرورة ان شقالات لا يتقضى حال الصواب
على الصواب الكلية التي هي كالتوازيين وبنافها السائر المنطقية والناظر في
حالة على جزيئها المتعلقة بالمد على احواله مستعملة في سائر احواله وانما
قال في علم به ضرورة ان شقالات لم يقل علم ضرورة ان شقالات لان المقصود من
بالقصد لا واليس هو ان يعلم ضرورة ان شقالات بل المقصود هو لا صابة في
كما تقدم والعلم بالصواب في احواله مقصود ان لا يظن انه مقتضى الى
ذلك والفاضل الشارح اذ انه قال في المذوق علم به ضرورة ان
الاشقالات والظن علم به ضرورة ان احواله ان الانسان انما في احواله في بعض
المنطق فيها كليات في نفسها هي العلوم والجزئيات التي يستعملها في احواله
جزئية لحيوان الانسان وقد يحصل العلم بالكلية في المعرفة في جزئيات **فصل**
واحواله تلك الامور العلم بها هي تلك الامور وعقولات اول احواله معقولة
ثانية وهي كونه اذاته وخصه ومحملة وموجودة ومناسبة وغير متساوية
وما يحجب غيرها فالعلم به المقصود يقصد الى ضرورة ان شقالات في بعض
بذلك **فصل** وعدا احواله ما يتبين في شقالاته وهي جارية في احواله
واحواله ليس كذلك فالاول هو الصواب والنجاة من الغي اساليبها في احواله
الثامة والثانية احواله احواله احواله على احواله احواله احواله احواله
التعريفات المستعملة في سائر احواله احواله احواله احواله احواله احواله
والبحر الفاضل الشارح عدل الجليل في الخطابة في المستقيمة في الاستقامة
التشيل في غيرها والعرف في الخطابة في التشيل في الاستقامة في الاستقامة
فيها **الاشارة** وكل تحقيق يتبين في اشياء حتى يتبين بها الخبز في احواله

فذلك التحقيق يحجب الوتر في المذوق الذي يقع فيها الترتيب والتايف كل تحقيق
اي كل تحصيل او اشياء على ان التايف اقدم من الترتيب بالذات كما مر في الترتيب
من التايف لا بان يوجد التايف من اشياءها وضعها عقلا وحسب من ترتيب
فان ذلك لا يمكن بل ان التايف في الترتيب بل ان الترتيب المعين في التايف
المعين والتايف المعين لا يستلزم الترتيب المعين بل يستلزم ترتيبا اما يمكن
وقد عرفت في هذا الاخر ان شقالات التايف من امور يمكن ان يقع على هذا الترتيب فيمكن
ان يقع على ترتيب باح احسن مما يمكن والمداد ان كل تحقيق متعلق بترتيب في كل
تايف فانه يحجب الوتر في المذوق الذي يقع فيها الترتيب في تلك الاحوال ان اختصاص الترتيب
المعين بالناظر الى المطلوب دون ما عداه مما يمكن وقوعه فيها انما يكون من قبل تلك
المداد احواله وليس المراد من قوله بكل تايف ما هو منه ان كل واحد ما هو من
موصوف بالعلق بكل واحد من تلك الاحوال المختصة وغير المختصة بالارادة ان كل تحقيق
متعلق بترتيب على راي الوتر فيكون فانه كذلك وانما كذلك ان العلم به احواله في
التي عرفت في ذلك ان الترتيب على الترتيب بل العلم به هو التايف **فصل** لا يمكن
وجه بل هو الوجه الذي لا حله صلح ان يحيا فيها لا من حيث هو عقول اول
وطبائع لا عيان المعجرات بل من حيث هي عقولات ثالثة ولا كذلك مطلقا
فان الحس عن العقولات الثانية من حيث هي عقولات ثالثة يتعلق بالفلسفة
الاولى بل من حيث يتقنل منها في جزئياتها **فصل** ولذا لما يحجب المنطق احواله
احوال احواله احواله احواله ثم شقالاتها احواله احواله احواله احواله احواله
صنقان اول وثان اول اول يقع في احواله احواله في القضاء واخر من
تذكر احواله الصورية في احواله احواله في احواله احواله احواله احواله احواله
في احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله
وتذكر احواله الصورية في احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله
والخامس من هذا الكتاب في احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله احواله
الشيخ السادس **الاشارة** ولان بين المفظ والعرف علاقة ما للنش وجود في

تصل بها وانما القياس بها وليس ايضا قطر الانه يكون قطر الدائرة التي
 بالقطر الحائز من القطر الثلثة وايضا لانه يصف السطح المتوازي المستطال
 الذي يحيط به الضلعان وهذا هو قطر
 القطر قوس على القاعة التي يوترها القطر في
 مربعه مربعها فان قوس الخط مربعه الذي
 به كما مرنا ان اذا كان احد الضلعين اربعة وثلاثين
 فالقطر يكون خمسة لان مربعه وهو خمسة وعشرون يساوي مجموع مربعيها
 ستة وعشرون وتسعة وبه ان ذلك متساوي في الشكل المعروف بالعبوس وهو
 السابع ولا يكون من المتعاقبات الاولي من كمال الاصول فاننا قال في التصديق
 الى ان يعلم ان الامور قد علمت كما ينبغي ان الجزئي لا يكون قد نسب الى
 الاصل المسبق بالعام والاشي من ادراكين لشي واحد فكل واحد منهما عام
 الجزئين من غير الاعتبارين ولذلك لا يوصف الاقطار بالاعراف ويوصف الاعراف
 وقد نسبنا الى البسيط ولكن في ذلك قال في نفسه لا يقال علمه فلهذا
 الاعتبار الاخير جعل التصديق لاساطته والقياس الى التصديق القوم في
 التصديق لتركبه بالتعلم **قوله** فالسؤال المطبق في العلوم ونحوها اما ان
 يتجه الى تصور يحصل ولما ان يتجه الى تصديق يحصل فقد مر في الحاشية
 يسمى الى الحاصل الى التصديق المطبق في الحاشية فانه من حيث هو سمى
 ونحوها على التصديق والاشي من التصديق لاساطته والظنون وان علم
 ان الحق يتاخر من المتاخرات في الهمم والخصايص والمخبر في اللغة المتفق ويقال
 الخارج بين الشئين هو واحد الشئ فيهما فاسمى الطرف كما لا يتبع ان هذا
 فيه خارج او يخرج عند داخل الهم هو الاثر في الذاتيات هي امور داخلية في ذلك
 على شئين هما ههنا والخصايص خارجة عن ذلك على شئين هما ان وجواضه يسمى
 التوفيق بين الحادتين **قوله** ونحوه يبين ما دون الهم من الهم
 ونحوها **قوله** ولا يسر الشئ الحاصل الى التصديق المطبق في جهة فانه في



هنا

استعمل القياس تقدير الشئ على الشئ واخرها القياس العرف بالقدرة والقابيل
 يتبين من هذا الكلي الحكم الخاص الكلي والاستعمال القوم في جهة فانه يقال
 استقرت بالادراك ان مقتضاها تنخرج من ارض الى ارض المستقر في جهة فانه يقال
 جزوا في جهة الاستقلال الكلي **قوله** ونحوه يبين ما دون الهم من الهم
 قياسا لا في الخارج من جهة فانه في الحكم **قوله** ونحوها حاصل الى الحاصل
 المطبق فلا يسيل الى ان لا يطول ويحتمل في المقدم الحاصل على ما هو في المقدم
 المعلوم بما في ذلك المطبق في مركزها **قوله** كما يسيل الى ان لا يطول
 الحاصل المعلوم لا بالقطر بل بالجهة التي لا جهل احاد او الى المطبق يبين
 بالقطر ما لا يحتمل في الجهة المذكورة لان حصول البادئ وحدها او
 كان كافيا لكان ان اها لم يقتضها العاقل في جهة العالم بجميع العلوم وايضا في
 علم الانسان اليك لا يحصل لان هذا مثالا في جهة ما عظيم الباطن فطبا في
 وذلك لعدم الترتيب في جهة في علمه وعلمه في تصور **قوله**
 فالمنطق في طرفي الامور المتقدمة المناسبة لطول بطول لا يبين ذلك
 الجزئية الخوص المذكورة في اها بل المطالب بالكلية التصديق او التصديق
 الجزئية عن المولد حقيقة كانت وغير حقيقة والامور المتقدمة هي في
 المناسبة طحا الى الوجه الكلي القانوني **قوله** وفي كيفية تادها بالاطار
 الى المطول المجمل في ان مقتضى ان ان يعرف بما في القول الشائع
 وكيفية تاليعه حاد كان او غير وان يعرف بما في جهة وكيفية تاليعها
 كان او غير في حال تناسبها او التفرع والادراك في جهة فانه في جهة
 الفصل المذكور المنطق في طرفي الامور المتقدمة المناسبة وان فصل علم ان
 البادئ القول الشائع في جهة بالاحتياج الى المنطق في جهة الامور من جهة
 ونحوها تاليعها من باقي كلامه بالاحتياج الى جهة في جهة الثانية ذلك هو
قوله ولولا ان مقتضى فانه في جهة الان يبين ما بين في كمال
قوله ولينما يعرف كيفية دالة اللفظ على المعنى في اها هو العلم

بما يظهر من هذا الفصل ان الرسم لفظي في هذا الوضع على معنى يستقبل فيه
يقضي وقومه في زمان معين بحسبه واللفظ لفظي في هذا الوضع على معنى
وغيره والتأليف الثاني من هذه الشكوك على ستة اوجه اثنا عشر
تاما بحسب الخبر وهو ما يتايف من اربعين اسم وفصل بينهما الى
كتولنا في اقام اقل من ذلك في قول الشيخ ان القول بالنام هو الذي كل جزء من
الذات اسم او فصل هو ان النام منها تلك لكن التأليف من فصلين غيرهما لا
كل واحد منهما الا لاسم فيخرج النام الى القسمين المذكورين الا قوله في ذلك الجواب
ناظر يدل على ان المؤلف من الموصوف في الصفة بعد في القول بالنامة وحينئذ يكون
ما ذكره اليه الحاشية لخصر كذا سدا لان النام عندهم لا يقع من غير فصل
فلمس والقول ناقص لان احد الطرفين اداة لا يقع فيكونها اداة فيكونها
كانت اداة لا بد ان لا على معنى في غير الحاشية في الدلالة الى غير ذلك من ذلك
به وهو المراد بالقرينة فالاداة المقارنة على حال لا بد ان يكون
كقولنا الانسان والعاقل اياها وان اتفرقت عنهما لا يكون يدل على ان
عليه في مثلها كقولنا زيد ولا ولا في التأليف انما في قول مفرد والثاني ليس
بتأليف لانه لا يضاف الى القرينة **ثالثا** الى اللفظ الجزئي واللفظ الكلي
اللفظ قد يكون جزوياً الى قولنا مثال الكلي انسان والكفر المحيطة بها مطلقه
والشمس جزئي الى الذي يسميه هو الحقيقي والاضاف في هو كل الخبر جمع تحت اسم واحد
كان كليا بالمتن الاول والاسان تحت الحيوان وفيها بالما الكلي معينين وهما
قسمي الكلي الى قسمين ستة بان قالوا اما ان يوجد في كثير من اولى وفيه فقط
اولا يوجد في كثير من اما ان يكون وجودها في كثير من اولى يكون في كثير من
ولم يسمها الانسان والكواكب الشمس من بين غيرها اذ لا في الكواكب التي
وشرها لا له وفيها ذلك الشيء كفاية وما في الكواكب اظهر **ثالثا** الى الذي
والعرضي الا انه والمفارقة قد يكون من الجمل لا في تأييد القول به لكن في هذا
الموضع لم يرد كل محمول في حقيقته لان الجزئي الحقيقي من حيث هو

حقيقته لا يجوز ان يكون كل في محمول الطبع على ان يكون في تأييد القول به
الطبع كقولنا الجسم حيوان ومجاولا بالشيء بالحيوان ما هو الطبع وهي
اما ذاتية لموضوعها او ما عرضية وقد يستعمل الذات بمعنى ان يكون ذكره فخصه هذا
باسم المقوم وهو اما ذاتية فبعضها الذي يكون ذاتيا بالقياس الى الذات الوسيطة
الطريق لا ذاتية بالحق بل ما هو نفس الذات وهو في القياس الجزئي
الذات المتكش بالعرض فقط لكل اسوها ما يحل في الذات وحينئذ يكون
عرضي والحيوان يتحولون الذات هو القسم الاول ومن ويتكثرون الثاني يكون
الذات عندهم ينسبوا الى الذات والذات ينسب الى نفسها او بالجملة لا بالجزء
الذات من عرضا والقول اذ ذكرها له تلك خاصيات احدها انه لا يمكن ان
الشي لا ان تصور ما هو ذاتي ولا وانما ان الشيء لا يحتاج في تضادها به
له في الصفاية الذاتية فان السواد هو كون ذاته لا شيء اخر يجعله لونا فان
جعله سوادا جعله لونا او لونا انما ان الذات في شئ رتبة عما هو ذاتي لغيره
وقد هما هذه الخاصيات فاما وجود الذات عند الخطان بالبال مع الشيء الذي
هو ذاتي له ومن الموانع العجيبة ما يشاركه في الخاصيتين الاخريتين
فالاشياء مثلا لا يحتاج في تضادها بالوجود الى صفة غير ان لا يكون في
الوجود عنه في الوجود ولا في التوهم لان الذات لا تحل في الشيء الذي هو
له قبل ذاته فانه من اجل ماهيته او نفس ماهيته والعرضي اللان لم يمتد
ذاته فانه من اجل ان لا يملك ماهية هو غير على الوجود وقد اشار الشيخ
هذا الفصل الى الفرق بينهما فقال ولست اعني بالمقوم المحل الذي يمتد
الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحل الذي يمتد الموضوع اليه في ماهيته
ثم قال يكون داخل في ماهيته خلوها من مثل الشكل لثلاثين به القسم
من الذات هو الذات عند الحيوان وقد قال له خبر الماهية بالمحال فان الجزئي
الحقيقي لا يحل في كماله بالملاحظة والذات يحل في الماهية بالتمام لا بالجزء
الدال عليه جزاء هو نسبة الجزئ الى ذلك وقد اضطر الى الطلاق

عليه من العبادات عنه ثم انهم انزلوا على الماهية وعلل الوجود بالحقا
الاخرى المذكورة فانها موجودة لعل الماهية تفسر بوجوه لعل الوجود فحقا
وهذا لا يقتضي تصور الجسم جسيما الى ان يتصور من سلب الخلقية عنه حيث
يتصور جسيما ويقتضي تصور تلك تلك الى ان يتصور من سلب تلك الكلية
عنه قال القائل الشارح الانتعاش عن السلب بل هو القطع بالاجابة
لان الانتعاش عن السلب يلزم اخطا لا في السلب ايضا الذي هو في
فان يظهر الماهية المذكورة له والقطع بالاجابة لا يستلزمه لان ذلك لا يكون
وقد يكون بالقوة القريبة بالضرورة ولا يكون في ذلك تخطا الى البال
يكون الوجود في اهلها بل بالقوة البعيدة ذلك عند من يكثر القطع بالاجابة الى
الصلابة عنه بالانتعاش عن السلب اقرب وهذا فرق ضعيف لان الانتعاش
بالسلب القطع بالاجابة لانها في حكمها في استلزام اخطا لا في البال
اذا كان بالفعل وقدم استلزاما اذا كان بالقوة واخر **فصل** من حيث
يتصور جسيما فلو ان هذا القيد انما يميز الماهية عن الوجود لا يكون الا
في التصور فعليه لا يميز عن الوجود لانها في **فصل** وان كان هذا
غيره ان ليس في ابرز التباينات وهو جمع الخصائص فان بعض الخصائص
فيه كما هو في فرق خاص من التباينات وهو ان الوجود الذي يلزم الماهية
شالدا ان يفرق بين الملك والذات بان الملك في ضلع خارج للذات فان
المضلع وان كان به الملك يفرقه لكنه في الفرق في الوضع المطلوب **فصل**
الى ان في المقدم اعلم ان كل شيء له ماهية فانه لا يتحقق بوجوده في الاعيان
او تصور في ذاته وان يكون اخرها حاضرة معها الماهية مستقفا
هو وهو له بحد من السوال وهو الماهية في كل شيء له ماهية كبرية
السايطر ويدل عليه ذلك الاجزاء وانما خص البيان بالكميات لانه يبين
القسام الاول من التباينات التي يعرفها الجمهور **فصل** واذا كانت له بحدثة
غير كونهما سوي الوجودين وغير متحدة به يعني الوجودين الخا

الذي هو الشيء ان يكون حقيقته من الوجود الخاص به وهو لعل الوجود ذاته
لا يكون وهو اصد له كذا الخ ومن ذلك ان الوجود مقوم له من حيث هو
كذلك **فصل** فالوجود معنى لا حقيقته لان الوجود لا يتم الوجود ذاته هو
ما يروى وجوده وفيه الوجود بل يروى **فصل** والسايطر وجوده ايضا غير سايطر
ماهية مثل الانسان فانها في نفسها حقيقة ما لا يتصور ما لا يتصور
في الاحيان او موجودة في الازمان فهو اهلها بل في ذاتها او كما يقال
له لا يستلزم ان يتصل عنها في التفسير لعلها هو جزء المقوم فاستلزم
ان يتصل المقوم بالانسانية في النفس ووجوده يقع الشك في ان اهلها في
الاحيان ووجوده ليس بالانسان يعني لا يقع في وجوده مشك لا يتصور
بل بسبب الاحساس بجزءه وان كان بجزءه في ذاته فاختصاصها من اهلها
الوجود هو الفاعل والفاعل في الوضع والسايطر الماهية المعنى الفصل
الوجود في العقل والمادة والصورة مرجع الوجود في الخارج **فصل** من حيث
مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصور وان لم يتصل بالبا الفصل
للكرات التي الوجود لجزءها متاخر فلا انسان اذا تصورها ان يميز بين
وفصلها وانما كل واحد من واحد متفرقا عن غيره وذلك لقوة الوجود
فالتفاهة الفصل الاول في التصور لا اوله ان كان مشروطا بتصوره في العقل
بالقصد الثاني كما يكون عندنا في الوجود مغاير لا تفاهة الفصل الاول في
الاخر الفصل الثاني المتاخر الحاصلة عندنا بحسب تعريفه في التصور لا اوله
قد يكون الاول اخر بالفعل لمتقنا اليه بالقصد لا اوله دون ان يكون
الثاني حده ذلك وان كان لا اوله لان الوجود الثاني انما حاصله بحيث
يكون له ان يميز ما في شأه بالمتقنا اليه بتصوره مستلزم للقياس بجزءه
يتم التباين كالمعروف الحاصلة التي لا يلتصق بها الوجود بالفعل لعل
ان يلتصق بها في شأه بجزءه مقوم الماهية داخلية مع الماهية في
اشارة الى حضور التصور لا اوله مع الجزء كما ذكر في اول الفصل يتو

كل شيء له ماهية فاما تصور محض لخاصة او قلة وان لم يخطر بالبال فصله
 الى تصور التقسيم الثاني الذي ذكرناه وقولنا لا يخطر بباله انما هو ان
 لكننا اذا اخطرت بالبال اشارة الى ذلك المذكور بالعلماء انما
 غير المتقيد بها فظهر من ذلك ان من غيرنا تصور عنه بعض الشاغلين **فليس**
 فالذات التي يجب في هذا الموضع من المطلق هي هذه المقتضيات اشارة
 التي في المقادير الجبرية في هذا الموضع فان الذات في كتاب البرهان يلاحظ
 ماهو اعلم من ذلك **فليس** وان الطبيعة الاصلية التي لا يختلف فيها
 الا لحدود يريدها ان القسم الثاني من الذات الذي لا يعرفه الجبريون
 تعريفه مقدر مفعول المعاني لا يمنع من بانها تقع في التركيبات قد يكون
 حيث هي لا يجوز ان تكون او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او
 موجودة بل من حيث يعلم ان يكون معروضات هذه المعاني ويصير
 واحد او اثنين او جزئية او كلية او موجودة او غير ذلك وحينئذ يكون العالم
 والمعرضين بسبب شيئا واحدا فانها ليس من حيث هي كذلك بل هي اي طبعة
 اعيان الموجودات ومقتضاها هي التي يسمى الكل الطبيعي ويسمى عارضها الذي
 يحصلها واقعا في كون الكل الطبيعي والتركيب منها الكل العقلي بل قد فلا
 الطبيعة الاصلية اشارة الى تلك المعاني وحدها وهي قد يكون غير متشغل
 بانها يقرن بها وهي المعاني الجنسية التي يحصلها الفصول وقد يكون محصله
 تتكون بالحد فظهر ان لا يكون اختلاف بين جزئياتها الا بالعارضات الخاصة
 عن ماهياتها وهي المعاني النوعية فقولنا التي لا يختلف فيها الا بالعارضات
 تخصيصها بالقسم الثاني **فليس** فانها مقومة بتخصيص شخصتها الى الطبيعة
 النوعية ايضا مقومة بالاختلاف المختلف بالحد وكيف لا تكون تلك الطبيعة
 هي في ماهية تلك الاشخاص **فليس** ويفضل عليها الشخصين
 له اشارة الى ما ذكرنا من كونها متشعبة بالعارضات الخاصة عنها فان هذا
 وفي الانسان لا يختلفان من حيث الانسانية التي هي ماهيتهما بل يختلفان

١٤٧
 بالاشارة الحسية ولوانها من اختلاف المادة والبرهان والوضع وغير ذلك
 خارجة عن الانسانية المجردة **فليس** وهي ايضا ذاتية وهذا هو المقوم في ذلك
 لوجود الخاصيات تلك المذكورة فيها وهو المقوم **اشارة** الى العجز عن ذلك
 غير المقوم ولما لا يفرق المقوم من غير ما يسمي الا ان كان المقوم ايضا
 لا يفرق هو الذي يجب له ماهية ولا يكون جزئيا لها لان الشيء يجب له الحق
 لا ينفك الشيء عنه وهو لما اخل فيه لو خارج عنه والاول هو الذي في المعنى
 والاشارة هو المصاحف الا ان كان المصاحف منها يصاحفها ومنه ما يصاحف
 وقولنا وسبب الصاحفة اما ان يكون بوجه يمكن ان يعلم او يكون لا يكون
 الى الذم في العرف والاشارة في نسبة الاتفاق فان الاتفاق لا يخلو عن سبب
 الا ان الجهل بسببه ينسب الى الاتفاق فان الاتفاق لا يخلو عن سبب
 للوضع الذي لا ينفك الموضع عنه في حال من الاحوال السبب من شأنه
 ان يكون معلوما والذات ايضا محمول لا ينفك الموضع عنه في حال من
 الاحوال السبب لوم الا انه ليس خارجا عنه فهو لا ينفك بحسب اللغة ومن
 الاصطلاح والاشارة في الملائمة بالذات الذي يصح للماهية ولا يكون خارا
 منها وهذا التعريف ينال ايضا ما يصحها من الخصيات لا سيما اولها
 كقولنا الذي يميز عن الذات وهو تعريفه بالقياس الى الذاتيات لا الى
 سائر الخصيات كما مر في الفرق بين الذاتيات ولان **فليس** مثلها
 للثلاث مساوي الى ذاتها القابضين وهذا ايضا المعنى لوجه الشك عند
 القياسات لموافقا لوجه المحمول لا يخرجها اما ان يلحق الموضع لا بالقيا
 الى اشخاص عنه بل بقياس بعض اجزائه الى بعض المستقيم الخط او بقياس
 للوضع الماينة كالضاح والابيض الانسان فانها يمازج له لاجل
 وجه الفصول والبيان فيه ولما لا ينفك القياس الى اشخاص عنه كصنف
 الاشياء الذي يجرى على الواحد القياس الى اثنين فانه مما اقتبس الى الثلاثة
 صارت نصفين ثلثيته ومساو الى ذاتها القابضين مجموعا على الشك وقد

يقال لها تصغير لانها لو كان لا يجرى في بعض ما يتوسط بعض على شئ
والتسلسل حاصل على يد احدى اقسام هذا القسم لا يتم بهانه
الى العرض الخلفي **قال** ولما تحول الذي ليس يقوم ولا في جميع المحولات
التي يشاركها لا يمكن ان يشاركها في الالتماس هو ما يجوز ان يشارك في قسم
ما يشارك ولا في اشارك وهو ما لا يتم صاحبه اتفاقا كون زيد في كل
عنه مثلا **قال** فمعرفة سريعة او بطيئة سهلة او صعبة مثل كون الانسان
شابا او شيخا او قاعا او سائرا ان يتركب الاعتبار ان السبعة السهلة كالسبعة
والسبعة الصعبة كالسبعة عليه والبطيئة السهلة كالشارع الصعبة كالشارع
اشارة ولكان المقوم يسمى ذاتا فاما ليس يقوم لان كان او فارقا فقد
يسمى شيئا ومنه ما يسمى عن سائر **قال** ومنه ما يسمى شيئا يدين
العرض **اشارة** الى الذي يسمى خروجهما في في المظنة ذات في غير ذلك
منه وعندها خبر هذا المعنى وذلك هو المحول الذي يلحق الموضوع من جهة
الموضوع وما هيته يعبر عنها في الموضع كتاب البرهان فاما الذي في هذا
بمعنى هذا الذي في العرض الذاتي وهو على ما سلكه يلحق الموضوع من جهة
الموضوع وما هيته فيكون الشيء حقيقة سوا كان بسيط او مركبا او مركبا
في الحقيقة بالبرهان وكل ما يلحق الموضوع فهو اما ان يلحقه لانه هو لما ان
لا يلحقه لانه لا يلحقه ان يسهل او يكون اهم منه او اخف منه ولا يلحقه
هو العرض الذي في الاولى وهو مع القسم الثاني هو الذي يلحقه بسبب عتبات
كانت فصل العرض الذي في الاولى في الحقيقة للموضوع من جهة الموضوع
لما ان لا يلحقه من جهة واسطة والثاني يلحقه بواسطة فالجميع هو العرض
الذي يلحقه لانه هو المحول الذي يلحقه الموضوع في حين ان كان
يقصرون على العرض الذي في كتاب البرهان على معنى لعمري في السبع
او العلوم متاخرين بحسب تباين موضوعاتها والعرض الذي في كل علم
على موضوعه وقد يحول على انواع موضوعه وقد يحول على اعراسه وقد

يحول على انواع اعراسه كما انما ينقص فكل ما على العرض على الثالث وعلى
وعلى وجه الرابع فلو وضع لا يمكن ما خول في المحول في الاول لا يكون
الماخوذ في الثاني جنسه وفي الثالث جنسه وفي الرابع جنسه وفي الخامس
المحولات البرهانية اعراسا ذاتية كان جميع ذلك من اعراس الذاتية في حين
يكون منها ما يرضى في جنس موضوعه او ما يتم موضوعه او موضوعه او
جنسه ويتبين ما يتم موضوعه بما لا يخرج عن العلم الباحث عنه فان ما يرضى
جنس الموضوع الخارج عن ذلك العلم لا يسري ضا ذاتا في حين يطلق العرض
الذي على جميع ما ذكرنا بحيث لا يكون في العلم لان ما على ما يلحق الموضوع كما
غيره هو هذا اذا اراد الموضوع موضوع القضية اذا اراد الموضوع
العلم فيكون في ان ما يرضى موضوع العلم في **قال** مثل ما يلحق القادير
او جنسها بالنسبة والنسبة والساواة والاختلاف من الزجدة والفردية والحيوانية
الصحة والسقم وهذا القبول والذاتيات بخلاف اسم الاعراض الذاتية مثل
به من الفطرية المناسبة للنسبة القليلة بالعرضية كالمركب والمركب
بها المناسبة المطلقة وهي كجند في الفلاسفة اذا اخذت على انها سوية
كانت عرضا ذاتيا للمقادير ويستعمل في علمها واذا اخذت على انها مطلقة كما
عرضا ذاتيا لجنسها التي هي الكلية لكنها لا تستعمل في علم المقادير في علم الاحول
لانها ليست عرضا ذاتيا لموضوعها كما ذكرناه وكذلك المساواة ولذلك قال الخليلي **قال**
او جنسها **قال** وقد يكون ان يرسم الذي يرسم ويأخذ الى جميعها اتفاقا
يرسم ولم يقل بذلك لان الامور المختلفة بالماهية لا يمكن ان يجمع في حد لها لا في حد
فالذاتيات الملحوظ لا يمكن ان يجمع في رسم لانها عايشة في اوان تميزها عما
وذلك انهم هو ان يقال ما يوجد في هذا الموضوع او يوجد في الموضوع في حين فالا
مقومات والثاني في عرض هذه الذاتية الاولى وان لم يكن يجمع جميع الاعراض الذاتية
فتبين ما يوجد في هذا الموضوع او يوجد في الموضوع او ما يرضى مما لا يخرج عن العلم
الباحث عنه في حين العلم ان اختلف المقومات في الحد الذي يسمي في هذا الموضوع

فيما مضى في باب الفاضل الشارح على تعريف العرض الذي هو موضوع
في هذا من عبارة الشرحين اوردوا الشيخ في اتفاقه من قوله الثاني
وهو في الحكمة المشقة بظلاله بان الموضوع بما هيته ووجوده متغير عن
العرض ووجوده فكيف يوجد في هذا ايضا الاعراض غير متغيرة في اعيانها
لوضوعاتها بل متغيرة بها عرضيتها وهي من اوضاعها لا من اوضاع العرض
عن تلك الاعراض في هذا الكمال ما ذكره في جعل الهمم الجامع بناطل هو
ما يجعل على الشيء ما هو هو او هو الذي يتغيره الشيء بما هو هو في ذلك
الماهية يقتضي المتغيرات فتنها العامل للعلة ويتغير العرض في اعيانها
العلة المعلوم في قول اذكر الشيخ في الحكمة المشقة في هذا الموضوع يرجع الى
الاعراض التي يرجعها بما يقتضي تحصيلها الموضوعات فتعرفها بما يجب
اسماها انما يقتضي الضرورة على اعتبار موضوعاتها ولما كانت في انفسها
فانما يكون غير متغيره من حيث الماهيات على الموضوعات وان كانت محتاجة
اليها من حيث الوجود في العلم انما يلزم من مقدمات الماهية دون مقدمات
الوجود فلكل من تلك الماهيات بساط لا اجناس لها فصول في العلم في
والمطال اجناس فصول غيرها التامة تشمل عليها دون موضوعاتها في
على موضوعاتها من التعريفات فانها هي صورها الحسوس وكل ذلك لا يقتضي
تصور دولتها القاتنا الموضوعات اما يقتضي اتفاقا اليها فانما يكون في
مركبة عن علمها ومن اعتبار موضوعاتها وبقول ان يحرم باعتبار الموضوعات
وذلك لان اتفاق الشيء في الوجود غير اتفاقه في المقوم ولا يظهر في التعريف
الا المقوم من هذا حاصل كرامة للاتفاق في العلم ولا عتاقه في العلم في ذلك
بالفاطمة وظاهر ان الاعراض التي تليها الشيخ في هذا الفصل من اشارات
تكملا فيهم من غير اتفاق الموضوعات في هذه المسألة اتفاق في نفس
والمناسبة اتفاق في الكمية مضافا الى غيرها والجميع انقسام في نفس
في الوجود بحسب ما فيها الشيخ نفسه في موضع اخر فان جردت هذه التعريفات

11
على اعتبار الموضوعات بقية المساواة والمساوية اتفاقا محضا وهو نوع من الاتفاق
والرؤية انقسامها بين نقطتين من الاتفاق لا يكون في نفس ذلك
عرضا اذ لا يكون في الوجود غيرهما وكذلك في اعيانها لا يكون في نفس ذلك
الذي هو في العلم من في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
تغيرها انما يكون في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
في العلم من في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
للموضوعات كانت تلك التعريفات جردا اذ لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
بحسب الماهية فلسفا فقد على ان تصور ما غير اثنين الموضوعات على ان
الاكوان لا يكون ان يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
فيجب في علم الماهية وظهر على اشار اليه الشيخ فكيف لا يطابق العلم في اعيانها
التعريفات في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
الشارح في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
الا في علمه في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
الاجناس والفصول في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
الشارح معترف بذلك في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
فانها في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
يلحقه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
لا بد ان لا يكون في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
من جملة الاعراض الذاتية المذكورة بالشرط المذكور كما اضاحه الذي في العلم في اعيانها
للتعريفات في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
ايضا لا يكون في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
الى المقول في جواب ما هو لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها
لا يكون في علمه لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها لا يكون في العلم في اعيانها

بمصل الالهية والعرضيات تخصها بعد تحصيلها فانما التي تحصل هي التي
موضوعها لها فموضوعها هي عينها انما كانت متعلقة به كان ما بالاشارة
والاختصاص الالهي لا يشاء الالهي في الخارجة وهذا خلف **قوله** واذا
قلنا ان هذه كذا بل على كذا فانما معنى بطريق المطابقة او التضمن دون الاتزام
يريدون الكلاية الدالة على الماهية او على مفهوم الاسم لا الكلاية المطلقة
كما فهم الشارح ولا يريه ذلك الى جوار لالة الاتزام فيكون في جميع
المحالات في اختصاص المطابقة والتضمن بين الكلاية ان لفظها انما يقتضيه
لغز لا ولا يوافق المسئور عند ماله ثم يتعلق بالجزء بالقصد الثاني
لكون المسئور عنه صريحا في متعلق الحوزة في حق اللواتم غير مقصورة
مطلقا **قوله** وكيف والدلول عليه بطريق الاتزام غير مبرور اي لفظ الاتزام
يقتضيه شيئا محروقة اذ ادعى الالهية او على مفهوم الاسم ويتناول ما لا يحسن
فدفع على شيئا محروقة واما اللواتم الخارجية فلكونها غير محروقة لا يحسن
ان يكون مقصورة **قوله** وايضا لو كان المدلول عليه بطريق الاتزام معتبرا
كان بالسبق مقصدا لكلاية على ما هو مثل الخصا ان شاء الله من طريق
الاتزام بل على الحيوان الناطق كمن قد اتفق الجميع على ان هذا الاصل في جميع
ما هو قد يبان ان الذي يحصل في الخارج فيكون جوارها من هو ان يقول تلك
الجماعة انها حيوانا بل هذا الضمير يخص الكلاية المذكورة في هذا الموضع لا
ما ليس مقصودا كما يحسن فيكون صالحا لكلاية بالاتفاق في سائر المواضع وكل
كل الهم ايضا محصور على الاتفاق وكذا لما هو في ذات القضية التي يتناولها
وايضا الشيف قد صرح بذلك في الشفا في الفصل الذي قسم فيه الكلي الى اقسام
التي فقال بعد ذلك قسم الدال على الالهية الى الجنس والنوع ما هن عبارة
لحساس الاول على ما يدل عليه الحيوان لا الاتزام فليس جنسا الذي هو جنسا
بالكلاية بل بالمطابقة او التضمن وهذا ايضا صريح على التضمن في ذات
قوله صرح اسم الحيوان موضوعا بالاجلة ما يشترك فيه هو مقصود

21
بها التي تخصها او ما في حكمها وضعها شاملا ولا يتناول في اختصاص كل واحد منها بل
كاملات الاتزام باسمها تقبل الحيوان الجولي في ذاته الذي يشترك جميع الذاتيات
المتشابهة التي تخصها عن اختلافها في موضوعها وتناولها في اختصاصها **قوله**
هذا اما الثاني فهو ان يكون بشرية وخصوصية معاملة له اذ اسئل عن حقيقة
هم يريدون معرفة ما هو كان الذي يحصل في الخارج على الشرط المذكور انهم
اي معرفة تعريف التعريف **قوله** واذا اسئل عن تعريفه وجوه ما هو استعمل
منه كان الذي يحصل في الخارج على انما اشار الى الفرق بين ما هو من فاعل كذا
قدمه انما اشار الى انما يطالع العوارض للشخص ويكون حله زلي او ما يحسن
قوله الا انما يحصل في تعريفه في الانسان ما عرّفه ولان له اسباب في ذاته
التي هي حلق وفي رحم امه وغير ذلك عرضته ليريد ان يفرق بين الاشياء التي هي حلق
على حق كالحويان ومجملها الاشياء مختلفة الحقائق كالانسان والفرس وغير ذلك
التي يدخل على سائر كذا الانسان ومجملها الاشياء متشعبة كزيتون وورد وبنات
ذلك متشعبة وهي ان يتناول كالحويان واقتصر تصور عنه فقط بشرط ان يكون ذلك
الشيء وجودا ويكون كليا يتناول ما عليه يكون متناكلا او غير متناكلا على اللحي
بل في ذاته وجودا ما يتصور عنه لا بشرط ان يكون ذلك الشيء وجودا بل مع تحيزه ان
لا يتناول غير من وان يتناول ويكن معناه الارادة على الجميع حال القارة في ذلك
الآخر قد يكون غير متشعبة بنفسه بل يكون بينهما اختلافان يقال على اشياء
المتفاوتة وانما يحصل ما ينضاف اليه فيقتصر به ويصوره به احد الكلاية
وقد يكون يحصل لنفسه او ينضاف الى الحقي المذكور قبله ولا يكون نهاما
مختلفا بل يقال على اشياء مختلفة الحقائق بل يقال حين يقال على اشياء مختلفة
الاهلية فقط وهذا يشترط ان في الحقي الاول يقال على الحاصل بعد معرفة الغير
به الا ان الاتزام عطف القوام ذلك الحقي في الصورة الاولى ليس في فصله لا حتى
بعد التقسيم في الصورة الاخرى وليس عارضا لكل يسمى لا اعتبارا له في
ولا اعتبارا له في جنسا ولا اعتبارا له في فاعله الحويان اذ انما يشترط

لا يكون معه شيء وان اقرب به الناطق فلا يصلح الجمع مركبا من الحيوان والناطق
يقال له ان حيوانا كان مادة واحدة بشرط ان يكون معه شيء بل هو غير محتمل ان يكون
اوتفهما وان تخصص الناطق يحصل انشاؤه يقال له ان حيوانا كان جنسا واحد
بشرط ان يكون معه الناطق يتخصصا ويتصلان بكان نهما فالحيوان لا يخلو
من تقدمه تقدم المحرك في الحيوان والناطق لا يخلو لا يخلو على الكمال
بل هو جزء من جنس فلا يوجد مع غيره كذا لا في العقل والطبع ويتقدمه في
العقل والطبع لكن في الخارج متاخره لان الانسان عالم بوجوده بعقل البشري
وغیر من غير تخصصه ومجسده هو هو عينه والحيوان كذا لا يخلو
نفسه لا يراخه مع الناطق ولا شيئا الذي يضاف اليه بعد اتصاله لا ينفك
اختلافا في الماهية بل يما يما يحصله مختلفا بالعدد كذا الانسان لا ينفك عن الانسان
وهذا الانسان وذلك الانسان فظهر الفرق بين الاشياء التي يخلو على غير
اشياء مختلفة الصنائع وبين الاشياء التي يخلو على وجهه اشياء مختلفة
ولما تقدم ذلك فنقول لما كان الانسان نهما كذا كان متصل الوجود وكان كذا
يضاف اليه ويقرب به مما يحصله مختلفا بالعدد فهو مقدم الوجود على المادة
الحيوان ولذلك كانت ماهية الانشائية هي واحد وهو المسمى بقوله الان الذي
يفصل في وجود الانسان اعراضه وانما المادة التي منها خلق **قوله** لا يتغير
ان يتغير من غير اتصالها في اول كونه ويكون هو عينه انشاؤه الى ان يصل
واللوان لما قاربه بعد اتصاله فلا يتبدل الحقيقة بتبدل اللوان بل هو واحد
الاضواء لوقوعها ما سوجم يتبدل انشائه **قوله** وليس كذلك نسبة
نسبة اليه ولا نسبة الحيوان الى الانسان نسبة لنفسه وذلك لان الحيوان
الذي كان يكون انسانا فلما انتم تكتونه ما يكون منه فيكون انسانا فلما
ان لا يتم كونه فلا يكون لان ذلك الحيوان كذا لان الانسان يريد ان الماهية لا
يكون ان يكون كذا لانها ان تبدل افعالها التي هي ماهية **قوله**
فليس يحل التغير لان كونه من انه لو لم يلحقه لواقع جعله انسانا يعني ان

١٢
بالحقيقة اتصالها او غير انما يعني ان الناطق والحيوان ليسا كذا يكون
غير ان ان يعني في ما شاع وهو ان الواحد عينه يعني يكون بعد كونه
هو ذلك الواحد الذي كان قبل ان انشاؤه من ذلك الانشائه الى ان
يصل الى الماهية التي هي العقل لا يتصل بالعدد بل يتصل بالماهية **قوله** بل
يصله حيوانا يتقدمه يحصله انشاؤه انشاؤه الى ان يتقدم وجود الانسان باهية
الخارج على الحيوان الذي هو الجنس وان كان وجود الجنس في العقل متقدما على
تصوره **قوله** فان كان في غير من الصور فهو في غير الحكم وليس ذلك
على الناطق لان كان من هذه الطابع المذكورة التي فرضناها على فرضه
في نفس الامر وكان في فرضها فاصلا عن فرضه في غير الحكم المذكور
ليس على الناطق ان ينظر في المواد بل على ان يبين ان الاشياء التي هي كذا
والتي لم يتغير او اشياء كانت انما سلسلتها هو كذا من غير ان يمازج
ولذلك **قوله** الثاني في الالفاظ الخمسة المنفردة والحدود **قوله**
الى المقول في كتابها هو الذي هو الجنس المقول في كتابها هو الذي هو الجنس
كل يقال على ما تقدمه في كتابها هو اما ان يكون حقا وماتمه مختلفة ليس احد
فقط وان يكون بالعدد فقط مختلفة فاما ان ياتقوهم من الذاتيات فتختلف
اصلا فلا يلزم من جنس الماتمة والاشياء في ما من عاداتهم ايضا ان يمتثل
واحد من مختلفات الماتمة التي هي من جنس الماتمة والاشياء في ما من عاداتهم ايضا ان يمتثل
على ان اسم النوع عند التحقيق انما يدل في الموضوع على معنى مختلف بين النوع
المضاف الى الجنس يستلزم اعتبارا واحدا ان نسبت المافوقه الذي هو الجنس
الثاني نسبت الماتمة اشخاصا كانت او نواها اخر الى اولها بل ان النوع
والنوع الحقيقي يستلزم اعتبارا واحدا وهو نسبت الى الاشياء التي تحتها فاما
فديننا والافانواع العاليتين والاسطر والسافاة التي يخص باسم نوع الانواع
الجنس لانواعه والثاني قد اشار الى نوع الانواع وحد في موضوعات واما
اعتبار اخر النسبة الى المافوقه وقد سانه في الموضوع ايضا اذا لم يكن تحت

جنس واحد والنقطة لان النوعان يحصلان في الحقيقة اشياء احدها
احدهما بالنسبة الى ما هو قده لجزء لا يمتد من جنس واحد الا في
نحوه ذلك وان كان جائزا لاشياء لا يمتد في الموضوع فانها جازية
الاضاف الى الحقيقة في الموضوع وان كان نوعا لاي امتداد طرقت
على حقائق الحقيقة وانما جازية الحقيقة لاضافة في الموضوع
حين لا يكون تحت جنس **فصل** وبما يسهو فيه المضمعون ظنهم ان النوع في
الموضوع له دلالة واحدة او مختلفة بالعموم والمخصوص وفي بعض النسخ
مختلفة بالعموم والمخصوص وهو ظاهر فان الاول هو ان يكون لهم سوا ذلك
ظنهم ان النوع في الموضوع له دلالة واحدة والثاني ظنهم ان له دلالة مختلفة
بالعموم والمخصوص ولينظر في الاول وان كان كذلك فموضوعه لا يختلف
الا بالعدد حتى لا يكون تحت جنس الحقيقة وذلك لما لم يزل اليه احد من
ليس الا انهم ظنوا ان النوع الحقيقي هو نوع الانواع الاخر فيجعلوا للموضوع
واحدة مختلفة بالعموم والمخصوص كونهما مطلقة في احد الموضوعين وتسمية
بلاصحة لاضافة في الموضوع **الاشياء** **فصل** في ترتيب النوع
ثم ان الاجناس قد تترتب تصاعدا فلا نوع قد يتبين ان له بها ترتيب
ترتبه ليس بترتيب من جملة **فصل** ويجوز ان يمتد ذلك الى ما لم يمتد في الحقيقة
لهم من الحقيقة لحد من مقومات لا يتناهى في تفرق قصور على اخطار جميعها
بالاقل الفاضل الشائع وايضا الوجه ترتيب العمل على العمل لا الى العمل
فذلك لكون كل فصل له مقوم حصته من الجنس وهو حال على ما يبين في
الاهيات والعلوم فينه في الثاني لما حصل لا تضاد ولا نوع الحقيقة اعني
اصحاب الموجودات التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع الاجناس وما يليها **فصل**
ولما اذا يمتد في التصاعدا وفي التنازل من المعاني الواقعة عليها الجنسية
والنوعية وما لتوسط بين الطرفين فما ليس به على المنطق وان كانت
تختلف فصولها فما يحيط عليه ان يعلم انهم متجانسا عاليا او اجناسا عاليا

في اجناس الاجناس وانما ساقاة هي انما الانواع واشياء سطة هي اجناسها
وانواعها ما هو قدها فانها لكل واحدة في مرتبة خاص وبذلك مرتبة من الاجناس
والانواع باعبارها ليست هي العلم لانها الحقيقة لاولى وهذا العلم هو من
الحقيقة لاشياء الثانية فالنطق هو من حيث ينطق لا ينطق بها ولا الشظ في ان كل واحد
العالي الى الساقاة في مرتبة خرافة انما يانه لان العلوم الالهية انما هي من تلك النسخ
وهي الاخرى الذاتية المذكورة **فصل** ولما ان يعطى النظر في كنه اجناس الاجناس
ما هي اقسام السطة والساقاة كان ذلك من هذا من غيرهم ثم يخرج عن الاجناس
ما له من الانواع انما هي من السطة فيضرب على سائر النطقين وان يمتد من العلم
الاول النوع فقلبه بذكر التفرق لاضافة في اجناس الاجناس وان كان عالما
على الوجه الشرس الذي يليق بالبدن وكتاب المسح فطابقه ويأس وجعلها
شيء مصادق لهذا العلم لاجزائه وبعده الجسم في ذلك بل في اقسامها
عليه ولا شك فان النظر في ذلك ليس من الباطن الطبقية الا ان الحكم بان النظر
يخرج عن النظر في الاجناس السطة والساقاة في كنهها معا في غيرهم في هذا
مخرج عن الاضاد فان المنطق انما يحتاج في استعماله لاضافة في
واكتسابه لاضافة الى الاجناس في غيرهم وكل واحد من جنس مطلق
اي من اجناس العالمية يقع تحت الحقيقة لكونه ان يحصل التصور للامر
فلا سائر المحمولات التي تتركبها التعريفات ويستفاد منها التصورات كالم
كالمين في ما شاعها ولما السطر سطة والساقاة التي لا تنقص في وجودها ما يتفق
ايضا لاشتمال العالي للمعرفة عليها وما يشبه ذلك ان الحديث في حيث هو
يجب ان لا ينظر في حاله ان الانسان من حيث هو غير محفوظ الصحة ونيل الموضع
نظره في حيث هو بغير ما هي زواياها بالاسم على اولياتها اهي مديته
ان جازية وعادها ان يري في ما قد تحصيلها متى يربط خلفها اسمهم في دورها
يسمى بها اقم اليه ما يمكن ان يكون معرفته انتم في عمله كان ذلك من غير
مخرج عن الوجه لاشياءها المانصور لكان لا يحتاج اليها في استعمالها

ان يكون نعم الساق وهو ما يضاف الى العالي ويقسم الجنس الى اقسام ثم العالي
العالي مقول على جميع السافل لا يمكن ان يتخالف ذلك كونها حادثة في العالي والارضي
نفسه **فصل** في الخاصة والعرض العام اما الخاصة والعرض العام في الجمول
العرضية والخاصة منها ما كان من الالوان او العوارض القوية ككل ما اوجد
موجود ليس فيه سوا ذلك فاما الخواص والغير سواها في مجموع الالوان
فمن مجموع الالوان لا ينفك عن الخواص العرضية وهي ينقسم الى العرضية والغير
والعرضية والخاصة وانما في عرضها لم يدر في ان يكون الموضوع كليا
فالخاصة قد يكون للجنس العالي كالموجود لا في موضع الجهر ولكن في كل ما
للجسم والنوع الاخر كالكبر للانسان وقد يكون لازمة كذا انما الاشياء
ومما قد يكون في الحيوان وقد يكون عامة لخاصة من صفة تلك الصا حادثة
للانسان وخاصة بالعضو كالكبر للموجود كمن مفرقة كالكبر لغيره
القائمة بادي البشر وقد يكون بالقياس في شئ لا يوجد فيه وان كان خاصة
بالموضوع على الاطلاق كذا في الجاهل الانسان بالقياس الى الغير وقد
لا بالقياس الى شئ بل بالاطلاق كالموجود خاصة نوع خاصة بجنسه وان لا
لا يعكس فيها يكون عرضا عاما لما تحتها وقد لا يكون **فصل** ولما اظهر
العام منها فمما كان موجودا في كل وفي غير علم الجهر كالكبر في العلم والعرض
العام يكون ايضا للجنس العالي كالكبر للموجود والنوع الاخر كالكبر في الانسان
وقد يكون لانها كالأصناف الاثنين ومما كان لانها للانسان وقد يكون
للجنس العالي كالكبر في الحيوان وغيره كالكبر في **فصل** وافضل الفواصل
النوع والاختصاص وكل ان لا يوافق ولتفهم في تعريف الشئ بذكره
الوجود لعلى الخاصة العامة للانسان فكونها في اقسام في اقسام
الخاصة قد يكون مخرجها خاصة فقط وقد يكون مخرجها
في التعريفات ويوجد في كل من تفاوتة في الجودة والارادة بكل واحد من
الاختصاصين فافضلها بالاختصاص الاول ان يكون شاملة لاختصاص الموضوع

خاصة به لا بالقياس الى غيره بل على الاطلاق لانها طارئة مقارنة وبالا
الثاني ان يكون مع ذلك بغير العود لعلى التعريف بالخاصة **فصل**
شال العرض العام لا ينفك عن العرض في طارئة على العالي بالبيان
فقدس وهو متولد غير متولد وقد لا يكون مقصودا في البيان كما
السوا بالطلب **فصل** ومما قالوا العرض مطلقا عن واقعته العالم
متعلق بالمطابقين وذهبوا الى ان هذا العرض الذي يقال له الجهر
ليس هو ان قالوا ان في بعض هذا العرض والعرض المشهور عند الظاهر
بين اطلاق العرض على الجهر الموضوع فقط والخاصة على ان يكون مع
مسوا والخاصة في الجهر والعرض الذي هو في الجهر من ايجاد الموضوع
الا لتياس من ايجاد الموضوع ومن ما يوجد فيه من الاختصاصات
الموضوع فيها على انما بالانها واحد وايضا فان العرض الذي قسم الجهر
قد يكون ارجح الى موضوعه فلا يفرق في قطوع عرضا عاما لذلك وعمل
كم مجموع لا بالاشتقاق ويوجد في العرض العام جهر لا بل بالمواظاة **فصل**
وقد يكون الشئ القياس لا على خاصة والقياس الى ما هو خاص من عرضا عاما
فان الشئ في الكل من غير التحيل ومن انما هو العامة بالقياس الى الانسان
كل واحد من النوع فاما ان يكون بالقياس الى شئ فان الجهر في شئ النوع
نوع شئ لا ينفك ان يكون ما هو جهر في شئ غير وكذا في البراق وقد قيل
في هذا الموضوع بالملوك فيقال ان جهر الاسود وفصل الكيف ونوع التكيف
بجده ولهذا الملوك بوجاهة خاصة للجسم وعرض عام للحيوان ولا ينفك
صحيحا في بعض الصور ولكن لا في الشئ **فصل** فذل الاطلاق في
الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام لا ينفك في انما هو
الخاصة تحتها الاسم والحد هذا الفصل توجه التنبه وقال الفاضل في
الاستقرار الى ان الشئ غير في هذا الكلام لا ينافي في فصله في كل
يشبه بغيره كسب التنبه من تصور كذا في في شئ حكمه النظر في جده

ومن الغرض القاضى ان يكون انسان لا يصح له الا ان يكون انسانا فيقال ان
له ان يقول كذا وكذا لا يحسن استعمال الالفاظ ان كان العلم بها
الطريق من اوجه اخرى غير تلك التي هي في العلم بها
من جهة من جهة اخرى كذا فيقال ان العلم بها لا يكون
كأنه حوله عليه المضامين كذا ان كان في العقل فغيره كذا
تغير الشيء المسمى ان يعرف كذا في العلم بها لا يكون
مضامين يتصل به كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
تلقاها كذا ما ذكر في كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
كذلك في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
وقد علمت من جهة اخرى كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
مضى الاضافة الى العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الى ان يكون من هذه الحجة **فاما** فلا تفت الى القول صاحبها في
سم الجنس النوع وقد علمت كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الفرق بين التركيب والصور في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
سم الجنس النوع الاول بالذات في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
النوع بالذات في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
حله في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
بالعلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
ان ليس له بل في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
لفظ النوع في اللغة اليونانية في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
بما لا يتصل بالذات في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الفرق بين التركيب والصور في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
عرف النوع المصطلح بالجنس في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الجنس **اشارة الى القضايا** هذا الصنف من التركيب الذي هو

على ان يكون هو التركيب الجزئي وهو الذي يقال له انه صادق في العلم بها
يقال عليه الصدق والصدق لا يكون ان يعرف العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الجزءية في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
بما تعرف من العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
بعضه ويكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
ما يجري مجراها عاين لا يتأخر في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
البان كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
فيه اشتباه لا يمكن ان يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
يقول ان معنى التركيب الذي يشتمل على الصدق والصدق في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
اشتباه في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
موقع الجنس في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الترجي في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
قد تعرف من العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
تأكيده في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
الجزئية في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
لا استغناء عن العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
كما في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
واضاف التركيب الجزئي كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
منه في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
لتركيبه في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
وهو على التركيبات التركيبات كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها لا يكون كذا في العلم بها
على الحكم او اطلاقها لا يمكن ان يجعل بعضها محمول على البعض

الافعال المجردة لا تكون البعقل الاخر فاذن لا بد من ان يتعلق بعضها بغيرها
نسبة الى وجودها بهما والنسبة تقتضي اتصالا وانفصالا فالذي يتغير
بوجود اتصاله لا يوجد اتصالا والذي يتغير بغيره اتصالا لا يوجد
هو المنفصل فاذن التركيب المجرد في نفسه ناقصا فالمتعلق بالتركيب المجرد هو
وانه نظرنا الى المولد في ذاته او اذ كان طالع الشمس سلم او جرد النار
او قلنا ان كانا نشأنا على طاعة فانه لم يتغير ما بهية الحيز في انما نحن
المعينة وقد تغير التركيب الجوهري بالوضع فاذن هذه الامور لا مدخل لها في تحصيل
ما هي الاغراض المتعينة فليت تصوروا لها بل هي جواهر لا يتغير بها
يقتضيها الاحوال الخارجية بعد تحصيل خبرتها فغيرها اضافة وانما اذا
نظرنا الى الصور فلو انك في الحيز في طرفة عين انما هي كذا في المنفصل
والمنفصل في طرفة عين في حيز في طرفة عين في طرفة عين في طرفة عين
دون الاضطرار **قوله** او لها الذي يسمى الجوهري هو الذي يحكم فيه بان
معنى جوهري على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
ليس جوهريان فالانسان وما يحركه في انك انما هو المسمى بالمتغير
وما هو في الجوهري هو ما هو المسمى بالجوهري وليس حرفا للسلبيات الجوهري
فما عني السالبة يسمى ايضا حيزا لان لا علم في طرفة عين في بعض الاحوال
قوله والثاني والاشك ليس هو انما هو المنفصل فاستحقاقه للاحتمال
شظايا عجيبة البهجة الغريبة طاهر وهذا المنفصل في طرفة عين لانه يشك في ان
واضا حقيقة الشظايا على قول احد الحكمين بل اخر وهو وجود كليهما
على السوفالذات سميا شظيين **قوله** وهو يكون التاليف فيه جوهري
قل فيجب ان يكون هناك خبر به الذي في طرفة عين في طرفة عين في طرفة عين
احدهما هو انما كان في الحيز بل على سبيل ان احدهما يلزم الاخر ويتبعه
فذلك لا يتطابق شق الصدق ولكن بهما حال من هما من شظي
وجود هاتهما بالمواف **قوله** وهذا يسمى المنفصل والوضعي او على سبيل

الاحادها جواهر اخرى بل انما هي المنفصل في الشظايا المنفصل في طرفة عين
وتحيط على خطين متوازيين كانتا خارجين من الافايشل الدخلة المتألفة
ولما اذا كانا في حيز واحد من القوتين خبرا بغيره في الشظايا المنفصل
قلنا انما ان يكون هذه الزاوية حادة او منفرجة او قائمة ولذا حادة اما ان
هذه خضايا فوق واحدة انما تسمى المنفصل بغيرها لا بد من ان يكون على وضع المقادير
المستلزم للتالي في الشظايا لا تقتضي التفتك في الشظايا كما ذهب اليه بعض
بل يقتضي ان الحكم بغيره يقتضي في الفصل عن الشظايا **قوله** انما
والسلبيات الجوهري على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
في الامور انما كان موجودا في الامور او غير موجود في الامور على ما لا يتغير
على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
والسلبيات الجوهري على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
موضوع القضية ان يكون موجودا في الامور او انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير
موجودة في الامور احكاما ايجابية خضاه من السلبيات على ما لا يتغير على ما لا يتغير
الهندسية لم يحكم بوجودها ان يكون موجودا في الامور او انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير
على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
موضوع القضية انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
بالفصل فظنوا ان احكاما على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
حاصل في وقت معين او في جميع الاوقات لا انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير
ويشبهه توقفا اصلا حتى لو انما ان توقفا كذا فاما المقام يقتضي الحكم
لا انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
حاصل في وقت معين او في جميع الاوقات لا انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير
مقتضي الحكم بل انما كان على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير
واللافتات والتعديلات والتعديلات والتعديلات والتعديلات والتعديلات والتعديلات والتعديلات والتعديلات
بغيره لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير على ما لا يتغير

الانتماء الى قسم الانسان عام وفع لا تقبل كل انسان عام وفع فتقول لا
هو الصواب ولا تقبل كل انسان هو الصواب وقد يدعى به كل جزوي جزوي
او عرفه بالافعال الاجل فهو به واحد لا يمتد بحكم القضية حيث
واحد اللفظ الجازم ليس به واحد لكل واحد وكل واحد من
هذا الجزوي من طرأ بغيره من الناس في الكلي السابق ذكره
الحاق الصلة التي هي ما اطلقها فانها ليست هي ليست كليا
كلاهما ولا خاصة ولا مشتركة وانما هي ما يسمون بالصفة او
بصفة ما به فلا يفي ذلك الصواب اما ان يحكم عليها امر حيث
مع كل شخص فتقيم الحكم انما هي صفة لا شيء لها ولا
وتحصل من الاصل قضية معلقة على ان يكون محصورا في
محصورة فلا فرق واللام تدل على ان لا يحل حال الشخص اما على
تسليم الاستفراغ كما في قولنا الانسان جملون وكل انسان جملون
كل واحد على تقدير الطبيعة كما في قولنا الانسان عام وفع او قولنا
هو الصواب وهو معلقة على الشخص وليس له الصواب كما في قولنا
قال الشيخ في محضره ما في الصواب **اشارة** الحكم للمحل
الانتماء الى القسم لا يفي ذلك في طبيعة فصل في حكمه
تفصيلية فاحذر ما في الخارج بالقرينة مما لا يوجب ان يكون كليا
ذلك يقتضي ان يكون كليا والعوم بكون طبيعة متضمن ان يكون جملة
كان الشخص كذا انسانا كذا لما كانت تضم ان تكون كليا وهذا
جزئية ايضا فان المحل على الكل محمول على البعض وكذلك السابق
ان تكون جزئية على المحل ليس صدق الحكم ما جاز في الجملة وقرن
وكون القضية جزئية الصدق تصريحا لا يمنع ان يكون مع ذلك كليا
فليس الحكم على البعض محكم وجب ان يكون الباقي بالمتعلق بالمتعلق
صحيح وقرن الجزئية ما ان كان يصدق كل الحكم في الجملة على

الجملة المذكورة وصيغة القضية لا يدل الوضع على كلية الحكم على غيره
بل على كل واحد منها وانما لا يفي في نفس الامر ما عاين في السابق
لكون الكلية منها يستلزم الجزئية مع تركها في الجزئية بصادق في كل حال
والكلية باقية على الاحتمال فاذن هي القضية الكلية على البعض لا قطع
كما كان في المحصورين من هذا هو السلك كما في قولنا الجزئية وانما
فوقها انما ليست تدل بالوضع على ذلك بل بالاعتدال والاعتدال الذي
بان دلالة الانتماء ممتصة في العلم وقد اضطر الى الحكم بان هذه الدلالة
دلالة الانتماء والاعتدال كما يظهر مما بين ان الجملة في قولنا الجزئية
كانت الشخصية كما لا يتدبرها في العلم فان القضية الختمة في المحصور
الابعاد **اشارة** المحصور الشريطي والاهمال الشريطي ايضا
فيها احوال ومصر فذلك اذا كانت الشريطية فانه من وجوه اوقات
ذاتها اما ان يكون العدم زوايا او يكون زوايا قد حصر المحصور على
اوقات غير البنية اما ان يكون الشريطية واما ان يكون الشريطية
محصورا على الكل السالبي فاذ كانت قد يكون اطلعت الشمس فلما
اوقات قد يكون اما ان يكون في الدار فاما ان يكون في غيرها وقد حصر
المحصور في الحجرة والوقت لا يسلك كانت الشمس في الحجرة فاما
ليس طرأ اما ان يكون المحصور في الزاوية وفيها حصة من المحصور
الساكن الشريطي والاهمال لا يتعلق بها الا في الحصة والاهمال
بالحال الاتصال والافصال فان الحكم بغيره ما او تخصيصه يقتضي
والحكم الجزوي بغيره ان يقيم اختصاصه في احوال وتقييد الحكم
الذي يقتضي الخصوص واما المحصور في التخصيص فان قول كل الحكم
الاجزاء في الصلة الانتماء ليست يتكسر ان الوضع بل يحول التالى
عند وضع المقدم في جميع اوقات الوضع وبذلك ومن ان يقيم
التي يكون فيها مع وضع المقدم فلا اقلنا كل كان زيد يكون في

على قياس الخفايا

اوقاف السابط او الخفاط والمحلة اما ان يكون جها بساطين كقولنا
 شأ او فقرة البسطه كقولنا الجوان الحلقى لما شئ او مثل بقل قد
 طباكل هذا فقرة البسطه لا للادب شي واحرفه او للمعنى كقولنا
 لفظه لانه قد كان الالكاء للادب والى الحيات ولكن بعد الترتيب
 من الالكاء على الطرات فمن جعل الطرات الى الكرات الاولى قبل الخفاط
 للزوال ولما الحيل فاقبال الى الترتيب لا على الفاظ الكرات عبيد الشج
اشارة الى العود والتفصيل قوله وما كان الترتيب من جرد شمع
 كمن يقول يدور في جبرير لكات لكات الا على امور التوبة ومن سطا
 غير التوبة كان من الواجب اقتضا الا على امور غير شعبة فان غير الامور
 التوبة فعدل بها باول السبل لكات لا على امور غير شعبة فقال كات
 تلك الامور ان يدل عليها بالفاظ موقفة كالأقول فلنصف لادة السبل كات
 الاقول كات في الغضما السابعة والموجة وان كان من جها ان يدل عليها
 بالفاظ موقفة فلنصف لادة السبل كات التوبة التي قبلها كات في الامور
 او غير في الاسان واصور لا يصح في الغضما ولكن حكم الالكات حكم التوبة
 وهي التي جدولة في الفاظ التوبة لادة السبل ان لها محصلة وسطية
 ما الترتيب الفان استعمل هذا الترتيب في التوبيات ايضا كالتوبيات
 على قاس التوبيات **قوله** بمعنى غير الجبرير الامعي بمعنى غنمه وما
 كان بعض الاعمال المتالبة للكتاب اسما حصة في الفاعل كقولنا السبق
 والسكن وقد بعض وكما الجمع في الحاجة الى الجدة غنات او به خط
 بعضهم على طلاق لكات لافاظ اخرى العادة في الالة على الاعمال والجزاها
 بعضهم على تنقيصها باعتبار العطف والافاض على ما به في الجاهل طافا
 وكان غير الجبرير على الامعي هذا الطائف الاول وعلى ما به في الجاهل طافا
 كان عند الآخر فافقه بعض المطيعين هذا التنازع ومنه في هذا العلم
 والمحلة ان جعل الترتيب الجبرير نحو قوله وتبينه او تلمه

فكون الفعل المجزأ حرفة السلب جزاء الجزأ فان انشجع كان ثابا وان سلب كان
سلبا كما تقول بوليس يصير يريد ان لفظ المجرول كان ازا اللفظ المجرول
حكمه حكمه في التركيب كما كان الجزأ للثبوت وهو سلبا بحسب شئت انشجع الجزأ
وقية ما لا يحسب كونها جزأ أو موحدة أو بالية فكذا المجرول ان يكون القضية
اذا كانت حكمة بثبوت الجزأ المجرول للموضوع وسلبه اذا كانت حكمة بثبوت
قول ويجوز ان يعلم ان حق القضية حلية ان يكون لها معنى الجزأ والخروج
معنى الاجتماع بينهما وهذا انك معتمد ما اذا تفرخ ان يطابق اللفظ المضمين
استحق هذا انك لفظا انك لا يدركه وقد يجوز في اللفظ ان يكون في اللفظ
ولفظة العر يصلح ان يكون انك كاتب وهذا ان يقال بوليس كان وقد لا يكون قد
في بعض الحالات في الفارسية الأصلية استحق ان يكون بوليس ومن
اللفظية ليس بلفظية في القومين ما يرتبط به الجزأ القضية بعضها ببعض
فالاجزاء السالبة تتعلق بثبوت لا تباط وفيه يتحقق من ذلك
الفرق بين السالبة والمجرول ان الربطة في المجرول لا انضامها انما يتصل
والجزأ القضية لانها موحدة تارة بصيغة اسم كيقال زيد كاتب وقيل
عنها تارة بصيغة كلمة هي الفعل ويجوز ان يقال بوليس هو كاتب
يخبر تارة في بعض الحالات كيقال زيد كاتب في كل ما قيل عليها وذلك
قد يتصل لفظا ببعضها كما مر ولا يحتاج الى ربطه استحق ان يقال انك
الاسم السقط عنها اذا وقعت معها فالقضاء بالتحالفة عنها اما المجرول
بالحرف ثمانية والاشارة عليها مخرجة للموضوع والجزأ لثبوتها والافعال
اعتبر على الشيء بارها الكاتبة فتضي لا تباط فيكون لذاته هو الاسم
السبقه فتكون حقه ان يقال بوليس كان بوليس هو كاتب في كل
الجملة وهو قد سماها هذا لانه ان الفعل انما يرتبط بالان يقال
دون احداهما والفاعل لا يقدم الفعل في العربية فهو لا يرتبط بالاسم ثم يثب
في حال من الاجزاء كما ثبت له معنى فلان يحتاج في ان يرتبط بالافعال به الى

اخرى غير التي اشتمل عليها نفسه وكذا لا وهو مع مثال قول اسم جامد فكون
قوله زيد كاتب زيد كاتب لا حتى يكون المجرول هو الفعل نفسه كما ان انشجع ان
يقال بوليس كان ان اسد كاتب الى زيد المقدم عليه ليس ان انشجع الجزأ
الذي يرتبط بالثبوت بل هو اسد الكاتب الى المجرول والفعل مع فاعله بغير
مقدم موطئ على زيد بل على فاعله ان يرتبط الفعل فاعله **قول** فاذا دخل
السلب الى الربطة تغيرت دلالة بوليس وهو بوليس ان يرتبط الفعل في المجرول في نفسه
وسلبه فاذا دخلت الربطة على جزأ السلب حلة جزأ المجرول في كانت القضية
اجزاء انك انك بوليس هو بوليس وبوليس هو بوليس وبوليس هو بوليس
ببعضه فقولك زيد ليس هو بوليس كان لا يخلو على الربطة السالبة
داخله عليها الربطة جاعلة اياها جزأ المجرول والقضية التي يرتبط اكلها
يسمى حادة وتغيرت وببعضه اذا ان الربطة اذا انصبت هلك الترتيب
السالبة والمجرول لان اداة السالبة قد انصبت في الربط فصارت القضية
سالبة وان تخرج جعلها الربط جزأ المجرول فصارت حادة وان تضاعفت
وتخلل الربط بها صارت سالبة ووردت في الثانية فالقضية المجرولة
بالاصطلاح ان وقع على ثبوت لا ان كان في اختصاص لست بالسلب
بالفعل في كل تسوية حادة او في بعضهم يعني هذه القضية معدومة
الى المجرول الذي هو المجرول **قول** وقد عبرت في جواب الموضوع ايضا
كقولنا ان الجزأ لا ان القضية المعدومة اذا اطاعت فهم عنها معدومة
المجرول وهذا انما قيل للموضوع وقد يقال ان هذا الصنف عدم التبا
بالسلب في الاول **قول** فاما ان المجرول يدل على عدم التبا للكل
او على غير حتى يكون غير ثابتا بل على المعنى فقط او على كل فانه ليس
من الجوان وكان طبعها او ما هو من ذلك فليس راي على الظاهر بل
القول بجسمة لغة قد ذكرنا بالخلاف ان المجرول كغيره لا يرتبط على
عدم الملكة كالا حى او على المجرول غير ثم كان يمكن في الخلاف عدم

كما تم قسم الشرط الى اقسام يكون الحكم فيها شرطيا اما بوجوب ذلك الموضوع او
بعدم وجوده وصفت التي وضعت هذه والادوار كون المحل شرطيا في هذه الثلاثة
هي الشرطية بما يشترط عليه القضية وما يجب وقتها من شرطها من حيث
معين وهذا من شرطها بما يخرج عن القضية فكانه ان الشرط اما ان يخل في
القضية وما خارجها والشرط اما ان يتعلق بالموضوع وما يتعلق بالمحل والمعلق
بالموضوع لما اذا تم وما صفة الموضوع من جهة يتعلق بالمحل والحال ايضا
ليس له ذلك ما بين ذلك الموضوع والخارج اما يجب وقت بعينه اولا بعينه فجميع
اقسام الضرورية ستة واحدة مطلقة خمسة مشروطة واعتبار هذه الاقسام
فجاء في الاجزاء السبب في ضرورة شرط المحل فانها اذا قلت بالشرط
بكونه بادام كانت ابعث بل ما يصح اذا قلت بادام ليس بكتاب وحينئذ يغير السبب
جزا من المحل وكانت القضية موجبة لاسيما في الحال الكما في ظاهرة والموضوع
قد يتغير عن الوصف كالانسان وقد يتغير كالمحل الذي هو المحل الذي هو شرط
ضرورية يستعمل ان يكون ضروريا ايضا اما ان ذلك وجوده فيكون ان يكون
ضروريا في بعض اوقاله والاول ان شرطه شرطية لاسيما في اوقاله وفي اوقاله
قساما في هذه الصفة مطلقة بشرط الضرورية بشرط الوقت وان قبل الاخر
التي لا تختص بالشمس والثاني وحده وهو الذي هو شرطه بشرط الوجهة
بشرط المحل لا يخرج القضية فعلية لانه انما اذا قلت ج ب فانه يكون بالضرورية
حال كغيب وهو ضرورة متاخر عن الوجود لاحتماله وسائر الضرورية
على الوجه موجبة اياه ولم يلزم الضرورية في جميعها لاسيما في اوقاله وفي اوقاله
هذه الضرورية وتعلم ان القضية فيها من سائر الضرورية فاعلم ان
والضرورية بالشرط الاول وان كانت بالاعتبار الضرورية المطلقة التي لا يمتنع
فيها الى شرط فذلك ان يكون ايضا في معنى الشرط الاخر ولا يمتنع الاخرين في قسم
اذا الشرط في الشرطية ان يكون للذات وجودا دائما او ان يكون في هذه الحالة في قسم
قضية ضرورية الشرورية والشرط الاول ان شرط وجوده في ذلك على ان يكون

الذات وجودا دائما على ان يكون للذات وجودا دائما او ان يكون للذات وجودا دائما
في الذات وان كان مغايرا له بالاعتبار فان الشرطية في ذلك كانت تغاير المطلقة
بالاعتبار وانما يتساوى ان لا يكون فيها حاصل الزل كغيره والثاني ما بين
الذات والاعتبار في جهة الشرطية المطلقة والاولى ان يكون في ذلك ان يكون
كما هي ناوله في قسمها من المطلقة تحتها انما يشترط في معنى الشرط الاخر والاعم
في ذلك المعنى هو من الحكم فجميع اوقاله وجوده في ذلك الاخر من المطلقة التي هي
ذاتها الاخر هو الشرطية للذات في هذه الحالة لاولم ذلك لا اعلم ان قد يتغير
الذات في الشرطية المطلقة بشرط ان يكون في معنى ذلك في جهة الشرطية الاخرين في معنى
الشرطية في جهة الشرطية من جهة الشرطية المطلقة لاولم ذلك لا اعلم ان قد يتغير
والله في الشرطية المطلقة ان يكون للذات وجودا دائما او ان يكون في معنى الشرطية
في جهة الضرورية التي يجب ان يكون شرطها هو المراد في قوله قضية ضرورية وهي
التي يقال انما كان الشرطية **قوله** طامسا او في جهة الضرورية والذات في
من جهة ضرورية في جهة المطلقة الغير الضرورية في جهة الاقسام الاربعة الباقية
الضرورية وهي الشرطية بشرط وصف الموضوع على الوجه الذي لا يتغير في
الذات وبشرط المحل وبشرط الوقت المعين وبشرط الوجهة المعين وهي مع العلم في
اقسام المطاوع الغير الضرورية وطاوع هذه الضرورية لا يتغير الا في جهة الشرطية
التي هي في جهة المطلقة الغير الضرورية في جهة الاقسام الاربعة الباقية
غير الضرورية وهذا المطاوع يخص من المطلقة العام بالضرورية والذات في جهة
هذه ايضا مطلقة لا يرد ذكر في التعليم لاول ان القضايا المطلقة او ضرورية
او ممكنة وهذه القسم قد يكون في وجهين احدهما ان يقال القضية المطلقة
ولما موجبه والموجبة اما ضرورية ولما ممكنة وهي هذا الوجه يكون المطلقة
هي الهامة والثاني ان يقال القضية اما ان يكون الحكم فيها بالفضل او العدم وهي
الامكان وبالفصل يكون اما بالضرورية او بالوجود الخالي عنها ان يكون المطلقة
بحسب هذه القسم هي الجدي من غير ضرورة ولسلة المطلقات في التعليم

الادراكات مناسبة لكل واحد من الاختيارين فلا حد من الاحتياج لاختلاف
العلم الاول من في القضية المطلقة فثا و ثا طس فثا طس من يتبعها
على العامة الشاملة للضرورة ولا يمكن ان لا يكون من يتبعه حلوها
لخاصة لها لثابتها **قوله** ولما شال الذي هو لازم غير ضروري فمثل ان
يتفق شخص من الاختيار على اكله او سلبه منه فثا طس فثا طس من يتبعها
فذلك الصيغة كما انه قد صدق ان بعض الناس ارض البشر ما دام من جود ذلك
كان لير ضروري للضرورة لا يتفقون بين الضروري واللام لان كل
لزم كل ضروري في تلك الضرورة فيه وانفق وقصد فهو لا يمكن ان يكون
يجمع الاختصاص التي هي بدت والتي سبق مما يمكن ان يوجد وقد بينا ان كل ضروري
فقد لزم فالضرورة واللام متساويان في الكليات ولما في الجزئيات فذلك
كما بينا في الضروري في الانسان الذي يتفق ان يكون بشره ايضا من غير ضروري
واللام فيها لزم الضروري عن غير والعلوم انما يجمع عن الكليات دون الجزئيات
فلذلك لم يفرقوا بينها الا الحاجة الى الفرق الشخ قد بينا ان النظر
المولد لا يتعلق بالمتعلق بالمتعلق حيث هو متعلق بل انه اعتبارا لكل واحد منهما
من جود معناها فثا طس فثا طس او في موضوعاتها اوم يتساوي **قوله**
ومن ظن انه لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري فقد اخطا فانه جاز ان يكون
في الكليات ايل من كل شخص من ان كانت له شخص اخر في اجابته سلب
قيامه بغيره مثل الكواكب من الشروق والغروب للذين من الكسوف والار
غيره من مثل ان يكون لكل انسان حلو من النفس او ما يجري مجراها هو لا يمكن
لهم ان الحكم الاتفاق في تلك الضرورة لا يكون كليا كالحكم بالكل كليا فهو
ضروري لتمام ضروري من الضروري الذي هو نفس فثا طس فثا طس فثا طس
وعلية بالوقت بين فانها ليست بضروريين الا في وقت **قوله**
والقضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذي قد يخص اسم المطلق وقد
يخص اسم الموجود كما خصصنا ما به ولكن لا ينشأ في الاسماء هي

الاقسام الاربعة المذكورة وهما لم يذكرها الا في الضرورة يتبعها وقد سماها **قوله**
بالضرورة لانها اشتمل على جود ضروري في وجودها والمطلقة الخاصة لانها اشتمل
على اللزوم الغير الضروري لكونها اذا اشتمل عليها ينبغي ان لا يقتل من
الاختيار **قوله** الى جهة الامكان الامكان اما ان يفتي به بالانتم سلب
ضرورة العدم وهو الاشياء ما هو موضوع له في الوضع الاول وهذا الذي ليس
يمكن فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
الضرورة في العدم والعجود جميعا على ما هو موضوع له في التعلق الخاص
يكون الشيء صدق عليه الامكان الاول في نفسه وانما جها حتى يكون مكانا ان
يكون ممكن ان لا يكون لا يتبعه ان يكون وقصد ثم ان لا يكون فثا طس فثا طس فثا طس
بالمعنى الاول صدق في جانب جميعا خاصة الخاص اسم الامكان وهذا الذي لا
يجل فيه ضرورة الاشياء بحسب الامكان فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
المعنى الاول اما في الامكان فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
الخاص هو على الضروري يكون الجانب من غير المعنى الامكان فثا طس فثا طس فثا طس
بانه سلب الاشياء فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
لا يتبعه ولا يقع على المنع الذي يتبعه فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
اذا عني في جانب السلب يقع لضعاف المنع على ليس يلحقه لا متنع فثا طس فثا طس
عن الجانب في جود الامكان فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
وقصد على ليس يلحقه لا متنع فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
هذا الذي استمر الى الابد فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
الضرورة ترجعها الى الامكان نفسه ليس في نفسه بالضرورة بل في ضرورة
ذلك التعارض فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
ما لا يتم بالضرورة العدم وهو الاشياء فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
سلب ضرورة احد الجانبين فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس
الامكان بازالته او لا المعنى فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس فثا طس

عدمه بل يقتصر على اعتبار الاستقبال **سأله** في الأصول فشرط في الجهات منها
اشياء يلزم ان تتوحد ان العلم ان الوجود لا يميز الامكان وفي بعض النسخ العلم ان
لا يميز الامكان كيف لا يميز الوجود في الامكان الاول والوجود بالضرورة
للمفردة يصدر عنها الامكان الثاني والوجود في الامكان الثاني في المفردة في
الحال فضلا عما لا يوجد به ولا عزمه فانه ليس الامكان الذي هو كمال في الحال فيجب
ان لا يتحرك ولا يستقبل فضلا عن ان يكون غير ضروري له ان يتحرك وان لا يتحرك
وكما حال في الاستقبال المراد على الهيئة الاولى بان الوجود لا يميز الامكان
بكل واحد من الحالتين المذكورتين بل يميز ذلك نوع الشبهة التي هي في كمالها في ذلك
ان الوجود لما ان يميز حيث يقتضيه ضرورة ما ذاتية او غير ذاتية ولما ان
لا يميز كذلك فمن اقسام تلك الاول يدخل تحت الامكان الاول والثاني
يصدر عنه الامكان الثاني والثالث لا ينافي الامكان الاستقبال الذي هو
اخص الامكانات وطبيعة الامكان فضلا عما هو في ذلك لانه لا ينافي
العدم التوقيه بل اذا اختلفت في كماله في الامكان الذي هو في حيز
العدم اليه فاما في الوجود تحت الامكان الاول فليس يصدر عنه لان العلم
اذا تصور عرف بالوجوب الذي لا ينافي في ان يحل الامكان عليه وان كان صاد
عليه لو قيل وانما عرف غير متحقق اسم الامكان بالضرورة داعية الى ذلك القصد
من وضعه وعلى الهيئة الثانية فالمراد ان الوجوب لا يمكن ان ينافي بالوجوب
الا اعتبارا في اعتبار ان من التوحد على المبدأ كالموجوب في الامكان الاول
والوجوب بالضرورة مع الامكان الثاني فيكون علمه في الوجود في الامكان
لا ينافي لعدمه في ان الحال سلمه منقطعة عن **القول** ما علم ان العلم
غير الضروري في ان الامكان قد يتسلل عن شخص ما دائما في حال وجوده ففصله
حاله به وليس في ذلك السلب ضروري وهذا ايضا بان لما تقدم بها الشرط
سليما كان المورد قبله من الاجزاء التي هي بالاجزاء **سأله** في العلم ان
الضرورة يقتضيها بالضرورة والسالبة الممكنة غير سالبة الامكان والثالث

موجود

الوجود في العلم بالوجود سالب الوجود بالعدم وهذه الاشياء في ما حصل
الممكن قد يتوحد لها القطر فيكون سببا في الفلج القضية الموجبة تسمى **سأله**
وموضع الجهة هو على الهيئة لانها بيان نسبتها كما كان موضعها في السلب
ايضا ما يلزم لانها لا يقتضي فيها فاسل في الجهة او افتتان المبدأ اما في
الجهة مستند على السلب كما في قولنا بالضرورة ليس ما ان يكون متاخر
كما في قولنا ليس بالضرورة ولا يفتقن ان يكون القضية سالبة فيها
توحد الجهة والثاني يقتضي ان يكون مرفوعة وبجهة القضية هي في تلك
الجهة فاسالبة الضرورية هي التي لا تلامس المتشعبة وسالبة الضرورية ان
ضرورية ايجابية في تلامس الممكنة العامة الايجابية وان سلبتها معها
تلازم الممكنة الخاصة والسالبة الممكنة ان كانت علمه اشتملت على الممكنة
الخاصة والمتشعبة وان كانت خاصة كانت حيزتها اما لفرقة منعك كما في
فكره وسالبة الامكان وان سلبت العام فهي التي لا تلامس الضرورية المقابلة
للممكن بل في الامكان وان سلبت الخاص فهي تلازم ما تزداد بضرورية العلم
والسالبة الوجورية التي بالعدم ملازمة منعك لموجبتها وسالبة العلم
بالعدم فهي بالعدم ما تزداد بتمام الطرفين ولما ان كان الوجود بالضرورة
فالسالبة الوجورية لا يلائم موجبتها بل يقتضي ان يعلم الطرفين في العلم
الضرورة وسالبة الوجورية لا يلائم ما تزداد بضرورية الاجزاء
والم سال وسالبة الوجورية السلب لا يلائم ما تزداد بضرورية السلب في
الاجزاء **سأله** في التحقيق الكلية الموجبة في الجهات العلم اننا اذا قلنا
كل شيء فقلنا ايضا بان كلياته ج بالاجم الكلي هو بل يعني به ان كل واحد
له ما هو صنف فيج كان موصوفا فيج فالعجز الذي هو في الوجود الخارج وكان
بذلك طيفا او جزئيا بل كيف انتفى تحقيق القضايا هو لخصيص ما فيها من اجزاء
وهو ينقسم الى ما يتعلق بالموضوع والى ما يتعلق بالمحمول وقد ذكر الشيخ
الشمس الاول استحقاق احكام اشان سلبيان واربعه ايجابيات فاسلبان

فذلك ما يقال في فهم لغة الفهم من حيث يستعمل الاستعمال في المثال
وضرب الخ من ضرب في إطلاق الذي في الموضوع اريد ان المفهوم من
السلب الكلي في إطلاق في التعريف من الحق العربي وهو مسمى المحمول عن
جميع احوال الموضوع في جميع اوقات كنهها موصوفة بما وضع معطو له
الدينام واللازم والضروري في الضروري في محسب الفلك وهو ان الضروري
المشروط بالوجود في ان العلم انهم من الضروري في ذلك كنه لا يصح ان يقال ان
من الانسان يابى هذا ان الحكم صادق على جميع الاشخاص وهذا كنه غير
عليهم في جميع اوقات كنههم انما اورد ذلك في لغة الفهم **قوله** وهذا في لغة
كثير من الناس ايضا في جمل الكلي الموجب اي من بعض الناس ان الموجبة
ينهم منها ايضا احوال المحمول على جميع الاحاد في جميع اوقات الوصف وليس
ما ظنهم حقا فانه يصح ان يقال ان الانسان يابى على المنطق ان يحسن من كل
من الاعتبارين بانقراده في إطلاق العام والاولم بحسب الوصف فيقضي
الاولم بحسب الوصف في إطلاق العرف منسوبا الى العرف لان العرف يقتضي
السلب في الاسم على السلب حقيقة وعلى العرف ان يكون مشابها للسالك
هو ان سلب الشايع عفا عما **قوله** لكن السلب الكلي المطلق لا
العام اولى لا لفظا به هو انما يوي قول كل من يكون ليس او سلب
بشيء غير بيان وقت ومحل ولا يمكن السلب الوجودي وهو المطلق الخاص
يساوي قولنا كل من سفي من غير ان يابى ضروري واما هذا الكلام فهو ان يابى
رد السالك العرفي لو كان كذلك كان له وجه وهو ان حقيقة الموجبة
مما كان في العقل في إطلاق العام لم يكن حقيقة السالبة كذلك فاختار
للسالبة ان جعلها معطو له فيكون من ان حقيقة السالبة في إطلاق
مقارن الحق السلب لكن الشيخ لا يريد به العرف في ما وضع في الشفا بل يريد
تقديم السلب الى العلم بتقديم السور والموضوع عليه كما في قرأنا شان
كل انسان ليس بعد قائما وذلك قال صاحبنا في قرأنا واما قولنا

قوله واما في الضرورة فلا بد من الجهتين والفرق بينهما ان قولنا كل من
ليس بمحمل للضرورة كمال السالبة واحد واحد وقولنا بالضرورة لا شيء
منه بمحمل للضرورة كمال السالبة واحد واحد ولا يتعرض للاحاد
الا بالضرورة فيكون مع اختلاف الحق ليس بينهما افتراق في اللزوم بل حقيقة
احدهما هو الاخر في هذا القياس فافتقر الامكان ان لا يكون مقتضى
الجملة على السلب من تأخير عنها في الدلالة وان كان بينهما فرق في الجملة
وهذا لان الاول يقتضي ان المحمول سلوب بالضرورة من واحد واحد في
والثاني يقتضي ان المحمول سلوب عن واحد الموضوع باسها سلبا ضروريا فلا
يتقضي ضرورة السلب كمال واحد من البطل ويتقضي ضرورة السلب
الكلي بالضرورة لان الحكم على كل واحد من مقتضى الحكم الكلي والثاني يقتضي
ضرورة السلب الكلي الفصل ويتعلق بكل واحد من مقتضى حقا بالضرورة لاشتمال
الكلي على واحد من مقتضى الحاصل ان الاصل تساوي الدالما في جميع المقام
لما عاينة العرف في الحقيقة المذكورة والشايع الشايع قال السالك
بهم الاولم خلاف الوجه في الفرق فاعظم في المطلق في يظهر في الضرورة
اذا الضرورة لا يقتضي الا في قوله **قوله** لو كان ذلك كذلك كان الممكنة
كما ملاحظة اذ هو مقتضى الامر الاولم وليس كذلك بل هي حقيقة الضرورة
فظهر ان الفارق هو العرف لا غير ويوجد في بعض النسخ هنا في اورد وهو فصل
اخر هو هنا تنبيه على ما وضع خلافه ووافق بين اعتباري الجملة والحال احاد
اطلاق الجملة فارق اطلاق الحرف في الحق وفي اللزوم فانه قد يصدق لبعض
دون الاخر مثلا اذا كان في وقت يتفق ان يكون فيه انسان اسود صدق
كل انسان ان بعض حكم الجملة دون حكم الحال وكذلك ان كان الجملة ايضا فانه اذا
فرض في وقت من الاوقات مثلا ان لا يكون الا الباخ من من الى انما
لما صدق حسنة الاطلاق ان كل لونه هو بل هو انما اطلاق الجملة
وقد كان يمكن ان لا يصدق هذا الامكان ان اوردنا الجملة فانه ليس بالامكان

الحاضر يكون كل لون بياضا لها هذا اللون بالضر لا يكون بياضا وكذلك اذا مضى
زمانا ليس فيه من الحيوانات ان الانسان صدق في محسب الخلق الجاهل
كل حيوان انسان وقوله باسكان ولم يصح بالمكان اذا جعل الحيوان في
الفضل من الزيادة والميل في هذا الفصل من اعتبار الجاهل هو ان ما في الحال
الحاضر على استعمل المذهب الصحيح المذكور والمذهب المتأخر كالمؤمن
اعتبار المحل ان يحصل للوضع اعلم من ذلك وهو كل ما هو في الوجود او عند
العقل على مقتضيه التحقيق ولا شك ان بين المذهبين اختلاف ظاهر
في الحقيقتين اعتبارا اضافي الكمال والرقم فقد يتقارن وقد يتخالفان ما لم
الاضافي في بعض الاحكام الجزئية من المصنوعات وما لم يضع الاختلاف
فقد لا يوردها في هذا الفصل اشله الاول وهو ان يقال في وقت لا يوجد
فيه انسان لم يولد كل انسان كل احد مطلقا فصدق بالاعتبار الاول لا كل
انسان موجود في تلك الحال بعض لا يصدق بالاعتبار الثاني لان بعض ما
هو انان في الوجود او في العقل في وقت اخر ليس ببعض ما هو هذا الحكم
في المثال الثاني وهو قولنا كل لون بياض لان مادة المثال الاول يمكن
مادة هذا المثال الضروي فان سلب البعض عن بعض الناس مكر وسلب البعض
عن بعض الالوان كاسود ضروري ولذلك جعل المثال في الاختلاف
دلائلي يمكن بالاعتبارين فانه قبل الوقت المفروض يصدق قولنا يمكن ان يكون
كل ما هو لون بياضا الى في ذلك الوقت من المستقبل لا يصدق قولنا لا يكون
الحاضر كل ما هو لون في العقل هو بياض لان بعض الالوان كاسود يتبع
يكون بياضا للمثال الثالث وهو قولنا كل حيوان انسان كالمثال الثاني
بعض ما الضروي في عين امر ايضا هو هذا المثال لان في ذلك الوقت
يصدق قولنا كل حيوان من جنس في الحال فهو انسان بالضرورة فان الحيوان
المتصور في هذا الوقت يكون في كل الاوقات انسانا لا يصدق قولنا كل حيوان
بجس العقل السور ضروري الى في سائر الازمنة فهو انسان لا اذا جعل

الضروري

الضروري المذكور سائلا جميع الازمنة واطر ان هذا الفصل المتأخر من الكتاب
لانه فانه ولذلك ايضا لم يورده الفاضل الشارح ونزع الكليات
حقيق **الضروري في الحقيقة** وان تعرف حال المحدثين من الكليات وتبينها
وذلك لظاهر **الضروري** فنقول بعض ج ب يصدق ولا كان ذلك البعض
في وقت لا يصدق في ذلك تعلم ان كل بعض اذا كان بياضا لصفة صدق ذلك في
كل بعض والخاص في الجاهل في كل بعض صدق في كل واحد من هذا تعلم انه
ليس من شرط الاحكام الخلقية عموم كل عدد في كل وقت **قال** **الضروري** يريد ان
العلم المذكور في الاجمال لا ينفك عن الحكم الكلي فتعني ان بعض الجاهل يصدق في كل
على ذلك الحكم على البعض لا يبرهن ذلك بالاتفاق ولا بما هو متساوية في هذا
المثال فان اذا كان على كل بعض وجب ان يكون غير متضمن للعلم المذكور
ويكون مع ذلك كليا فان لم يكن كليا لم يكن كليا مع عدم العلم بالاشمول
الاوقات وكذلك في جانب السلب واعلم ان ليس الاصدق بعض
ببالبضوي وتجوز ان ينعى ذلك صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق الغير
الضروري ولا يمكن ولا العكس فانك تقول بعض الاجسام بالضروري
مطلوب الى ما دام ذات ذلك البعض موجودا او بعضها متحرك بوجود غير
وبعضها باليكار غير ضروري بوجهة اعتبار الاطلاق العام في السلب
فان مريد السلب هو ما يقتضيه العرف بما طر ان ذلك الاعتبار ليس صحيح
والدليل على صحته ما ذكر في الايجاب عينه وفي الفصل ظاهر **الضروري**
الضروري في الحقيقة قولنا بالضروري يكون في وقت لا يمكن ان يكون
بالامكان العام الذي هو في وقتنا متسمع ان يكون وقولنا بالضروري
لا يكون في وقتنا ليس يمكن ان يكون بالامكان العام الذي هو في وقتنا
متسمع ان يكون وهذا مقابلا لكل لفظ متلازمة يقوم بعضها
بعضها بالممكن المتأخر في الاخر فانه لا يلائم ان يصدق قولنا بالضروري
الضروري بل هما الحاضر من ذات الجهة اعلم انها لا تعكس على اذ ليس

ان يكون كل الامور مساو فان قولنا بالضرورة يكون يلزم انه ممكن ان يكون
بالامكان العالم لا يتعكس على ذاته ليس لان كان ممكن ان يكون وجب ان يكون
بالضرورة يكون بل لان كان ممكن ايضا ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون
يلزم انه ممكن ان لا يكون بالامكان العالم ايضا من غير ان يصح ان لا يكون ذلك
اعلم ان قولنا ممكن ان يكون بالخاص او بالاحتمال يلزم انه ممكن ان لا يكون من باب
وبساو به ولما مضى به انه فلا يلزم به ما ساو به بل هو من غير محال ممكن ان
يكون العالم وممكن ان لا يكون العالم وليس يلزم ان يكون وليس يلزم ان
لا يكون وليس يلزم ان يكون وليس يلزم ان لا يكون ولا يلزم ان يكون
ان يكون وان لا يكون المحال من باب ما يلزم ومنها ما يلزم غير محال
عكس من المشاوشات طبقات تلك الوجوه بالاشياء والامكان بالخاص
وطبقات تلك طبقات هذه الطبقات وهذه طبقات الوجوه وما
يقابلها ليس بالضرورة يكون ممكن ان يكون لا يتبع ان يكون طبقة
الاشياء وما يقابلها طبقة الامكان الخاص وما يقابلها يكون ليس بالضرورة
لا يكون ممكن ان يكون لا يمكن ان يكون لا يمكن ان لا يكون ممكن ان يكون
لا يمكن ان يكون ممكن ان لا يكون لا يمكن ان لا يكون لا يتبع ان لا يكون
يكون لا يتبع ان لا يكون ممكن ان يكون لا يتبع ان يكون والامكان
طبقات الوجوه بالاشياء بالخاص العالم وفي الثانية بالمعنى الخاص والاشياء
ان الواقعة في كل طبقة متوافقة وكذلك الواقعة في مقابلها ومقابلها كل
طبقة تلزم كل واحد من الطبقتين الاخرتين من غير عكس وفي الكثرة
عن غير الشرح وهو **شبه** والسؤال الذي يقول به قوم وهو ان القول
ان كان ممكن ان يكون ولا يمكن ان يكون ممكن ان لا يكون والواجب ان يكون
ان لا يكون ولا كان الواجب ان يكون ممكن ان يكون وليس يمكن ان يكون فهو
ممم ان يكون فالواجب ممم ان يكون ليس بذلك الشكل الحاصل كانه فاق
الواجب ممكن بالمعنى العالم لا يلزم ذلك الممكن ان يتعكس الى ممكن ان لا يكون

وليس يمكن بالمعنى الخاص ولا يلزم قولنا ليس يمكن ذلك المعنى ان يكون ممم
ما ليس يمكن بهذا المعنى هو ما هو ضروري واجبا ان لا يكون ولا يلزم به
لهذا الشكل وتوهم ان بانهم حله بكونه فيضاظون شكله في شي
ان ليس يمكن ان يكون ذلك حسبا انه يلزم بالضرورة ليس شي على
ذلك فاقولنا في الغلط لانهم لم يزلوا انه ليس يجب في ليس يمكن بالمعنى
الخاص او بالاحتمال بالضرورة ليس بل يمكن ان يكون بالضرورة ليس ولا يلزم
يفتظون كثيرا ويطعنون انه اذا قيل ليس بالضرورة ان يكون لم يلزم ان يمكن
حقيقتي تعكس الى ممكن ان لا يكون وليس كذلك وقد علمنا ان
السؤال الذي ذكرنا ما يستعمله قوم من الصنفين وهو في الحقيقة ان
الاشياء في الحقيقة استعمال الحد الممكن يعني العالم والخاص في الاشياء في
كثير فذلك بالغ الشرح في اوضح الحال في بيان خطيهم باو نه كفاية
في الظاهر بختم الكاظم في هذا الباب باصا الوجوه التي تحصلت في وهي
اثنان عشرة من الطبقة العامة والضرورة المطلقة والمشرطة بالاشياء
الاولية والضرورة الذاتية الشاملة لهما والمشرطة بوصف الموضوع على
الوجود العالم وعلى الوجه الخاص والمشرطة بالجوهر التي يجب وقصير
معين واليحيى وقصير معين واللامية الحقة للضرورة واللامية الاخرى
والطاقة الخاصة اعني الوجوه بالاعتبار بالضرورة واعتبار الاشياء
والمكنة العامة والخاصة والتي هي اجزاءها والاستقبال المطلقة
السور والضرورة بحسبها الممكنة بحسبها والمطلقة العرفية على الوجه
العالم وعلى الوجه الخاص **الوجه الخامس في انقضاء القضايا كونه بالامكان**
اعلم ان التناقض اختلاق فخصيتين بالاجزاء السالبة جهة يقتضي
ان يكون احدهما بعينه او غير بعينه صالقا والاخر كاد ان لا يخرج الصدق
والكذب من طائفتين في بعض الممكنات عند جمهور القوم اختلاق
قد يكون لاختلاف اجزائها وقد يكون لاختلاف الحكم فيها اما بالاجزاء

ولما اكملت الخرج وهدى البهية وادى اخرون سائر الخلق والاختلاف حتى
منها الذي لا يجازي السلفان الذي لا يات بها الا ان كان له ما لا يمتنع
ولا يتقصد سائر الاختلافات لجهة اليه لا ان كان له ما لا يمتنع
يكون الحكم في حدها الماحل ان يكون في الاخرى ولا يكون فيها اصل المجدل
يكون فيها ولا في الاخرى اصل الاختلاف بل لا يجازي السلفان في قيمته
يقضيه ولا في قولنا ان هذا اصل هذا البرهان لا يقسمها بينهما بل
يصرفان معاويها بل ان معاويها في دفعه على وجه يقضيه او غير يقضيه
الاختلاف في دفعه على وجه يقضيه الاختلاف في نفسه والاولى في قولنا
هذا ان كان هذا البرهان لا يمتنع انما اقتسم الصديق والكنز لتساوي الاستقام
والناظر في الكثرة لتساوي الاختلاف والناظر في قولنا هذا ان كان هذا البرهان لا
فانما اقتسمها هذا الاختلاف لا بشيئا من التفاضل هو اختلافه في قيمته
بالاجاز على السلف وجه يقضيه لانه ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
والصدق والكذب قد تعينان كما في ما ذكر في الوجوب ولا تنافي وقد تعينا
كما في مادة الممكن ولا سيما الاستقبال في ان الواقع في الماضي والحال قد
يخبر عن وقوعه ويحذر ان كان احدهما الصدق والآخر كاذبا فيجب
الطائفة وعدم استعينين وان كانا بالقياس اليها المحل لا بد من تعينين في
الاستقبال في عدم تعين اضطراره نظر هو كذا في نفس الامر بل بالقياس
اليها وهو المقدم بطوره كذا في نفس الامر والحق في باب الاستقبال
في انفسها الى العمل بها فيمنع دفعها وانما تلك العمل الى العمل بها
كما تبين في العمل اليها في المعين من شرط التفاضل لا من شرطه لا
نفسا كما كان في ذلك قال الشيخ عليه او غير عهده ثم اكد بقوله حتى
لا يخرج الصدق والكذب منها فاشار بقوله وانما تعين في بعض المكتات
عند جهة المقدم على ذكرها من يلزم فيه **قول** وانما يكون التفاضل
السلف الاجمال في ان كان السلفا يساويهما في العمل كما وجب فانه اذا اوجب

شيء وكان لا يصدق فان معنى انه لا يصدق هو ان لا يصدق كما اوجب بالعكس
اذا سلب شي في الصدق فمعناه ان مخالفة الاجاز يكون له قد ينشأ ان قيمه لا
تخالف عن ماله التفاضل في قولنا الاختلاف عن ماله التفاضل في قولنا التفاضل
ان لم يكن في كل واحد من التعيينين ماله في الاخرى وعلى قولنا لا يصدق
اخر التعيينين من كل واحد منهما الى في الاخرى حتى يكون معنى القول في
للموضوع واثبتهم والشرط في الاضافة والحق والكل والقول في الفصل والكل
والزمان وغير ذلك مما حذرناه في غير محله من ان يكون الوجه المذكور في قولنا
التي لا يمتنع في انقسام الصدق والكذب وهي تقابل الصدق والسلف الاجمال
وحد في الموضوعات مع شرط التفاضل في الموضوعات في قولنا لا يصدق
ان الصدق والكذب ليسا بخلافان المتقابلين بل من ان لا يصدق عن التفاضل
يقضي الاصل من التفاضل ثم شجع في بيان شرط التفاضل من انهما لا يمتنع
في كل واحد وهو ان لا يمتنع في كل واحد من التعيينين ماله في الاخرى حتى
يكون اخر التعيينين محذور والتفصيل في شرط كثير منها الثانية التبيين
انما هما الاختلاف في الموضوع والمجمل فيهما ايشيهما يعني المقدم واللاحق
الاختلاف في الشرط المستلزمين فاحل التفاضل في الاختلاف في الشرط
الاضافة وفي قولنا في كل واحد من الفعل وفي قولنا في كل واحد من الفعل
ويخرج ذلك مما عذرناه من ان يكون الوجه في قولنا لا يصدق في الاصل
ويخرجها فان الاختلاف في كل واحد من التعيينين لا يصدق عن التفاضل في الاصل
السابع ان هذا المستدرك الى التفاضل في الموضوع والمجمل فان الاختلاف في الشرط
كما في قولنا الامور بجامع البصر ومع السواد ليس بجامع السواد وفي قولنا
والكل كما في قولنا السواد في قولنا في نفسه وليس اسود في نفسه وليس في الاصل
خلاف في الموضوع والاختلاف في الاضافة كما في قولنا في قولنا ليس بجامع السواد
باري ليدرك في القوة والفعل كما في قولنا السيف في قولنا في القوة واليد في قولنا
اي الفصل في الكون كما في قولنا ان يصدق السواد في قولنا ليس بجامع السواد في قولنا

وقال ان كان في قولنا ان زيد موجد في كل زمان وليس موجد في زمان اخر ارجح الى القول
 وقولنا انما قد يقع بحيث يتعلق بالزمان لا بغيره فيكون القول بالوضع هو
 بالجوهر ومن كان ذلك الاصل في القول بالزمان لا بغيره فيكون القول بالوضع هو
 فوضع القول لا يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 يتعلق بالزمان نفسه من غير ان يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 الذي ان لم يكن الجوهر اذ لا يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 القول ان جوهر الشمس الذي هو الموضع لا يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 بل ان شرط وجود الحكم هو ان يكون الموضع في زمان واحد لا في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 مع عدم البرهنة او قيل ان يضاف القول مع البرهنة غير مع عدم البرهنة مع عدم البرهنة
 جزئيا واحد ان كان يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 او مع القول فان هذين الطرفين متعلقان بالامر واحد وكذا لا بد ان
 السقوط من السهل الى الجاهل وان ليس موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 البلاد جزئيا من السهول والامر السهل لا يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 ان اعتبار هذه الامور من حيث يتعلق بالحكم غير اعتبارها من حيث يتعلق بها
 باعتبارها والارادة هنا اعتبارها يتعلق بالحكم حتى يكون اعتبارها باعتبارها
 لا اعتبارها من القضية **قوله** فان لم يكن القضية شخصية ارجح ايضا
 الى ان يتصور القضية في الكلية اعني في الكلية والحكمة في اختلافها
 الكلية اعني في الاجزاء والسلب لا يمكن ان يتصور الصديق والكذب
 بل ان كان معاشا للكلين في مادة الامكان مثل قولنا كل انسان كاتب
 وليس كل واحد من الناس كاتب فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 ايضا مثل قولنا بعض الناس كاتب فبعض الكلية للناس ليس كاتب بل لا يتصور
 في المحصول انما يقع بعد الشرط المذكور بان يكون احد من القضية كلية
 فالأخرى جزئية بل ان يكون المحصول انما يقع بعد الشرط المذكور بان يكون احد من القضية
 مع حصول الشرط الثانية فيها لا ينافي ان يضاف الامر شرط اخر وهو اختلاف

في الكلية وفي الكلية المتغير فيها فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 وقد كان معاشا للكلين في مادة الامكان فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 متساويا والكلين في مادة الامكان فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 لذاته لا لكان متساويا في جميع المواضع **قوله** ثم نذكر ان الشرط قد يقع في زمان
 تابعي لدرجة الشرط فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 على هذه التسعة على ما يقتضيه **قوله** فكل الوجه لا كلي فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 فيقول انما قلنا كل انسان حيوان ليس بعض الناس حيوانا كل انسان كاتب ليس
 الناس كاتب كل انسان ليس بعض الناس كاتب فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 الاخرى كاذبة وان كان الصافي في الواجب غير ساقي الاخرين فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 هي الكلية ولا يتصور ان يكون موجد في زمان اخر لا في زمان واحد بل في زمان واحد
 حيوان وليس كل واحد من الناس كاتب فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 بعض الناس كاتب من الانقسام ايضا احصاها غير من نفسك الصادق
 والكاثر في كل مادة من الامكان فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 انما ان كان الصافي هو الواجب في مادة الواجب والسالبة في مادة السالبة
 والبرهنة في مادة الامكان والكاثر في مادة الواجب والسالبة في مادة السالبة
 متعلقان بالكلية والكلية جزئية فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان
 فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان فافترقا معاشا للكلين في مادة الامكان

متضادات		الكلية متفقتا الكلية
كلية	كلية	كلية ان كانتا كليتين
كلية	كلية	سميتا متضادتين
كلية	كلية	مجرد اجتماعهما على
كلية	كلية	الكلية دون الصادق
كلية	كلية	وهو في مادة الامكان
كلية	كلية	وان كانتا جزئيتين
كلية	كلية	سميتا داخلتين تحت التضاد

عامة وصيغة مخالفة وذلك لان العلم قابل للاطلاق العام فلان كان
الرواها منها محسوسا في موضع فيستوي ان يكون الاطلاق العلم ايضا
لحيث انما اطلق في ظرفي الحقيقة كما هو هذا الاطلاق يشتمل العلم المتناهي
واللازم كليهما بحسب العرف وهو خاص من الاطلاق العلم بحسب الذات
بالعرف للادراك الخالص **فصل** لكن ان يكون قد شرطنا ان يراه على انفسه في
الاثبات التي هي ان الاطلاق اعم من ان يثبت في الوجود فيكون
قائمه شرطها وهو العلم بحسب العرف **فصل** ومع ذلك فالقول
مطلق بوجودي هذا الشرط قد ذكرنا ان الحاصل اهل هذه الصفة في نفسها
الاطلاقين اثنين احدهما ان يشتمل الضروري كما ذهب اليه ناسطون
هو العلم والثاني ان لا يشتمله كما ذهب اليه الاسكندر وهو الخاص في الشيء
الذي ان بين القولين من الذين يمكن ان يخصر على الوجه الذي ذهب اليه
هنا حتى يتشبه في المطلق بحسب الذين ذهبوا اليه بان العرفي يكره
ان يوجد متناهي للضرورة وان كان عاما يمكن ان يوجد غير متناهي لها ويمكن
خاصا فالقول العام العرفي يوافق الاول والخاص وهو العرفي الوجهي
يوافق الاسكندر **فصل** لان ادراك البصر ان كان حركيا وكون في
يكون بالضرورة ما دام موجود الذات فهو قد عرفت هذا يعني ليس ان
العرفي يكره ان يصدق بالضرورة الذي لا يصدق العرفي ولا يصدق بالضرورة
فذلك حين كونه وجوديا فالعرفي الجوهري يطلق غير جوهري كما ذهب اليه
الاسكندر ومع انه متناهي في نفسه فمقتضاه هو تقييد العرفي العام فاما
الضرورة التي هي الواقعة **فصل** والقوم الذين سبقوا لا يمكنهم في تسليم
واستعمالهم ان يصالحوا على هذا وان هذا فيه طول من ان الجمهور
من المنطقيين لا يمكنهم التخلص مما ذهبوا اليه وهو القول بكون المطلقين
متناهي على الاطلاق وذلك لانهم لا يمكنهم ان يحلوا المطلق المذكور في العلم
الاول الى ما ذهب اليه من اجمع المواضع فان من اسئلة التعليم الاول على

والعلم

ما ذهب اليه من اجمع المواضع فان من اسئلة التعليم الاول الاطلاق على
كل من من ينقطع وكل تامة مستقيمة وما يجري مجراها لا يمكن جعله على العلم
وكذلك في الاستعمال فان في التعليم الاول قد استعمل حيث يمكن
العرفي هناك **فصل** وان كان الحجة ايضا ان يحصل قولنا كل حجة
يقصد منه قصد بيان بعينه هذا هو الحجة الثانية لان حصل للاطلاق
بحسب مقتضى وهو ان يراد بالموضع ما يوجد فيه في زمان بعينه من
الاحكام كما ذهب اليه في تفسير المطلق وقد ذكرناه **فصل** لا يمكن كل حجة
حركيا ان هي محسوسة في ذلك الزمان وكذلك قولنا ليس شيء من حركات
حيات فان محسوسة بعينه وحيد فاننا اذا قلنا في الزمان بين ذلك الزمان
بعينه بولس لم يوافق ان يحفظ ما حفظه سهل في التوافق اشار الى ما
ذكرناه من ان هذا الاعتبار يقتضي جزئية الحكم وانما يصح ان يتناهي في هذا
مما لان الحكم على حركات زمانها بانها جميعها وان بعضها ليس في ذلك
الزمان بعينه كما لا يجتمعان على الصدق وعلى الكذب فالقول هذا ايضا يحتاج
الى شرط اخر هو كون ذلك الزمان مطابقا للحركة فيحصل ان ينقسم الى اخر
يمكن ان يقع الحكم في بعضها دون بعض فجميع الوقوع واللا وقوع معاني ذلك
الزمان وصدق ان علمنا ان اذا قلنا كل انسان موجود في زمانه من الجمهور
صلى ذلك الزمان فانه يتناهي في زمانه بعضه ليس به تمام ذلك الزمان ولما اذا
كل انسان موجود في زمانه فانه لا يتناهي في زمانه بعضه ليس به تمام فيكون
يكون ان يكونا كائنين في بعض الزمان غير كائنين في البعض الاخر فصدق
معنا كما ذكرناه في المطلق لان قبل اطلاقه بالزمن كان كائنا في زمانه
وقد قضى هذا قوم كثر ايضا لا يمكنهم ان يستعملوا على اعادة هذا الاصل
ذلك فيحتاجون الى ان يعرضوا عن اعادة شرطها عن اولى جمع في تحقيق
ذلك الى كمال الشفا بولس هذا هو المقوم في تفسير الاطلاق كما مر لكل
يتوجه عليهم من وجهين احدهما انه لا يمكنهم ان يستعملوا على انهم في جميع

فجميع المواضع مثلا اذا ارادوا عكس السالبة الكلية المطلقة وكان المادّة لها
لا واحد من الكتاب المجبورين وهذا الزمان بالالف وفيه ينعكس عندهم
القول الاول من تلك الف وفيه ينعكس على الموضوع على شرطه فانه
يمكن ان لا يكون في هذا الزمان من تلك الف وفيه ينعكس على الموضوع على شرطه فانه
ان يحصلوا ايضا مطلقة ليس ضرورية ولا ممكنة على تقديرهم ولا على تقدير
من ذلك عند فهم فظهم انهم لا يستقروا فيها انهم يحتاجون الى اكثر
عن اعادة شرط كثيرة الغايات في العلوم وتوهمها في تلك الغايات الجاهات التي يكون
بحسب اعتبار المحولات الى الموضوعات في طبائهم او من يحصلون الجاهات
متعلقة لا يساوون عرضون عنها ضرورة فاعلم ان الفاضل في هذا الاعتبار
انما وقع لتقدير الموضوع الزمان المعين بان ذلك يحصل الحكم جزئيا المتعلقه
باعتباره الموضوع لما اذ قد طلعت الحكمين ان معين وترك الموضوع
والصاحبة على ما يقع عليه كانت القضية مطلقة وفيه صداقة على الضرورية
الوقتية وعلى غيره ما يقع يكون المتناقضان مطلقتين من جنس واحد
في القضايا المتناقضة تعيضان بتقدير الحكمين في وقتي ان يكون الزمان كما
وصفناه لئلا يمكن ان يتجسدا على الصدق **اشارة المتناقضين في وقت**
البينة اما البينة فمتناقضها يجرى على متناقضة الوجودية التي ترجح الجمله
الاولى ويترتبها فليعلم في ذلك ان الاطلاق الصام والاولى الحق للضرورية
الحق الغير متقابلان فتفوض هذه البينة مطلقة صالحة مخالفة لها في الكيف
وتفوض البينة الاخرى وفيه هو تلك ايضا مضافة الى ضرورة مراعاته وقد
بين ان الوجودية التي ترجح الجمله الاولى اذا كانت صالحة كان نقيضها مطلقة عامة
وصفية مخالفة والحال ان صالحة كان نقيضها انما هي ايضا مضافة الى ضرورة
مواضع فظهم ان نقيض البينة كقضية العرفية الا ان الاطلاق في واحد من الجاهات
الذات وفي الاخرى حسب العصف وهو الماد من قولهم وفيه **متناقض** ولما
قولنا بالضرورة كل جرح في نقيضه ليس بالضرورة وكل جرح في جرح لا يمكن ان لا يكون

العام دون الاخص والخاص لا يكون بعض جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
هذا الموضوع ولما قولنا بالضرورة الاشئ من جرح في نقيضه ليس بالضرورة
من جرح في نقيضه ليس بالضرورة الاشئ من جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
الامكان دون امكان اخر وقولنا بالضرورة بعض جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
ويمكن ان لا يكون في جرح بل لا يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
ذلك القياس قولنا يمكن ان يكون كل جرح بل لا يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
سالبه وجوبه والموجبة سالبه واخفا ذلك كانت نسبة فيه هو الاول من جرح
يمكن ان يكون كل جرح بل لا يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
كل جرح بغيره بالضرورة ليس بعض جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
القياس الذي استندت به وقولنا يمكن ان يكون كل جرح بل لا يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
يمكن ان يكون كل جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
بل لا يمكن من بالضرورة في مخالفة هذا وقولنا يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
بقائه ليس يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
من جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
يجمع هذين امرين يمكن في الحال ان اخرج من عبارة الجاه حتى يكون نقيض الثاني
التي هي سبعة ثم بالكلية يجرى الى ذلك من المعلوم قولنا يمكن ان لا يكون في جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
الجاه اخر والاول قولنا يمكن ان يكون بعض جرح في هذا الامكان بناقضه قولنا ليس يمكن
ان يكون في جرح بغيره بالضرورة ان يكون او ضروري ان لا يكون بعض جرح ب
بناقضه قولنا ليس يمكن ان لا يكون بعض جرح بغيره بالضرورة ان يكون كل جرح بالضرورة
يكون كل جرح بغيره بالضرورة ان يكون لا من جرح بغيره مما يلزم هذا الامكان في
في قول الجمله ويجوز ان يتناولوا الاقسام الجاه الضرورية ثلاثة ضرورية ايضا
وضرورية سلب امكان خاص والامكان العام يتناول احد الضروريتين مع
الخاص والضرورية والممكن العامة المختلقتان متناقضتان هذه نقيضات لما
وقال نقيضه لهذه والممكن الخاصة يتناقضها ما يترتب من الضروريتين والحال

هكذا هو ج وهو بعض ج هو ج الحجة ليس كذلك لان الحجة ليست
بشيء من هذه ولا بعضها نحو ان بعض الصور ليست بتياس فصار ان يكون
من الشكل الثاني ان هذه ان الشيء الذي هو صغيب بعينه ذهابا ونسبية
وهو الذي هو ج وليس من هذا من ان يكون الشيء الذي هو ج بوضوح
فيكون بعض اصح من غير هذا الا في صافي وضوحه ونحوه في بعض
والنسبية والقياسية من جهة ما غير الهم واسمية الشيء يصير شيئا
فحينئذ الحجة والشيء من هذا لا يخرج من ان انعكاس المطلق لا يكون
بالشيء من ان انعكاس المطلق كجس اجزاء في شيئين **فصل** ولما اخرجنا
هذان من السبيل الا اذا اخذنا السبيل لاجل هذه الاعيان ففقط
وقد علمنا في المطلق بصدق ان كما يصدر في الموضع الفاعل
السبيل المطلق من كل واحد من الناس انما هو على بعضهم يشير الى
عدم ايجادها من ان الخلف عليهم لو كان بعض ج يتحقق لاشي من ج
المطلوبين كما هو باجماعهم على الصدق فاقبل هذا بحال في تلك الحجة
ليس محال بل ممكن فيقال بالانسان والصحة التي يقال كل انسان ليس بصالح
مطلقا ويومنها يعكس الى قولنا كل انسان لا يافض يافض
صالحا هو انسان لا يافض بعضا لان صحة القول بالانسان كما هو ذلك
الجميع على الصدق في قولنا كل انسان ليس بصالحا كما يصدق ان ما قاله الغير
لازم وقد اقر الحكيم المفاضل ان يوافقنا في اساس قول بعض ج يتحقق
العكس المطلوب من قولنا لاشي من ج بالاصل الذي هو عكسه فان بعض
بليس من هذا خلف واستحسنه الشيخ واقر **فصل** لا يافض المطلق
الا اذا كان في النتيجة بعض بليس بحد ما يكون بحيث يكون كاذبة شاملة
على الخلف ولا يافض يكون صالحة وذلك لان الموصوف فيكون ان يخرج
من كون بليسوا عنه بالاطلاق فاننا نقول كل نام يستيقظ حلقا
نقول لاشي من المتيقظين بامام مستيقظا وهذا ان يخرج من قولنا لاشي

من الانام بام وهو ج وهذا السالف بعينه في هذا الموضع بصلان عالم الانصاف
المطلقة الوصفية مع الكبر في الكلية العرفية السالبة تخصا لية وصفية في الشكل
الاول لما على الوجهين الاخرين من الاطلاق فان السالبة يتحقق على نفسها
في هذه الحجة بعينها السالبة الوجه الاول منها اقترع ان يقول قولنا لاشي من
ج بامام ج ولكن في عام ما يعكس الى قولنا لاشي من ج بامام ج بامام ج
فبعض ج وبلا فاشي بعض ج بامام ج لاشي من ج بامام ج هذا خلف
اقول التحقيق يقتضي ان يكون شئ من ج بامام ج هو بعض ج
بالاطلاق العالم الوصفية لما يكون عكسه هو بعض ج بامام ج قولنا لاشي
من ج بامام ج اذا كان ذلك انعكاسا لصفة مطلقة صفة لاشي كانت
مطلقة بحد ذاته لكونها لاشي من ج بامام ج على الصدق كما
في هذه الحجة بغيره على انعكاس الوجهين في المطلق الوصفية كقوله
الاشي من ج لاشي من ج الا انعكاس المطلق لما كان انعكاسا لصفة
البيان ثم شبهه بان يقول انا اذا قلنا بعض ج بالاطلاق الوصفية كان هذا
ان شيئا من ج في صفته في الصفات بعض لاشي من ج بامام ج وصفية لاشي
من ج ذلك لاشي في ذلك الوقت يكون موصوفا بوجوب فاذن بعض ج وصف
بوصف ج في بعض صفات اضافية بعينه في الحقيقة لما اذا كان العرفي
وجوب فاذن يتحقق لاشي من ج بامام ج وصفية عكسه في قولنا لاشي من ج بامام ج
بامام ج في عام ما اعلم الا في قولنا لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج
بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج
فالان يطرأ في الخلف وهو الذي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج
البصائر انما يكون كالاصل لا يكون دايما او من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج
الذي هو كالاصل ايضا دايما او من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج
وقال من اخر عنه زاما انا يقولنا لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج لاشي من ج بامام ج
ساكن بامام ج ساكن بامام ج ساكن بامام ج ساكن بامام ج ساكن بامام ج ساكن بامام ج

الحكمي هو الحكم الذي لا يورثه إلا من هو من جنسك ضرورة لا من غير طائفة
عامة لأن وضع الموجد لا يكون ناسخا على الموجد الذي لا يوجب المطابقة فيثبت
الموجد الذي لا يوجب العكس في بيان الذي يوضع مع الحكم الذي يوجب
الأمر المحتمل الذي هو وضع مع الحكم بالنسبة إلى ما لا يوافق وجهه التوافق
لوضع الموضع بالنسبة إلى ما في الأمر مع العكس فكذلك الأمر طائفة من جهة العكس
أيضا طائفة من جهة الآخر لأن الشايع من جهة العكس كونه ينافي إلى ذلك
والأمر هو فليس في وجهه **قوله** فذلك الحكم الذي لا يوجب المطابقة
التي لها جنس بعض من حكمي أن يفسر من غير مطابقة أن أكبر من أن
يضع فأنفي من وجه فأنفي من وجه فأنفي لا ينافي فيه قال أصح الصالحين
لأنهم عامة غير خصائص الطائفة التي لها جنسها ينصرف إلى الأجزاء المطابقة
للجهة بتعكس المطابقة العامة للجهة الموجهة فلا صدق فيها من جهة الشايع
التي هي الكلية وتعكس فيها إلى أيضا الأصل ويقال في ذلك التصحيح
أن الحكم السالبة التي هي من تعكس الموجهة للجهة الموجهة طائفة فيلزم الذي
طرحه عنه بأن يكون بين الأجزاء حكمي لا يكون دولا أو قول الموجد فلو عدنا
القيودان الشيخ إلى تعكس المطابقة بتعكس السالبة التي هي التي لا يبين
بجعل آخر الحكم الذي هو من جهة التوافق كما كان ينصرف العكس الذي هو من جهة
سالبة كلية وكان عدنا أن يطول السالبة العرفية على أنها اليد وب
التأخر وقد بين أن السالبة العرفية بتعكس نفسها إذا كان حكمها ضد أن
يقض الأمر لا ينافي اليد بل هو الكلام جنبا على ما بينه من تعامل الخلف
البيد العلم جهة العكس على القويين لا ينبغي أن ينقض الطائفة المعرفية فكيف
يفيد تعيين الطائفة لا يفيد العلم بالصحيح من العكس من أن عدنا أن كان حكم
منه ما بين الخلف فانه طرح على أن الحكم العكس الطائفة من العلم
ولعل الطائفة العرفية بتعكس طائفة كلية صفة جارية والعرفية التي
تعكس حادثة أنفسهم وذلك لأن الأفعال كلج والديالما بالأمم حكما لها

كان يوصف بأنه لا يوافق ذلك إلا في بعض الأصناف من المستأنس
 وتمام الاصطفاة في هذا ما قلنا فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 بعض قولنا الاصطفاة فافكر طوابع الوصف هي بحسب الكيفية ومن فاق
 لا يوافق على ما قلنا فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 على ما قلنا فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق **فلهذا** ولا يوافق
 فلو كان على ما قلنا فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 الحق فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق فلو أن بعض الأصناف
 بالفضل الذي هو السالبة الجبرية المطلقة ولا يمكن صافته عكسها
 فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق فلو أن بعض الأصناف
 الذي هو كماله صدق قولنا كماله بالضرورة أنسان وتمامه أن
 معدته فيه الذي هو السالبة الجبرية فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 الفصل الرابع من بعض الأصناف الجبرية فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 كتمه فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 ما يصفى من المعاري في وقت مختلف فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 ما يلزم من قولنا **أشياء العكس الضرورية** أن السالبة المطلقة
 الضرورية يقع فيها كمثل نفسها فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 ثم أمكن أن يوجد بعض ج وخرج ذلك العكس الذي هو كماله
 طابق إلى بعض الضرورية فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 بل صدق معه كماله الذي هو كماله فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 البعض فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 كان عكسها ما هو السالبة الجبرية فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 وخرج ذلك كماله الذي هو كماله فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق
 عكسها طابق إلى بعض الضرورية فلو أن بعض الأصناف يوصف بأنه لا يوافق

فانها ما يستعان به المحل وهو انما شاهد انما يحتاج فيه الى تبيين
الظرفين وهو ما خفي وهو الجواز من اقسامها انما شاهد انما شاهد
مكت في هذا القضية التي فيها ما شاهد انما شاهد انما شاهد
ولم ان من التسميات ليست بمتينة فان الاقسام قد يتداخل اعتبارها في
بانه وانما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
ولما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
لانما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
مكونها انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
والظواهر التي تخرج من هذا هو انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
ولقد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
القسم لا يتصور في هذا المستعمل انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
يجوز انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
وهو انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
سواء انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
عنها انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
لا السبب انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
لكل وانما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
العقل في الحكم الذي بعد تصور الاخر فهو انما شاهد انما شاهد انما شاهد
والبله انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
قوله ولما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
بما انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
اعتبار شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
وانما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
كالحكم انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد

شاهد

بشاهدة في غير الحس الظاهر والثالث ما نحن بنفسه لا بالاشياء
بذواتها وانما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
حاصل انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
قوله ولما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
كالاشياء انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
فانما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
اكثر انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
بان انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
فيظن انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
الشاهدة انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
التكرار انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
بمن السبب انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
العالم بوجد السبب انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
ولا استقر الايمان انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
بما انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
مع انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
بما انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
ولما انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
الناظر في انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
من انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
الحية في انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد
ببينة انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد انما شاهد

وقد يكون كاذبة فاذ كانت صادقة لست في الخلق الاولين ونحوها ان لم يكن من المصدق
عند العقل والاول لا يظن بان كانت محجوزة عند الصادق فيكون ذلك الكاذب
غير الشنيع وبل في منع حجب وريثه كان في الشهور لست بالاحكام والامان
التدابير الصالحة وما يطابق عليها الشك في الحقيقة فاختار وانما
ولما استقر بان هي لها جرح الاطلاق ولما جرح اصحابه علة كمال الشك
في الجرح فيها كونه طائفة لما عليه الوجه في الحقيقة فيكون كاذب
منطابقة بعض القضايا وفي اعتبار مشهور باعتبار الفرق بينهما من الكاذب
ما ذكر الشيخ من العقل الصريح الذي لا يلتزم في موضوع في الحكم في الحكم
بالاوليات من غير يفتقر والحكم بما لا يحكم بها في محل على وجوده في كل
الظواهر واما في نظر العقل في الاوليات فما كان الكاذب قد يفسر في كل
حلي صلي عظمي والكل لا يستصغر في القياس في حال من الاحكام في الشك
اسباب كون الشك جاحيا لقولنا الضمان لا يمتنع من انما يمتنع في كل
ويخلد متبع فيكون مشهور في طائفة من ذلك التفسير في الحكم في الشك
حكم شبيه وهو جرح المطلقا ولكن فيما هو فيه لعمري ان كونه شكا في كل
شاملة للعلم كقولنا العدل حسن وقد استعمل في الشك في العلم في كل
الكثرة منها ان لا يتم الاخر فيهما والى ذلك اشار الشيخ بقوله وما ينطابق عليها
العلم الاحكامية منها كون بعض الاخلاق لا تنفع في مقتضية لها كقولنا ان
عن الجرح والجرم في العلم لا يخرج من انما يقتضيه الاستقراء كقولنا العلم
بالقائلات واحكامه بالمتبادلات والمتبادلات في غير ما ذكرنا في كل الجمع
فانما ان يكون مشهور عند الكل كقولنا الاحسان لا الاجر من عند الله
كقوله تعالى لا اله الا الله عند طائفة كقولنا التسلسل حال من مشهور عند بعض
اهل النظر ولا في المحررة هي مقتضيتها المصلحة العامة والاخلاق الفاضلة
وهي الاوليات وقد يقال للشك في كونه في الحق مؤثر باعتبار من حيث الشك
مؤثر باعتبار **فصل** ولما انقضت بالروحية الصفة في قضايا كاذبة الا ان

الوجه الا ان ينقضها اقتضاء شدة الفرق لا ليس يتبادر هذا مع ما لا يثبت
الوجه تابع للفرق فيها الا بان في المحسوس لا يقبل الوهم من العلم ان المحسوسات اذا
كان لها اساس في المحسوسات كانت تلك قبل المحسوسات ولم تكن محسوسة ولكن جرحها
على جرح محسوسات فلا يكون ان تمثل ذلك الوجه في الوهم وان كان الوهم
والفكر لا يمثل في الوهم ولهذا ما يكون الوهم ساعد للعقل في الحصول في كل جرح
تأمل الجرح في كونه واما الى التفسير في كل الوهم وانما عن قوله سلم في كل
الضرب من القضايا التي في النفس بالشهور في انما ليست بالوهم وكذا ما كان
الاوليات في كل الشك في الجرح هو احكام النفس في موضوع في كل المحسوسات
واعينها على جرح في كل ما يكون لها على جرح في كل ما يكون في المحسوسات
مثل اعتقاد العقل في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
يكون مشا الى الوجهة وهو من الهيئات والاعراف في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
يكون مشهور في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
عرف ذلك بقاوم نفسه وفيه ذلك لشد استيلاء الوهم على ايدى هذه الوهم
يتشبه اذا كان في المحسوسات في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
بل كما ان يكون الاوليات والهيئات في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
فرضنا من انما في العقل في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
العقل فيها وانما في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
يقع فيها اختلاف في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
عندنا من انما في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
للقصص والناظر في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
بما في المحسوسات والارضية في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
المحسوسات وانما في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له
بان كل موجود في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له في كل ما لا يكون له

يجوز ان يكون في المحسوسات انما لا يكون محسوسا بل يكون موضوعا لوظيفة انما لا يكون
كالحال فانما ينظر ان عدم الماهية فيها من المحسوسات المتألفة خلافا **فقال** لا يكون ذلك
مع ذلك بقاؤه في ذاته في ذلك دفع الا كما يكون من دفعه عن القول بالاختلاف ان كان نفسه
فيذهب الى خلاف ما يقتضيه **فقال** على ما لا ينفك عنه ولا ينفك عنه ان كان
في المحسوسات فهو موضوع متكرر في ذاته كراهه او لا وهو مع انه باطل فيمنع ليس
فقال لان احكام العلم مشروطة في الاكراه لا في اقرب المحسوسات واقوع في غير المحسوسات
فقال واما الماخوذات فيها مقبولات ومنها تعبر انما التبولات من جملة
الماخوذات فهي الماخوذات عن جماعة كثير من اهل التخصص والغير من اقسام
به الظن ولما القبولات فانها التقديرات الماخوذات عن جميع اهل التخصص الى انهم
قبولها لا كراهها في ايراد العلم اما من استكراه اذ ليس صادرا له ولا مع
مستحقة ما ويطعن في بطلان موضوعه وهذه موضع منظر هل ان
نقل ويحكم بها ولما انما يقبل بل يحكم بها البعض من الاول مقبولا اما من جماعة
كما على ما بين ان الملاك بطبيعة خالصة ولما عن كماله الاصلاد عن اصحابها
او من غير الماهية والذات والشيء في حكم احكام في ذلك في الظاهر من ذلك
كنايات تفرق شواهد يكون مقبولة من غير ان يثبت المقبول عنه كالاتصال
السايرة وقيل الماخوذات انما ينسب لموضوعه وهو المقبول لا من موضوعه
مقابل هو الماخوذات في المحادات فذلك ما في صدر الكتاب ان الظن يطلق انما لا يكون
على الحكم الجازم الغير المطابق للشيء لا على كونه كاعتقاد المتكلم على الحكم الغير المطابق
اعتبار الحكم الكلي على غير الجازم الذي يفرق في هذا طرفا من الموضوعات الاخرى من غير
الطرف الاخرى يطبق انما على الاخرى هذه الاقسام من وهو ليس هو
الظن انما لا يكون هي من هذا التبع في نفس الامر وان كان المستعمل اما في الشيء
الخطابي به من الجزم بها لا يتعرض مقابلها بالمرجح فذلك من غير حجة مقبولة وقد
يكون استناد الرضا وقد يكون عن ذلك والاولى يعرف بالشيء بل في بطلان ذلك
والثاني هو ليس بالظن لانه ما اقتضاها من غير ان باعتبارها في الظن انما لا يكون

37
وان كانا يتصلان بغير الظن انما لا يكون بغيره عليها اما باعتبارها في الظن انما لا يكون
وهو الذي يكون المرجح من ذلك في الظن انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
من الجزم انما لا يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
انما لا يكون انما لا يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
اخلافا في ذلك انما لا يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
التخصص انما لا يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
تلكه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
كله في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
كله في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
فانما لا يقع فيها مع نفسه حال الظن من دون ان يكون جزم العقل في ذلك في ذلك في ذلك
وجزمه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
ان يظن انما لا يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
هي انما لا يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
ظلالا الى ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
يقع هذا من شعور الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
الاوليات وما منها انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك في ذلك في ذلك
اللفظ ولما لا يتوسط المعنى في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
والصفي مختلفا وقد يكون المعنى مختلفا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لفظ الصفي واما في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
المحتمل عند العقل وقد يكون من الجزم انما لا يكون في ذلك في غير ذلك ولا يكون في ذلك
علام حسن السكون في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
نظرها الى ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
يعلم فذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
تصريحه وقد يكون في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

يقع غير مقادما في الضروب التي تدخل تحتها اشكال الاقلام والخطا
ما هو كذا في الضروب التي تدخل تحتها اشكال الاقلام والخطا
جميعا على ان القياسات على كل واحد من الاشكال في كل واحد من
الشكل الاخر من قسمة القياسات على الضروب **قوله** فلا يتغير ما في
خروجها من ذلك الا ان يتغير في الحكم على كل واحد من الاشكال في
يكون ان يكون في ان يتغير في الحكم على كل واحد من الاشكال في
المنطقون قد يكون ان القياسات على كل واحد من الاشكال في
انقاده في بعض الصور وهذا يكون السالبة في كل واحد من الصور
لذلك الضربة نظر **قوله** **الشكل الاول** هذا الشكل
من شطرها ان يكون قياسا في كل واحد من الصور او في كل واحد من
مكة او كان في صورة واحدة كما هو في كل واحد من الصور في كل واحد من
وكون كذا في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
الان يكون في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
كل شكل او بعضها في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
التي هي في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
من غير ذلك في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
فقد ان السالبة في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
الموجة ان يكون سالبة في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
لسالبتها اعم من السالبة في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
قد يتغير في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
ان يكون في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
في طبيعتها في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
انهم ما في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من

لذلك

٧٣
لا يكون في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
الاجزاء في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
من غير ذلك في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
النسبة في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
ما على كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
بالجمل على كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
ان يكون في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
ما على كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
الاصغر في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
لا يتغير في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
او في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
بين كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
قارن من كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
وهو في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
احد الطرفين في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
كان في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
نذكر **قوله** فلهذا اذا كان في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
اكان في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
او في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
كذلك **قوله** فلهذا اذا كان في كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من
سلب على كل واحد من الصور او في كل واحد من الصور في كل واحد من

قائمة القياسات هذه الأربع وهذا من صغائر معرفة حيزية وكما هي كائنة
أما معرفة أو بالقياس الثاني والرامي والثالث فمعرفة حيزية والرامي
حيزية فحين على الضرورية لا يعرف المحصول والرامي **فصل** في ذلك إذا كان
كل ج بالقياس إلى أن كان كل ج ب لا يمكن أن يكون ج ب فيكون ج ب
القياس يبين معناه أن كان أنما هذه القالين يكون النتيجة تامة لكبرى فيكون
المذكور لما يكون بينا إذا كان لا صغائر لا بالقياس إلا موطوءة لا يكون في صغائر
النسبة معرفة كانت أصالة بل هي معرفة ضمنية لما إذا كانت الصغائر لا يمكن
فليس في العلم كالأصل إلى الصغائر يبين بالقياس هذه القوت فقط ويحتاج
إلى بيان الحاصل أن قياسات هذا الشكل كالملة إذا كانت الصغائر فعلية وغير كالملة
إذا كانت كثة الصغائر التي الحكم فيها بالقوت اما ان يتبع كبرى أيضا بالقوت ان
كبرى فعلية فكل من ضرورية كبرى ضرورية فحين تامة صلاحيات متناهية إلى
البيان وكان مراجعة النطقين بيانها بالخلف والرد إلى الاختلافات الفعلية
الشكلين الآخرين وليس فيه زيادة وضوح مع الاستتمال على خط كثير من سقاي
فصل الشيخ عن تلك الطريقة فهذا الكتاب يبينها بالبيان **فصل** في كنه
إذا كان الحكم على ب يمكن أن كان هذا الحكم كان موقر بين ان يعلم الضرورية
فان يمكن أن يكون هذا الطبع بالحكم بانه يمكن هذا بان الاختلاف الأول وهو
الاختلاف من كثر في القوت فحين بان الزمن يعلم بهولة ان ما يمكن ان يكون
ممكن ان لا يكون الشيخ يميل إلى هذا الاختلاف كماله فيحتاج إلى زيادة بيان
بيان لما ان الحكم هو كالملة من ضرورية محال اذا فرض الرجح الذي يمكن ان
يكون بالذي يمكن ان يكون بالذي يمكن ان يكون امثال اخر من الامكان الاول
إلى الجود فقد سقط الامكان الاول وصار هو ما يمكن ان يكون المحسب ذلك
الفرض ثم اذا فرض ج اخبرني انه موجود فقد سقط الامكان الثاني ايضا وكما
ج بالقياس امر غيرهم محال وكل ما يصير بالضرورية موجودا فيهم محال فيكون
فان ج يمكن ان يكون **فصل** في ذلك إذا كان كل ج ب لا يمكن أن يكون ج ب

الخاص بكل لا بالاطلاق وان كان كل ج ب بالقياس وجاز ان يكون القوت وكان ان
ما يمكن ان يكون العام وهذا بان الاختلاف الثاني وهو الاختلاف من كثر في القوت
ويحتاج من ذلك ان لا يمكن ان يكون ج ب فيكون ج ب فيكون ج ب فيكون ج ب
بين ان لا يمكن من هذا القوت هو محال لا يمكن ان يقع مطلقا الا الحكم على الصغائر
لا يمكن ان يكون بالقياس إلى أن كان وسط الفعل هو محال لا يمكن ان يقع مطلقا الا الحكم على الصغائر
ان كان بيان مكان محال كائنا كان لا يمكن ان يقع مطلقا الا الحكم على الصغائر
كقوله كل ان كان لا يمكن ان يكون ج ب فيكون ج ب فيكون ج ب فيكون ج ب
ولا يمكن ان يكون في قول الشيخ فكان ان الواجب ما يمكن ان يكون العام لا يمكن ان يكون
على القوت الضرورية وغير الضرورية بالقياس إلى أن كان لا يمكن ان يقع مطلقا الا الحكم على الصغائر
الفعل والقوت وهو العام بالقياس إلى أن كان لا يمكن ان يقع مطلقا الا الحكم على الصغائر
كالجوديات وقد يقع على ما يخرج إلى الفعل إلى القوت وهذا كاستنباط الحق
ما في ناه الاختلاف إذا كان يمكن ان يكون بالقوت المحضة وطول كانت النتيجة ممكنة
بما كان شامل لما لا يمكن ان يكون بالقوت المحضة كالمزاج ان كان كائنا كان
الامكان فكل ذلك لا يمكن ان يكون محال لا يمكن ان يقع مطلقا الا الحكم على الصغائر
لان بيان انما الحكم بالفعل في مجال الكتابة التي هي القوت بعد ان يمكن ان يكون
للفعل والقوت معافا هو المناسب فيصح به الشيخ في هذا الحكم على الصغائر
ان جعل الامكان العام على ايم الضرورية والضرورية محال الاطلاق في قول
بلا بالاطلاق ايضا على الاطلاق العام كاذب اليه الفاضل الشارح كما
لانه لا يمكن ان يكون مناسب للقياس الذي يخبر به ولا يكون القول بان ايم الفعل
والقوت هو الامكان العام خصوصا ان الامكان الخاص ايضا قد يمكن ان يكون
فصل فان كان كل ب بالضرورية فالقوت ان النتيجة تكون ضرورية وانور في
بان ذلك وجها فحين افترض ان ج افاضان صار محال على ان محال اجها
بالضرورية ومعنى ذلك لا لا يؤول إلى التعمد اذ هو جود القوت فلا كان ان لا يمكن ان
ما لم يقطر ولو كان انما حكم عليه باذنه لم يكن له اعذار الا يكون كان

قوله كان لا بالضرورة ان كانا على ما علمنا كل من صفة طيه بطا او غير طيه فانه
موصوف بالضرورة انما هو هذا الذي كان تبا او كان وهذا لان الاختيار لا يكون
وهو لا خلاف ان يكون موصوف بالضرورة في جميعه من الخلقين انما يتوقف على ان لا يكون
انه يتوقف ضروريان على ان يكونا على ما علمنا من الخلقين انما يتوقف على ان لا يكون
مطلوب ضروريان على ان يكونا على ما علمنا من الخلقين انما يتوقف على ان لا يكون
ضروريان على ان يكونا على ما علمنا من الخلقين انما يتوقف على ان لا يكون
فمنه ان الامر بالاعمال هو مقتضى هذا الذي ان الكبري الضروري مع جميع
الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية فيقتضي ضرورة الكبري بالضرورة من جهة
الصغرى فعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
المختصة بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
كالخاصة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
يتفق ان يكون تابعة للصغرى كالحاصلة من جهة الفعلية من جهة الفعلية
بعضها يتفق ان يكون تابعة للصغرى كالحاصلة من جهة الفعلية من جهة الفعلية
الاخرى خاصة فان النتيجة تكون في المكان بالصغرى وفي العموم بالضرورة
كالكبري وفي نتائج الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
كن لا يجوز ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
لا على ان يكون ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
بشرطه ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
فالبحكم على ان لا يكونا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
للحكم على ان لا يكونا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
ما يصح في طيه ضروريان يكون القسم الامم اما ضروريان في جميع الحالات
او غير ضروريان يكون القسم الثاني من قسم الحكم لا يلزم من كون الحكم على ان
هو بالفعل ان لا يكونا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
القول على ان يكونا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس

هذا الاستدلال في باطل الحكم بالضرورة انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
الذي لا يتوقف على ان يكون ضروريان في جميعه وهو ضروريان في جميعه وهو ضروريان في جميعه
يكون ضروريان في جميعه وهو ضروريان في جميعه وهو ضروريان في جميعه
مكتبة او طائفة صغرى من السالبتين ان يكونا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
السالبتين من جهة ضرورة ان الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
ما يتوقف على ضرورة ان الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
خاصة بالصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
لا يتوقف على ان الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
وقد عرفت ان الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
النتيجة في كونها تابعة للصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
الخاصة بالصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
مطلوب خاصة للصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
فلا يلتزم ان الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
وهو لا يلتزم ان الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
الفتن في الكيفية والكيفية بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
تابعة في الكيفية للصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
ذلك وهو ان يكونا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
والقوة تابعة للصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
ضرورية والكبري بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
لانها خاصة بكونها انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس ان كانا انما هو ليس
النتيجة في كونها تابعة للصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
الصغرى بالضرورة من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية من جهة الفعلية
مطلوب لما مر لان ظاهر الكلام يقتضي عطف هذا الحكم بالضرورة على اقبله

على السناد ما يكون النتيجة فيه تابعة للكبرى وليس ذلك فلهذا فالنتيجة تابعة
للكبرى على ما صرح به في موضع قد وقع تناقض النتيجة وقد علمنا ان
الشاح ان وقع في سياقات الكلام فغيره وانما خبر من هو ناخيه قال في نقد الكلام
هكذا ان الصغرى لا تكون ممكنة ان طلقة صغرى معها البتة ان كان
فيخرج لان الحكم لا يتحقق بالبداهة او وجد او الصغرى طلقة خاصة والكبرى
ضرورية فان النتيجة صغرى ضرورة قال في القاري في نقد الحكم في الكلام
ان الصغرى ليس بالنتيجة وهذا الكلام يبين ان الصغرى ليس بالنتيجة بل
ضرورية من دون ذلك حيث ان النتيجة في كونها في كونها بالنتيجة
فكل من ضمن قياسات هذا الشكل ان كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى
وجوده فان النتيجة ممكنة خاصة ولا في كونها ان كانت الصغرى ضرورية
والكبرى غير فدية على ما يبينه وهو على هذا التقدير يكون نظم الكلام مستقيما
ما ذهب اليه الفاضل الشاح في هذا القول ويحتمل ايضا ان يكون كل واحد
من انطوائى الصغرى والكبرى قد بدلتا لآخرى وهو يكون نظم الكلام بعدا على
تقديمه هكذا ان كان الصغرى ممكنة خاصة والكبرى موجودة فان النتيجة ممكنة
خاصة والكبرى طلقة خاصة والصغرى ضرورة ضرورة فان النتيجة ضرورة
ضرورية الا في شي ذلك على هذا التقدير يكون المخلص قوله او الكبرى طلقة
خاصة والصغرى ضرورة هو لا يستشأن الثاني من ان الطلقة الخاصة المطلقة
العرفية فانه يخرج من العرفية ايضا هذه العبارة في الوجه الخامس من القول ان
ان يحصل المطلقة فنتيجة من حيث كانت الحقيقة في ان يحصل المطلقة اخصر
نفس الاجزاء السبل المطابقين ويكون قوله الا في شي ذلك استثناء اخر من قوله
فان النتيجة ضرورة وتقدم ان الا اذا كانت المطلقة العرفية لا بد منها
لا يتقدم الصغرى الضرورية لما ذكرنا وقد يتقدم الكلام على هذا التقدير
والنقطة في ما قلنا ان كان الشارح لان ذلك يحتاج الى حذر في شطرين
موضع والمكان موضع اخر في تصغيره عند من التعليل في زيادة الواقي

قوله الا في شي ذلك والله اعلم بحقيقة الحال **فصل** في كيفية الكيفية والكيفية على
الاستشأن المذكور في السناد المذكور في السناد المذكور في السناد المذكور في السناد
كل شي في الفاعل في الكيفية والكيفية في السناد المذكور في السناد المذكور في السناد
وهو انما في الممكنات والجمادات لا يقع الا في السبل لا يقع الكبرى قوله
واعلم ان اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى موجودة صغرى ضرورة من السناد المذكور في السناد
ما دام الموضوع صغرى باوصاف لم ينظم من قياس صادق منه ما كان الحكم
يكون كانه لا اذا قلنا ان كل واحد من الطرفين في ذاته وصفه لا بد ان
موضوعه لا بد ان يكون ان كل واحد من الطرفين في ذاته وصفه لا بد ان
الصغرى بل لا يكون الكبرى بل من هذا من الضرورية حتى يصدق وحدها
يتقدمها كانه لا يقع الكبرى في هذا الاستشأن ان يكون ضرورة
يجد في بعض الباطن في المبدأ الصغرى الضرورية والكبرى العرفية في بعض
التي هي في السناد المذكور في السناد المذكور في السناد المذكور في السناد
بل انما هو في ذاته لا ان الكبرى يتقدمه بل لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان
يجد ذاته في ذاته لا ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان
دايا للذات فلا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان
الدام الدام في ذاته لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان
يتقدم كل واحد من الطرفين في ذاته وصفه لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان
فان لا ينظم منها في اسواق المتداعى التعليل الصحيح لكون هذا التعليل ليس
بما هو في الواقع التناقض في ما هو التعليل بل لا بد ان يكون في ذاته وصفه لا بد ان
حين قال ان الكبرى قد يكون كانه مستقيم ايضا على وجهه وان الصغرى لما في
قبل الكبرى على انها صادقة ثم اتبع بكبرى ناقضا على ما كان في السناد المذكور في السناد
لما في صحتها لكونها لا كانه صادقة في السناد المذكور في السناد المذكور في السناد
ذهب صاحب الجواهر في هذا التعليل في شي ان يكون اما كبرى او كبرى
الوسط الذي يخرج في التماسين ان يكون قياسا وذلك لان الوجه ان الامام

السالبة في الحقيقة وليس يمكن في هذا الصنف ان يكون العكس لان الصغرى سالبة
 لا يعكس الكبرى يعكس جزئيا فلا يثبت منها ان الصغرى قياس من جزئيات
 الشبهتين الكبرى باعتبارها الكلية وكذا الكبرى تنضم ان يكون الضرب
 النتيجة اربعة من جميع الستة عشر لان الكبرى الموجبة لا تفرق الا بالثبوت
 وجزئية والكبرى سالبة لا تفرق الا بجزئية وكذا جزئية هي جزئية من جزئية
 السؤال في الشبهتين الصغرى والكبرى يعكس الكبرى ودون الشكل الاول في قول
 العبرة في النتيجة الكبرى هي جزئية لانها في الحالتين عدا ما بين الضرب الثاني
 يعكس الصغرى وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى لنتيجة عكس المطابقة
 الاول عكس النتيجة تحصل النتيجة المطابقة ثم قال ان يكون العبرة سالبة
 ايضا في النتيجة لانها تصير كبرى في قولنا ان كان في طرفة عكس المطابقة
 من المطابق وان كانت سالبة عرفت على ذلك ان النتيجة اصغر عرفت على ذلك
 يعكس نفسها كما نعرف في جزئية وجعلت كانت النتيجة ما يعكس لها وهو
 العبرة العادة بقية الامام في البعض كما سبق ذكر من بين الضرب الثاني
 به الاول وان كان من الاعمال العكس لان السالبة الجزئية لا يعكس والموجبة الكلية
 يعكس جزئيا ولا يثبت من جزئيات في قولنا ان كان في طرفة عكس المطابقة
 فبان اننا نتبع النتيجة الكبرى في ما يخصنا في الصغرى او ما يقع ان يصح
 مع الصغرى ان كانا لهما متساويتين وقد كان بيان جميع الضرب بالمخالف
 هكذا ولما افرغنا من حوز البعض من جزئياتنا في حوزها فحصل له
 قضيتان احدهما لا يثبت من جزئياتنا في بعض جزئياتها الاولى حيثما
 يكون صغرى القياس لانها في الحالتين لا يتغير في الموضوع في قولنا
 الاسم وتعيين الموضوع وان افاد كلية الحكم لانه لا يتغير نسبة الحكم الى
 الموضوع وتعيين الاسم لا يثبت في العرف ثم يحصل من قولنا القضية الثانية
 هذه النتيجة على وجه الضرب الرابع من الشكل الرابع ونتم ما حقه ذلك
 المهمة بعينها وذلك لان هذا الثاني في ان يشبه الشكل الاول ليس في

قياس على الحقيقة فان الصغرى لا تفرق على كل موضع بل على السمين من جزئيات
 واحد ولما افرغنا من حوزها في نسبة لا تفرق استبعاد البعض من جزئياتها
 الموضوع في القضية الاولى لا يثبت من جزئياتها بل ان يثبت من جزئياتها
 فترفع عن جزئياتها على قدر جزئياتها فحصل جميع هذا ان العبرة سالبة
 كما كانت في الشكل الاول الكبرى **فقال** هذا كله وليس القدر ان يكون في
 ممكن من طرفة كان من الجزئيات لا يعكس فاما ان كان في جزئياتها فحصل
 مطابقة من بين المطابقة من جزئياتها فحصل من جزئياتها فحصل من جزئياتها
 انما يثبت ان كان من المطابقة والضرورية بسببها وبسببها وقد ذكر ان
 الممكن ان لا يثبت بسببها فاما ان كان من جزئياتها فحصل من جزئياتها
 وهذا المطابقة في ان القياس من الممكن ان المطابقة الغير المعكوسة
 معين ذلك البيان الذي من به استبعاد اعتقاد من المطابقة الغير المعكوسة
 الحكم فيها لا يثبت ان لا اعتبار **فقال** وان كان من الجزئيات في جزئياتها
 الان والمطابق سالبة في القياس اذ عرفت ان المطابقة كانت الكبرى
 كلية سالبة من المطابقة الكبرى وكان الحكم انما هو السالبة من العكس
 الى الشكل الاول او المطابقة في جزئياتها في بعض النسخ او لا تفرق في جزئياتها
 حتى انجز في قولنا ان كان في الشكل الاول والمطابقة من الممكن ان المطابقة المعكوسة
 فلا يثبت ان يكون المطابقة سالبة او موجبة ولا في الجزئيات اما ان يقع
 الكبرى في الصغرى فان كانت الكبرى مطابقة سالبة فانها في جزئياتها عكس
 كانت المعكوسة او خاصة وان كانت خاصة فممكن ان يكون موجبة او سالبة
 كانت المطابقة عرفت على عامة او جزئية في قولنا ان كان في جزئياتها لا يثبت
 بالاطلاق المعكوسة العام او الوجودية وانما اما يعكس الكبرى الى المطابقة المعكوسة
 لنتيجة من الشكل الاول لا يثبت من جزئياتها ان كان العام كما ذكرناه وهو المطابق
 انها لا يثبت ان يكون في جزئياتها لا يثبت من جزئياتها ان كان العام فحصل من جزئياتها
 لا يثبت من جزئياتها ان كان في جزئياتها لا يثبت من جزئياتها ان كان العام فحصل من جزئياتها

النقص الى القضية الثانية ففصل بينهما الضم الاول من هذا الشكل في
 الكبرى **والثاني** يجعلها الشكل للجملة الصغرى فان لم يحسب ذلك
 الصغرى فيكون عند عكس الكبرى فيكون الحكم بغيرها فيكون الحكم
 بعد العكس جهة الاصل وانما يضبطون بسبب انهم يحسبون ان الحكم يحفظ
 الحكم وان قد يتلخظ ظاهر الظاهر من المنطقين يحصل جهة نقطة
 الاقتران فيكون من جهة الاقتران في هذا الشكل عكس الاصل والاول
 الشكل الاول ان في الخارج الحكم الذي يحفظها وان كان العكس
 يحفظ الحكم فيكون ان كان من جهة الاقتران في هذا الشكل الا الاصل
 لا يكون في الاصل الا الكبرى وان كانت الكبرى في هذا الشكل الذي يحفظ
 فيجعلها جهة الصغرى لان الصغرى لا تصح كبرى الا في هذا الشكل
 الوجهة في الشكل الاول جهة الكبرى والصغرى في هذا الشكل ان
 هذا البيان يحتاج الى عكس النقص والعكس لا يحفظ الحكم كما بيناه **فصل**
 وقد بقي ما لا يتبين الحكم في هذا الشكل الكبرى من جهة الاقتران لا عكس
 وصغرها فيكون من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 البعض الذي هو من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 الحكم في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 سالب في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 اما الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 بغير النقص في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 فلهذا بعض من هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل

فانه من جهة الكبرى من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 جهة من جهة الكبرى من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 كلية من جهة الصغرى من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 الصغرى من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 فيكون احدها ان الصغرى من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 فيكون كذا في الصغرى من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 لا يتبين ان جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 ولا في بعض الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 بان ما اشتغل عليه الكتاب من الحكم في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 استمر ان ايضا والاول ما ليس في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 الاستقصاء التام في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 لا يلزم في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
التي هي في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 ان استند بعض هذه وتخلي عنها في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 او من جهة الاقتران في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 ولا في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 فلهذا بعض من هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 بغير النقص في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل
 فلهذا بعض من هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل في هذا الشكل

الحال في الزعم والاتفاق الاستصحابية الشاملة للزعم الصادق للزعم والاتفاق
اذ اتفقت فيهما فلا يكون الكلية الموجبة معانية للصاحبة الالهية والكلية
بمنزلة الصاحبة على الرغم من الجزئية للصاحبة لانهما في وقت واحد
يصدر عن الكلية الموافقة لها في الكلية الاستصحابية الجزئية الايجابية عند
مع صاحب الالهية والاكاديمية وهي متضمنة للسلب لكل من الاستصحابية الجزئية
السلبية صدر عن عدم الصاحبة الالهية والاكاديمية وهي متضمنة للايجابية الكلية
ولما الالهية فتتضمن الاحتمالية المتخلفة السالبة للزعم المخالف ولما كان التفرع
لان للزعم مناديه الضرورة في المحل في الاحتمالية لانه كان الاحتمال
سالبة للزعم لان الالهية السالبة الالهية ولما الاتفاقيات المتضمنة
ما يكون اما الالهية الموافقة والاستصحابية المتفقة على الوجه المذكور فيهما
وهو السالبة والاتفاق مع السالبة الاتفاقيه ولما العكس فيهما الالهية السالبة
الكلية تعكس كمنها على قياس الضرورة لانه لهما ان شاء الله تعالى في
حال الشك ان كان متضمنة تالية في تلك الحال وان لم يكن حكم الاصل والاتفاقيه
الكلية لا يعكس ان الشك فيه صدر عن عدم صحة الموجبة وذلك لان الشك في
الكلية لا ينافي في البصر في الاصل بجملة ولا يمكن ان يؤول اليه اذا كان
مجموع فالباخر لكان وضع المقدم متعكس في المشرط وذلك في مقاس لا
استصحابية عليها ولما المعجبات في جميعها يعكس جزئية ولا صدق الكلية
السالبة ويعكس فيها على الوجه المذكور ويعكس العكس لاضدادها في
لاحصل فيكون العكس في السالبة الجزئية لا يعكس لانه قول قد لا يكون اذا كان زيد
يعكس في قول قد لا يكون ان يقول لا يكون اذا كان زيد كما يتأخر في قول قد لا يكون
فقد يتأخر في قول لا يكون في الكيف والكم وان يقع عنادها في مطلقها اي
عند كان ولا مدخل للعكس فيهما الا في زمانها فيكون اكثر من اثنين ولا يمكن ان يتأخر
طبع فيهما انما انما قد يده وهو بين ما اشار اليه الشيخ في النهج الثالث بقوله
ويجوز عليك ان تجزئ لمتصل المتصل في الحصر والاهمال والاتفاق والعكس

الحال في الزعم والاتفاق الاستصحابية الشاملة للزعم الصادق للزعم والاتفاق
اذ اتفقت فيهما فلا يكون الكلية الموجبة معانية للصاحبة الالهية والكلية
بمنزلة الصاحبة على الرغم من الجزئية للصاحبة لانهما في وقت واحد
يصدر عن الكلية الموافقة لها في الكلية الاستصحابية الجزئية الايجابية عند
مع صاحب الالهية والاكاديمية وهي متضمنة للسلب لكل من الاستصحابية الجزئية
السلبية صدر عن عدم الصاحبة الالهية والاكاديمية وهي متضمنة للايجابية الكلية
ولما الالهية فتتضمن الاحتمالية المتخلفة السالبة للزعم المخالف ولما كان التفرع
لان للزعم مناديه الضرورة في المحل في الاحتمالية لانه كان الاحتمال
سالبة للزعم لان الالهية السالبة الالهية ولما الاتفاقيات المتضمنة
ما يكون اما الالهية الموافقة والاستصحابية المتفقة على الوجه المذكور فيهما
وهو السالبة والاتفاق مع السالبة الاتفاقيه ولما العكس فيهما الالهية السالبة
الكلية تعكس كمنها على قياس الضرورة لانه لهما ان شاء الله تعالى في
حال الشك ان كان متضمنة تالية في تلك الحال وان لم يكن حكم الاصل والاتفاقيه
الكلية لا يعكس ان الشك فيه صدر عن عدم صحة الموجبة وذلك لان الشك في
الكلية لا ينافي في البصر في الاصل بجملة ولا يمكن ان يؤول اليه اذا كان
مجموع فالباخر لكان وضع المقدم متعكس في المشرط وذلك في مقاس لا
استصحابية عليها ولما المعجبات في جميعها يعكس جزئية ولا صدق الكلية
السالبة ويعكس فيها على الوجه المذكور ويعكس العكس لاضدادها في
لاحصل فيكون العكس في السالبة الجزئية لا يعكس لانه قول قد لا يكون اذا كان زيد
يعكس في قول قد لا يكون ان يقول لا يكون اذا كان زيد كما يتأخر في قول قد لا يكون
فقد يتأخر في قول لا يكون في الكيف والكم وان يقع عنادها في مطلقها اي
عند كان ولا مدخل للعكس فيهما الا في زمانها فيكون اكثر من اثنين ولا يمكن ان يتأخر
طبع فيهما انما انما قد يده وهو بين ما اشار اليه الشيخ في النهج الثالث بقوله
ويجوز عليك ان تجزئ لمتصل المتصل في الحصر والاهمال والاتفاق والعكس

فالفاسات المذمومة وتكون بعيدة في الكثرة وبيان ان قولنا اساسا بقتضيه فيقول
او هو لمساو له وكان مساو لمساو لا في الحقيقة الاخرى كما ان يقال
مقابلة كما ذكرنا في النظم والجمع وتبين في قولنا مساو لمساو كما ان قولنا
لب وقوله فان جعلنا قولنا في الحقيقة كما هو في قولنا ان قولنا اساسا
لب وقوله اساسا ولب في القوة قضية واحدة وبقيت الى ما يشاء في قولنا
في قولنا الاخر قولنا اساسا ولب مساو لمساو في قولنا مساو لمساو يكون هذا
القياس هذا الاعتبار في قولنا الجملنا هما السمين متباينين احدهما محمول على
الاخر حتى لا يكون القضية ان المذكور كان في القوة قضية واحدة فالثالث
من قولنا اساسا ولب مساو لمساو ولب مساو لمساو لا في قولنا مساو لمساو في قولنا
مساو لمساو ثم يضيف اليه الكثرة المذكورة وهو قولنا اساسا ولب مساو لمساو في قولنا
مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا
فان كان قولنا اساسا ولب مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا
صغرى القياس الاول بعينه وقولنا مساو لمساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا
مالها الذي هو من جملة جوده القياس به يتم القياس في الجملة فتقولنا اساسا
المساو مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا
ليعلم انه غير متساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا
اقتل اثنين وتحليل القياس في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا مساو لمساو في قولنا
الشبهة الاستثنائية لما كان الاستثنائية هي ما يكون احاطة في
النتيجة المذكورة انها لم يكن مقدومة بعينها فالحال التي يكون جزو مقدمه
طلقة التي تكون جزاها قضية هي شرطية فيكون احد مقدمي هذا القياس
شرطية ويكون الاخرى شاملة صلي صلي وضعه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
او وضعه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
مذكورة بان حالها في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
وهي منزلة الاوسط المتكرر في الاخرى لانها في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

الاستثنائية من حيث شرطية وليست **قضية** القياس الاستثنائية لما
يوضع فيها متساو لمساو في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الشبهة في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
ولا ينفرد في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الشبهة من حيث شرطية وليست **قضية** القياس الاستثنائية لما
يوضع فيها متساو لمساو في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
ولا ينفرد في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
يتم ان يكون في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
السالبة لقولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
جزو مقدمه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
لا ينفرد في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
كلما كان في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
يرجع في الحقيقة الى الجملة **قضية** القياس الاستثنائية لما
يوضع فيها متساو لمساو في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
وبتتبع من ما يتفق فيها في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
ولما انما يدور في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
يسمى في الاستثنائية في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
فاما ان يكون ما نفعه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
لكنه بناء على قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
منع فقط ويجوز ان يوضع في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
العناد في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

انه سمي لا يراى المطول من جهة ايسر واوله الذي هو مقصده هذا ان يخرج
في جميع احواله من قياس المستقيم والقياس المستقيم يوجب الى ان ياتي المطول بالقياس
وياتي ما ياتي بالمطول فيكون عليه تسليم المقدم انما يوجب في جميع احواله التسليم بالمطول
فيكون كونه موضوعا او لا يخرج الى ان ياتي المطول الى ان ياتي المطول فيكون
ويشعر على ان ياتي المطول فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
سليم فيكون كونه المطول فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
القياس المستقيم لا يخرج ايضا من ان ياتي المطول فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
مقصده ليقوم ما ياتي بالمقصد الاخرى ويقارنه الحاد فيكون لا يشترط فيكون
يكون يعقده كسركا ان ياتي ما ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
انما هو ما هو المقصد انما ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
الصدق ما ياتي بالمقصد انما ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
والمطلوب في المطول فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
ذلك مقصود المطول فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
غيره ما ياتي بالمقصد انما ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
ولم يزل على انه هو المطول فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
كما في قياسه بالقياس المستقيم فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
الشكوك التي توجب على قياس المستقيم فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
ما هو المقصد انما ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
قول ولما ان المستقيم المحال كيف يجمع الى الخلف والخلف كيف يجمع
اليه فهو من غير ان ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
تحتاج اليك ان يكون على ان ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
الصادقة التي لا يشك فيها فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
المحال الى الخلف فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
الاخرين ويكون باضافة مقصود المقصود المطول لياتيها الى احد المقصودين

٨٨١
على هيأة احد الشكلين الاخرين فينتج ما يقابل المقصود الاخرى وان كان في
عليها فاذن ينتج ويبين ان ذلك لا يحتاج الى ان ياتي بالمقصد المستقيم المستقيم ولا
لناتى المقصود بل كونه المقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
فالمقصد حقه وما هو الخلف المستقيم فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
النتيجة المحال الى المقصود الصادقة ليقوم المطول على هيأة احد الشكلين
النتيجة المحال كات في انما المقدم كل واحد منهما السركا فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
المقصد الصادقة الاولى هي كل واحد منهما السركا فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
الاستقامة ليس كسركا وهو الذي كان المطول من الحاد وما كان في الخلف
هي الى الصلة في الخلف في الخلف المستقيم فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
ولما يحتاج اليك ان ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
للتسليم وان تاتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
لا ينعقد عليه الاصل هي قياس يكون احد مقصوده سالكه جزيه لهما
الموجبة الكلية وهو طبع السركا فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
ينعقد الاصل هي قياس يكون احد مقصوده سالكه جزيه وهو الذي
وولم يزل على انما المقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
والمطلوب المستقيم فان كان الخلف على هيأة الشكل الاول وقع مقصود
للمطلوب فيصير قياس الخلف قياسا له ويكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
فعلية هيأة الشكل الثاني يقع مقصود الخلف فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
كانت كبرى وان كان الخلف على هيأة الشكل الثاني يقع مقصود الخلف فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
فالذي يكون على هيأة الشكل الاول لا ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
الحال الثاني الصغر وان كان الخلف على هيأة الشكل الثاني يقع مقصود الخلف فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
والصغر فيكون على هيأة الشكل الثاني ولا ياتي بالمقصد بل كونه المقدم انما يوجب في
النتيجة المحال الى المقصود كات في انما المقدم كل واحد منهما السركا فيكون عليه تسليم بل كونه المقدم انما يوجب في
بيان قليل من العلوم البرهانية اشار الى اصناف القياسات من جهة سلكها

ان يقال البرهان بان المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
الممكنات المتساوية التي لا يميزها فيها الى احد الطرفين ويكون وقوع احدها
فيه على سبيل الصدفة والشعير المستعصم كمنع الخافض من جسد
القضية من الممكنات الداخلية التي يجرى فيها اكثر او واجب وهذا الثاني بان
يقال البرهان بان المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
مما يتساوى الصدق والصدق فيه والشعير على سبيل الصدفة المستعصم
الكان لا يميز الشعير على الوجه لا يميز الاول لان الذهب لا يمكن ان يكون اكثر
عدوا او قويا للشعير وروى عليهم بان القول في المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية
البرهان لا يستلزم ان المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
يوجب مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
بعضها والقياسات العلمية هي من مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
الوهيات وصورها ايضا كذلك وقياساتها القياسية لا يتغير في احد
العناوين في المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
في السفسطة المتأصلة في الفلسفة المشهورات في المشاهدة المتأصلة في الفلسفة
وتأثيرها في الترتيب والشعير المتأصلة في الفلسفة المشهورات في المشاهدة المتأصلة في الفلسفة
او حتى لا يكون مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
شاملة لكل احد من مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
لعمدة الاعزة المحتاج اليها في السفسطة المتأصلة في الفلسفة المشهورات في المشاهدة المتأصلة في الفلسفة
فكان مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
هذا المختصر على ما هو دون الباقي **اشارة الى انقضاء المبدأ**
البرهانية كما ان المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
امكان الحكم قد يكون من مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
الكماليات في انقضاء المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
من الضروريات غير الضرورية في المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات

الان عندنا البرهان بان المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
الممكنات المتساوية التي لا يميزها فيها الى احد الطرفين ويكون وقوع احدها
فيه على سبيل الصدفة والشعير المستعصم كمنع الخافض من جسد
القضية من الممكنات الداخلية التي يجرى فيها اكثر او واجب وهذا الثاني بان
يقال البرهان بان المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
مما يتساوى الصدق والصدق فيه والشعير على سبيل الصدفة المستعصم
الكان لا يميز الشعير على الوجه لا يميز الاول لان الذهب لا يمكن ان يكون اكثر
عدوا او قويا للشعير وروى عليهم بان القول في المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية
البرهان لا يستلزم ان المبدأ هو المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
يوجب مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
بعضها والقياسات العلمية هي من مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
الوهيات وصورها ايضا كذلك وقياساتها القياسية لا يتغير في احد
العناوين في المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
في السفسطة المتأصلة في الفلسفة المشهورات في المشاهدة المتأصلة في الفلسفة
وتأثيرها في الترتيب والشعير المتأصلة في الفلسفة المشهورات في المشاهدة المتأصلة في الفلسفة
او حتى لا يكون مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
شاملة لكل احد من مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
لعمدة الاعزة المحتاج اليها في السفسطة المتأصلة في الفلسفة المشهورات في المشاهدة المتأصلة في الفلسفة
فكان مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
هذا المختصر على ما هو دون الباقي **اشارة الى انقضاء المبدأ**
البرهانية كما ان المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
امكان الحكم قد يكون من مقتضى المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
الكماليات في انقضاء المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات
من الضروريات غير الضرورية في المبدأ لا يكون الا ضرورية كما سنذكر في بعض المقامات

على وجه التبع لغيره الاضطراب والاطلاق الثاني هو ما لا يمكن فصله الى
عليه الاسم لانه انما هو مجموع ما دخل في ذلك المعنى بالذات والاسم عليها
الطابق والفقير كان الجواب عن هذا السؤال انما هو انما هو مجموع ما دخل في ذلك المعنى بالذات والاسم عليها
المعنى فالاسم لا يكون الا على ما هو عليه فيكون هو ما لا يمكن فصله الى
تقدم طلبا في الشيء على طلب في الشيء الا ان يكون المراد بالاسم
المستعمل في الطلب بنفسه فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
اذا لم يكن ما لا يكون عليه الاسم المستعمل في الطلب بنفسه فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
يطلب في الاسم ان يتقدم طلب في شيء من الاسم فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
المستعمل في الطلب بنفسه فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
هذه الاول وتقدم في الطلب في شيء من الاسم فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
الوجه فهو الاول ولا يكون سلبا من معنى الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
مدلول الاسم ان كان من معنى الطلب في شيء من الاسم فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
فائدة وانما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
مدلول الاسم في الجماع الاشياء التي وضع الاسم بانها تكون جملتها لانه
لا يكون معنى ما لا يكون عليه بالتحصيل ويكون السؤال هو انما هو ان
يفصل في شيء من الاسم فيكون القول الفصل في معنى الاسم فكيف كان فان
الطلب في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
هذه هي الطلب في شيء من الاسم ولما بالرواية الاخرى فيكون معناها هذا ان
يكون مدلول الاسم الذي يستعمل في الطلب بنفسه فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
ما لا يمكن فصله الى
الطلب في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
على التبعين المستعمل في شيء من الاسم فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض
الرواية في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
الاسم المستعمل في الطلب بنفسه فكيف كان فان الطلب في شيء من الاسم وفي بعض

ذلك في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
تجوز معناه ظاهر من انه اذا قلنا في جمل من يقول المشي المشي لا يكون
انه شكل محطه في ذلك خطه متساوي كان صلاحي الاسم في هذا انما هو ان
كذلك في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
وطلب في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
فانما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
بما لا يمكن فصله الى
عنه انما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
بما لا يمكن فصله الى
بالفصل في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
عما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
عن سائر السبب اذا كان الغرض ليس هو حصول التصديق بل هو فقط وكيف
كان بل طلب في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
بالقول في الفعل طلب في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
واحد في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
للاطلاع على كل شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
انما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
هذا التقدم في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
ما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
انما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
التمخيص فان قيل في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
الحكم بانما هو مجموع ما لا يمكن فصله الى
الشيء وليس في شيء من الاسم بان احوالها تقدم في كل حال فان التقدم على
فيما لا يمكن فصله الى

ولم يسم نسبة الى الموضع المطلوب حاله لم يكن الشئ على كونه من هو الموضع
 المشهور في حيزه لانه انما يتناول ما جرت به القياس الى المطلوب الذي كان
 تفرقا عنها فان ما لا يقيس له مثالا ليس له عند ذلك تفرقا عن ان يقيس
 الاصول ويستخرج عنها المطلوب الى المبدأ كان المستوفى عنه معلوما مما
 وجب ان يتسلسل به الى الموضع فيقال ان هذا هو المطلوب في الموضع
قوله وان لم يظن ان العلم يقبل المطلوب فيقال ان هذا هو المطلوب في الموضع
 نظرا الى طلب العلم في الموضع في الموضع فيقال ان هذا هو المطلوب في الموضع
 هو في وقت هو حيزه لانه ان يكون في الموضع في الموضع في الموضع
 فيقال **العلم العاشر في القياسات المعطاة** **المعطاة**
 قد وقع ما سبق القياس وهو ان يكون القياس في الموضع في الموضع
 هو ان يكون علمه في كل شئ او يكون قياسا في الموضع في الموضع في الموضع
 ان قد وضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 اذا اعتبر الوجه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 كان قياسا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 القياس في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 القياس في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 علمه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 حاله في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المعطاة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 خطا من قبل الجدل في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 على المطلوب في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الى الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 قد وقع ما سبق القياس في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 ثم الذي يري في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

ما في

هذا القسم الاول في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الصورة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 حيزه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 اليه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 القياس في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المطلوب في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الى ان يقع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 القياس في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 اشار في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 بطلان علمه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 لو وضعت في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 خرجت من ان يكون سلبا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 ولا يكون قياسا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الناطق في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الحيز في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 حيزه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الكبرى في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 القياس في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 واجبة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 قد وقع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 بطلان علمه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المعطاة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الاول في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المعطاة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

والا يصر الثاني لا اذ لا يلفظه كان بل على انها اخذت تامه في المحل نفسه وكان ينبغي
حصل اثر الغنى والاصح الثاني لان حذو لفظ كان يدل على انها اخذت لفظه لا لا
هذا الا على الاصل المحل هو الشاعري حيث لا فرق بين قولنا كان شاعرا وبين
قولنا هو شاعر في هذا التقدير بل من جهة حال الشاعري في التفسير الى ان يكون هو لا
اليت لا يوجد اصله الصالح ان يوجد شاعر في المثال الثاني اذ قلنا ان الحصة ربح
وفد وجع سلطان في وضع قولنا الحصة ربح الحصة في قولنا ان اذ قلنا العسل
حلو ولصنع في وضع قولنا العسل حلو العسل اصغر ولشاعري في قولنا كان
على العكس من هذا التسمي السامد ويظهر ان اذ قلنا ان امر القدرش هو جيد
وجع على تذكركم اننا صنفنا في بيان وجع ايضا على تذكركم اننا صنفنا على اشر
قال هذا ايضا انما يكون الغلط فيه بسبب اللحن من جهة قولنا ان امر القدرش هو جيد
تابع المحل الذي هو كرم فلا يخلط المعنوية في الجمل لفظا في اصل بل الجمل في
الشاعر قد فسر لضعف ايتيم المحل كما كان كمال الجود المطلق بل الجود بالفرق في
مثالنا المذكور في انه لم يكن من ان يكون بشرا لفظه ذلك لان هذا الغلط انما
حدث من قولنا هو شاعر جيد وليس من قولنا انما هو شاعر الجمل انما هو جيد
لفظي بقوله **القول** وهذه معطيات مناسبة للفظ الشاعري في الاقسام المذكورة
الا انهم لا يكون الستة الا انعة ونشتر في المثالين المذكورين هما **القول**
وقد يقع الغلط بغير المحل في الصنفين ان يقع بغير العلم والعكر وبغير
بالعرض كان بما بالذات وباخذ الاخر الذي كان الشيء واخره بالعرض كان
بالاقتناع واقتناعه بالمال المذكور وقدره في ذلك يربط به القسم الثاني من
الاختلاف في المصاحفة باخذ المصاحفات وهو الذي يكون السبب في مضمونها لفظا وقيل
يقع الغلط بسبب اللحن عطف على قولنا انه يقع الغلط بسبب اللحن في مضمونها
ولم ان لا يخلط المعنوية لا يتصور ان يقع في الحروف التي هي في المصاحفات كما في
الكتايف فانها في الجمع في المثالين المذكورين اما في القضايا انفسها او يكون
بين القضايا انما الذي بين القضايا انما هي اقسام في ما عير قياسي والمصلحة في المثالين

القياس في قوله كرم ما الذي يقع في القضايا انفسها او هي المصلحة والمصلحة في قولنا
نريد ان نذكرها انما هي كرمه لا غير لاننا لفظ يقع اسما من جهة ان يكون حذو لفظه
عليه ولا خلاف ان يحكم به ما يربح من جهة ان يكون حذو لفظه ذلك والخطا في الامر لا يتصور
الا ان يكون التفسير صحيحا من جهة ان يكون حذو لفظه ذلك والخطا في الامر لا يتصور
والسبب في ذلك انهم لم يسموا العكس ولما الثاني في قولنا ان يكون المصاحفات اولا
يستقر ان يكون حذو من القضية شيئا من مضافاتها ومضافه او يكون كذلك بل
شيئا منها لانه لم يسموا وجه اخير وجه الوجه الذي هو كرمه ولا هو كرمه اما العرض كان
سما لفظه ذلك لان الحكم يتصل بالذات لا يستحق ان يكون حذو من القضية بل
لمعرضها وهو مضافه الثاني من اعتبار المحل ان الجمل لا يكون فيها كرمه بل هو طلقا
وقد يقع من اسباب الغلط قسم واحد وهو المصاحفات في القضايا لانها في المصاحفات هي
جميع السائل في مسك كقولنا ان الانسان وحده ضال وكما كان وحده حيويا انما
الانسان وحده ضال القضية ان الانسان ضال ولا يربط ضال به الا ان كان في الشئ
لا يربط ضال في القياس بل انما داخل في ضال الصورة اذ الغلط انما في القضية
الثانية وهو قولنا انما هو شاعر جيد لانهم لم يسموا على انما هو شاعر جيد
بذلك الشئ لا يربط ضال في القياس ونحو ذلك في قولنا انما هو شاعر جيد في الغلط المعنى
العرض خمسة اشياء الاول العلم والعكر في المثالين المذكورين كان بالذات وهو العلم
المذكور في المثالين المذكورين الثاني في المثالين المذكورين كان بالعرض كان بالذات
كلمة في التبع السامد في الرفع انما بالرفع كان ما بالفصل في حكمه بغير محله و
الحاصل انما في التبع السامد في الرفع انما بالرفع كان ما بالفصل في حكمه بغير محله و
وعز ذلك مما يغير الجمل في القضية وهذا ان العلمان من جهة انهما لم يسموا
اوردها الشئ هكذا لا يربط القضية بغيره بل ان الحصر على انما هو شاعر جيد
فيضا انما في المصاحفات في المثالين المذكورين في المصاحفات في المثالين المذكورين
تصريحه وفي تفصيل التركيب في المثالين المذكورين في المصاحفات في المثالين المذكورين
بالعرض كان ساما بالذات في المثالين المذكورين في المصاحفات في المثالين المذكورين

وان لم يزل بها فاصاب **قوله** فلهذا لم يمتدح بغيره فيدخل في سطحه يكون مكانا
او خارجا او باشتد شدة في واحد الطرفين لا بد من ان يمتدح في رويان حال القسم الثاني
وهو القبول بالداخلية فتمت ما لا يخفى والظاهر ان هذا القسم من المقادير هو الذي
بالجزء فيكون ذلك لان الانسان قد يمتدح من غير ان يكون له في نفسه ما يستحقه من الحق
كالوجه لغيره والاشارة قد يمتدح بها في حق الحاكم فيكون له في نفسه ما يستحقه من الحق
المستحق بالخير الذي هو في نفسه لكان ذلك داخل في قوله وانما عند الشئ في نفسه
للتقاء فيها واحد وهو السطح الباطن من الخارج الماتر للسطح الخارج في قوله الماتر الماتر
فيكون معنى هذا ما كان في نفسه من المكان او في غيره الماتر في قوله الماتر الماتر
اليدوي وكان هذا هو المعنى الذي اشار اليه في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
ان يدخل في السطح الباطن من ان يدخل في السطح الباطن في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
الظاهر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
والظاهر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
بيان معانيه في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
ان يمتدح من قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
حال الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
المتن في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
هذا الوجه ثم يمتدح في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
فيستحق ان يكون له في نفسه ما يستحقه من الحق في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
بعد الماتر وقبل تام الدخلة في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
لم يكن وهو ان يكون له في نفسه ما يستحقه من الحق في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
ولا يمتدح في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
فلا يكون له في نفسه ما يستحقه من الحق في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
التفسير الثاني لا يكون اعتناء بل يكون مستند على صدارة على المطلوب **قوله** والظاهر
المتن في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر

في قوله

لا يمتدح في الوضع الا في الامور التي لا يكون توقيف ومطو وراف ولا انما فيهم فان
كان من ذلك لم يكن ما يكون من عدم الدخلة من الدخلة بالاشارة في قوله الماتر الماتر
يتلاقى الى الدخلة في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
الظاهر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
هنا هو كونه الشئ بحيث يشاء بالاشارة في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
يكون معناه الشارة الى الدخلة في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
اي هذا الغرض في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
كأنه من ذلك لان كان احد الحكمين المذكورين في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
المتن في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
اما امتناع اولها فانه لا بد من ان يكون له في نفسه ما يستحقه من الحق في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
اما امتناع ثانيا فانه لا بد من ان يكون له في نفسه ما يستحقه من الحق في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
حال هذا في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
ان الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
الحال في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
فالمتن في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
هو وانما لا يمتدح في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
ومن الناس من كان يمتدح في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
الثاني في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
جميع اقسامه في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
لا يتأهل لكونهم في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر في قوله الماتر الماتر
فقد ان كل واحد من هذه الامور التي لا يكون توقيف ومطو وراف ولا انما فيهم فان
فكل واحد من هذه الامور التي لا يكون توقيف ومطو وراف ولا انما فيهم فان
كل واحد من هذه الامور التي لا يكون توقيف ومطو وراف ولا انما فيهم فان

ور
وجوه

بالمتن

بوجه كثر في الجسم وان التفرقة انما تنال من اجزاء وان الواحد من حيث هو لا يتقسم
فان قيل يحصل من انهم متواتر ان هذا الجسم يشتمل على شيئا غير متقسم وان
يشتمل على الجسم ولا يكون متقسما فان لا يتقسم الجسم فليس يشتمل على شيئا
تقبل التسمية وهذا هو القول بالجزء الذي لا يتجزئ وقدرهم بان لا يتجزأ به الا ان
القالين به يقولون بانها متناهية وهي في هذه الهيئة لا يتناهى في كذا وان
يقولوا بهذا التاليف ولكن من اجزاء غير متناهية فليس وقدرنا ان التزيين فلما ذكر
احصا بالذهب الاول احصا بالذهب وجوب قطع مسافة معدودة في رجا
غير متناه ان يكون القول بالقطعة ولما ازعمهم ايضا وجوب كون المشتق على ان يتناهى
في الجسم من ان يتناول لا يتناول الزم هذا احصا بالذهب الاول غير المتجزئ القريب من
مركز اجزاء غير متناهية البعيد وقطعة مسافة مسافة وتجزئ واحد يكون القرب ابل منه
ان يكون القول بكون الجسم في بعض الزمر متحركة السبع ولا من هم من ذلك القول بانفسك
الاجزاء المتحركة فاستمر التفتيش بين التزيين والقطعة ونفكنا اجزاء على اجزاء متناهية
قوله ولا يعلم ان كل شئ كان متناهية وغير متناهية فان الواحد والمتناهى هو مجرد
قال الفاضل الشارح الكثرة تقع بالاشتمال على العدد نفسه وعلى ما يكون بالتأثير والاشتمال
كثرة والاولى من شمول الكم والتأثير من شمول المضاف والواحد على التسمية من شمول
فيها اما المتناهى ان اربعة المتناهى في المقدار فلا يكون مجردا في كذا كثر لان الكثرة تقع
على الجواهر ايضا وان اربعة المتناهى في العدد فلا يكون مجردا في كذا كثر حتى يتكامل كثر
مجردا في الاشياء اذ لا يحد في كثر كثر يكون مجردا في كذا كثر ايضا في لان الاشياء ليس
بكثرة ايضا فان ينشئ ان كثر الكثرة على الاضا في حيز يتقدم اقل من
هذه مواضع فتنظير قليل في الفاعلة او المقصود **قوله** فاذا كان كل متناهى في جواهرها
موتافا من اجزاء ليس من جسم الواحد لم يكن بالاجزاء متناهية المتناهية على العدد
تقريب كل عدد متناه من الكثرة اذ افاض مواضع فاذ ينشئ ان لا يكون من جسم فاذ لا يتجزئ
من جسم الواحد يكون وهذا من الشيخ انما لا يطالب القسم الاول بان التاليف
على ان العدد لا يكون متناهية المقدار لان الجسم لا يزداد به قال عا على العدد في عا

لا ينفذ العدد ايضا ولما قيل بالامارة قال الفاضل الشارح وذلك لان وقع الطن بانه ينفذ بانه
العدد وان لم يكن ينفذ بانه العدد في الحقيقة لا في التحقيق ليس فيها استكمال العدد اذا كان متناهيا
سا ولا نقلا الواحد منها تكون في الجسم الواحد حيثما يستحيل ان يقع التماثل بينهما بنفس
الجسم او بشي من اجزائها اذ لا يتصل الجسم لا بشي من اجزائها لا تماثل بينهما بنفس
جميعها واذ لا تماثل اجزائها فلا توجد الا ان الشئ لا يمكن محتاجا لهذا البيان لم يجرى
والاشياء بل جاز على الجسم فاقرب عدم الامتياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز
بالعدد فان النقط التي على الخط انضاف لخطا للامانة فجميع عند كثر بحيث لا يتمايز
في الوضع ويتمايز اجزائها العادفة بحسب عاداتها الخطية وتكون متعددة بتلك
الاعتبارات **قوله** فذلك ان العدد من ارجاء التماثل والتماثل يكون عقليا وقد
يكون وضعيا وهذا داخل في قطع التماثل وضعي دون العقل فترفع المقدار وضعي
دون العقل فذلك حكم الشيخ بان قناع المقدار على يد التماثل **قوله** وان كان كثر
متناهية منها فمجرد الجسم الواحد وامكنت ايضا فانها في جميع الجهات حتى كان جسم في
كل جهة فكان جسم هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين وان اردنا ان يكون من
كثرة متناهية حبا داخل في بعض ذلك يمكن وذلك يمكن من ان يضاف الى الجواهر اذ اربعة
وانما يتاخر باضا في بعض الاجزاء لا بعض في الجهات الثالث حتى يوصل الى ما ينشئ على عينا
يكون حبا او قسما كان جسم في كل جهة فكان جسم او جسم في كل جهة فحصل جسم وانما
قال لان لا الجسم لا يخلط لا على الاتصال في الجهات كذلك الجسم على ما يكون لم يتعدا
ما في لان يدخل في غير ذلك قال الفاضل الشارح في ذلك في غير ذلك في المقادير وذلك لان
يقال وامكنت ايضا فانها في جميع الجهات في جميع الجهات واهل هذه النظر سقطت من
قال الشيخ انما شاع هذا الشئ لان الكلام عليها اقرب ليس لهذا الاضمار
احتياج لان الحما في قول وامكنت ايضا فانها في جميع الجهات لا كثر وان لم يتعدا
التي هي اليها الصيرورة فذلك بان التاليف بين الاضمار انما يحصل ايضا فانها في
الجهات لان في غير ذلك كثر في جهة ثم يحتاج للتاليف في الجهات الاخرى في
تلك الكثرة وكانت الفاضل الشارح غير الامتياز بالنسبة وقدم من امكن ايضا فانها

استكان الغيب بين الجسم والحاصل من الكثرة المتناهية وبين المؤلف من غير المتناهية
في جميع الجهات وذلك بعد من الصواب لقوله بعد ذلك ان هذا استكان الغيب
من الجسم الحاصل من كونه في كل جهة فان الغيب في كل جهة بعد من جهة واحدة
قبلها بالاجزاء ان يستلزم ان الغيب في كل جهة لا يكون له اصل الا بالبعد كما ذهبنا اليه
واستلزم ان لا شيء لواقع على هذا القدر الكثرة في حقيقة التناهي ان كل جسم يتألف
من اجزاء متناهية وذلك لان الجسم الذي القدر تألف اجزائه لم يتغير ذلك في كل
بيان ان الاجزاء المتناهية للقادر لا يتألف الا بتناهيها **قوله** كان نسبة جسمه
الى حجم الذي احاده غير متناهية نسبتها هي القدر المتناهي القدر **قوله** هذا تاليف لان
كان كثره متناهية منها محمول على كل واحد من اجزائه متناهية شريطة وذهبنا فاضل
الشاح الى ان قوله فكان جسمه كان نسبة جسمه الى حجم الذي احاده القدر متناهية القدر
قضية واحدة مضمومة للجسم وهو قضية اخرى هي قوله كان نسبة جسمه الى نسبة متناهية
القدر والمطلقة كان رابطة والجسم تاليف القدر المذكور والظاهر ان كثره وقدره في كل واحد من
يقال ان كان حجم الاجزاء المتناهية ازيد من حجم واحد منها وحصل من التجميع في التناهي
جسمه كان نسبة ذلك الجسم الى حجم اخر متناهية القدر المؤلف من اجزاء غير متناهية
نسبة متناهية متناهية الى شئ متناهية القدر **قوله** فاعلم ان نسبة بين المؤلفين
من اجزاء المتناهية وبين سائر الاجسام الاعداد حرة جسام وذلك لان النسبة
لا تقع بين ما لا يكون من نوع واحد كالجسم والسطح والنقطة **قوله** لكن ما زده الجسم
محبس اذ لو ان التاليف والتكميل فيكون نسبة اتحاد المتناهية الى اتحاد الغير المتناهية
نسبة متناهية الى متناهية وهذا خلف **قوله** هذا استكان الغيب في كل جهة المتناهي
يريد به انتاج نصيب القدر وهو في القياس كذا لان الجسم من اجزاء متناهية
لكان حجم المؤلف من عدد متناهية من اجزائه متناهية لا يتناهي اذ ان اجزاء من حجم الواحد لا يغير
بازيد من التاليف باطل لا يغير من زيادة القدر والاول ايضا باطل لان اجزاء
حقا لكان نسبة حجم المؤلف من عدد متناهية في الجهات الكثرة الى حجم الجسم المؤلف من
لا يتناهي في نسبة متناهية الى متناهية لكنه اكتسب الاجزاء الى اجزاء فغيب متناهية الى متناهية

منه

شأنه لا غير متناهية وهذا خلف **قوله** لا يتناهي الا في جهة واحدة باطل التناهي باطل المقدم وهو
كون الجسم من اجزاء متناهية لا يتناهي **قوله** ليس الا في جهة واحدة لان الجسم لا يتناهي ان يكون
متناهيا من مفاصل غير متناهية وان لم يكن يجب ان يكون كل جسم مفاصل متناهية في كل
مالا ينصل في جهة واحدة استكان وهو جسم ليس له متناهية مفاصل **قوله** لما ثبت امتناع
كون الجسم من اجزاء متناهية لا يتغير من اجزاء متناهية غير متناهية متناهية في شئ من جميع
الاتجاهات لا في جهة واحدة بحصوله في الجسم لا في جهة واحدة من اجزاء غير متناهية
بالنصل من كونه قابلا للانقسام فلهذا هو المطلوب في هذا الفصل وهو ان نسبة الجسم
الاجزاء في جهة واحدة لا تدل على تقدمه وانما تدل على الغيبة لا على التناهي بل على الجسم
لا يجوز ان يكون متناهيا في كل جهة بل في جهة واحدة بالبرهان في الفصل الثاني عشر
ان الاجزاء المتناهية المتناهية لا يجوز ان تكون متناهية متناهية متناهية في جهة واحدة
جسم غير متناهية القدر لم يزد من مفاصل غير متناهية في جهة واحدة **قوله** امتناع
كذلك لم يحكم بذلك كليا ولم يحكم ايضا جزئيا لانهم كتب الكثرة قاهما وسيد الحكيم
قد بين ان امتناع وجود جسم غير متناهية القدر كليا قال الفصل السابع ان يقال في
القضية الاولى لا يجوز ان يكون الذي هو في قوله متناهية يجب ان يكون وفي الثانية لا يجوز
يجب ان يكون وذلك لان تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية متناهية في جهة واحدة
ممكن لا يكون فاحرم حكم في الاول بالامتناع وفي الثانية بالامكان **قوله** فاعلم
ان لم يقل في الثانية لا يجب تركيب الجسم من اجزاء متناهية مطلقا بل في الايجاب تركيز
وهو في المتناهية التي لا تتغير في يدك عليه قوله لا لا ينصل بقدر امتناع
تركيزها فكان الواجب ان يكون في هذا القسم ايضا يجب ان يكون مطلقا
ان يقال انه لما قال في الفصل الثاني ومن الناس من يقول يقول هذا التاليف فكانه
قال ومن الناس من يخبر بهذا التاليف ثم لما اطلوا دهاها فنقص ذلك وهو الحكم
بانه لا يجوز ولما قال في الفصل الاول من الناس من يقول ان كل جسم ذو مفاصل
يزعم ان يجب على المطلق ان يكون متناقص وهو الحكم بانه لا يجب وبالجواب في القضية
اولى ههنا كثر المتناهية جزئية لان قول الجسم يجب ان يكون لكل جسم في جهة واحدة

اقول

ان يكون بعض الاجسام والذات جلالا من غير ان يكونا **متميزين** وهو قوله **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ويرجع من ذلك ان يكون **متميزين** **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 استنتاج حصول الانقسامات التي لا تتناهي في الفصل فحق الحكم بوجوب **متميزين** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 لا يتبادر من هذا ما حصل على سبيل الوجوب فلم قال الشيخ في هذا وجوب امتكان وجوب جسم ولم
 يقال في هذا وجوب وجوب جسم بل **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 وايضا ان كان خاصا فحقه **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 اما حصول كل واحد منهما فليس واجب ولا ممتنع فاذن ليس في الوجوب وجوب متميز **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ان يكون عدم انقسامه **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 الوجوب عن كون الجسم **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
قوله **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 على انه ليس بالبرهان ان اسره على جسمه فلا بد ان يكون ذلك **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 نفسا **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 لان الفصل **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 كما في المقتضى **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ليس **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 الفصل **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ان **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 واما **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 تاليف **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 لا يقف **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 الذي **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 الوجود **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 غير **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 وانما **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**

وقد فصل في هذا لان هذا الحكم فرع على انه **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 واما **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ايضا **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 وان **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 الطبعي **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 الطبعي **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 اشكال **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 السطح **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 والشئ **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ولم **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 وان **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 بافتراض **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ولا **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 لان **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 لا **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 فان **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 شيئا **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 وبسبب **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 ما **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 جسمي **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 هذا **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 كون **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**
 وعلى **فقد وجد** **الاجسام** **كان** **فقد وجد** **الاجسام** **كان**

۱۲
مقابل

فخرجوها لتكون نهارا لتكون نهيته وانما اذا خلدنا بها الحماجات دون الفضل
مع كون الطبيعة التي بها لا تترك لنا ان السوا التي تختلف والفضل وهو البعض
الحاصل في ذلك يكون متضيئا في بعض الاشياء كالخيل وهو عند فضل افضل انما
لا يكون متضيئا في سائر السوا وكان هذا الكلام جواب عن ايراد فضل الحكم الذي
هو ان يقال ان كانت الخيل تميزه عن سائر الخيل في الانسان دون غيره من سائر
الحيوانات فلم يميز ان يكون الاستدلال بها في متضيئا لغيره المقاربا فيا قبل
الافتكاح دون غيره من الاحياء واجاب عن بان الاستدلال بها في الوجود
طبيعت نهيته يحصله تختلف المناجات عنها فان اقتضت شيئا اقتضت مجموع
المناجات وفي جميع الاحوال يختلف الحيوان التي هي طبيعة جنسية في جهته
ولا يكون ان متضيئا من حيث هي في بعضه ثم اذا اختلفت في شيء اختلفا بها
ودخل في وجهها القول فان اقتضت شيئا مع ذلك انما في غير الناحية
تقتصر عن غيرها من كون ذلك الحيوان غير المتماثل الشايع او الدائم
او في ان الجسمين طبيعة واحدة بان ماهيتها غير معلومة وانما في قولنا انما
الذي هو معلوم انما هو الاشتراك في اللام في الاصل في الاشتراك في اللام في
والتفاضل في الوجود الذي يقتضي في العاجب يخرج عن ماهية وفي الحكم لا يقتضي
وتأني بان الحكم بحلول بعض الهيئات في الحكم لا يقتضي في جميع الحلول بل يقتضي
مقتضى فاذا لم يكن ان لا يقتضي لبعض اخر والقبول في قولنا انما في
انما في انما في الاستدلال من حيث كونه متماثلا فلا بد انما في المتماثل
بما لا ينفصل في ذاته معلوم ومشارك ومتماثل في الحكم وفي كونه متماثلا في
الواعاء لا ينفصل عن المتماثل في الوجود ليس هو الطابع والخصب والشيء
على اساسي ما يدعى من الشايع ان الطبيعة المذكورة تقتضي في الحلول
الما في الوجود المتماثل في الحلول والاشكال في القول وهو على كون الطبيعة الجنسية
مقتضية لشيء في بعض الامور دون غيرها بخلاف الشيء بمتماثل جسم اعتبارا لاختلاف
مقتضى امره ما ذكرناه فلا غبار في القول بل الامادة

اولها ان قيل ان الاستدلال الجواب في الاستدلال المستند وانما ينصل الجواب
من اجسام بسيطة لا تتصل بها الاستدلال الذي يقع بحسب الموضع والارحام
يشبهها قد ذكرنا في هذا الفصل ان الاجسام اما مستمرة وانما متقطعة وذكرنا المذهب في
الاجسام المتقطعة بحسب الاحتمالات الاربعة وهي كل المذهب في هذا المذهب
المتعلقة بهذا الموضع في الاجسام المتقطعة مذهب الجواب في هذا المذهب في
وهي قوله ان الاجسام المستمرة ليست بسيطة على الإطلاق بل تامة من تامة من جانب
صغار متناهية في غاية الصغر وتامة البساطة فيكون بالقاس والقياس
والجسم البسيط الواحد منها لا يتقسم فكان اصلا ويتقسم في الجوانب المذكورة ومقاديرها في
الصغر والكبر واشكالها مختلفة ومقاديرها متساوية وقدما في
ابواب البركات البتة في الاستدلال في الاجسام المتقطعة وذكرنا في هذا الفصل ان
ان ذواتها ليس هي تلك البساطة بل هي تلك الاشكال في الشيء في الموضع
الثالث من طبعها انما يتولد منها غير متناهية الاشكال وانما هي اجسام
واحد والطبع واحد في اجسامها المتقطعة لاجل الاشكال المختلفة وذكرنا في هذا الفصل
اشكال المجتمعات المختلفة المذكورة في كتابنا في هذا الموضع والاشكال في الموضع
خالفهم في ذلك وذكرنا في كتابنا في هذا الموضع في اجسامها المتقطعة هذا المذهب
هو عين مذهب شيخنا في اجسامها المتقطعة بالاجسام وفي غير الاستدلال في
عليها ووجه تعليلها في الموضع ان المجزأة المذكورة في كتابنا في هذا الموضع في كل ذرة
قابلة للاستدلال في الموضع ولكن ليس بها اجسام بل قايلا بالاستدلال في الموضع في
لا تتصل في كانت المجزأة المذكورة في كتابنا في هذا الموضع في كل ذرة بالاستدلال في
الاشكال في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها
من والاشكال في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها
والاشكال في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها
واحد في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها
اختلاف في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها

او هو ان اثنين او استثنين محدث في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
طباع الاخر وطباع الجواهر وطباع المرافقة في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
اثنين اخرين فيقسمون بين الاثنين من الاستدلال في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
ويجوز ان المتصلين من الاشكال في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
التي هي في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها
لان الطبيعة المتشابهة في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها
حيث الطبيعة في قسمين متباعدتين في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
الرافقة في ذلك الطبيعة في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
اما في الاستدلال في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
حق في ان قسم البساطة في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
في ذلك وقد ذهبنا الى القول في ذلك في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
والجواب على اجسام الموضع من حيث طبيعتها المتقطعة في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة
والشيء في هذا القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
يجوز ان يكون على تلك البساطة في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
بسبب عشرين قارئون على ما يكون بسبب عشرين اضافيين وارادوا ان يوضحوا
في قسمين متباعدتين في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
لان الجميع ما يجوز ان يكون ان كل قسم من هذه المجزأة في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
ما يرافقه في الموضع ولما هي في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
طبيعة كل واحد من الطباع اعرض الطبيعة في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة
الاولى في كل واحد من الطباع اعرض الطبيعة في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة
من غير اذلة ثم ذكرنا ان كل قسم من هذه المجزأة في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
وكل المتصلين في قسمين متباعدتين في القسمين المتباعدتين كل واحد من الاثنين
طبيعة الاستدلال في ذاتها كانت البساطة في كل ذرة لا تتصل بل لا تتصل بالاشكال في ذاتها

والوجه السابع من بطلان الاستدلال هو ان لا يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة
الصغيرة الطبيعة مثلاً ولا يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة
لأنه من شأنه ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
مع ان ذلك لا يمنع من ان يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة
اما ان هذا لا يمنع من ان يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة
فان هذا لا يمنع من ان يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة
لاننا لم نجد في تلك الحالة في تلك الحالة
كان لا ينبغي ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
حسب ان كل نوع من الاشياء لا يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
اشياء في تلك الحالة في تلك الحالة
لاننا لم نجد في تلك الحالة في تلك الحالة
الاشياء في تلك الحالة في تلك الحالة
الطبيعة في تلك الحالة في تلك الحالة
بان هو لا يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
وذلك هو من شأنه ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
من شأنه ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
عند ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
وكل نوع من الاشياء لا يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
لاننا لم نجد في تلك الحالة في تلك الحالة
ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
عن ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
فان هذا لا يمنع من ان يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة

نفس

نفسه من شأنه ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
الشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
لاننا لم نجد في تلك الحالة في تلك الحالة
الاشياء في تلك الحالة في تلك الحالة
الطبيعة في تلك الحالة في تلك الحالة
بان هو لا يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
وذلك هو من شأنه ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
من شأنه ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
عند ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
وكل نوع من الاشياء لا يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
لاننا لم نجد في تلك الحالة في تلك الحالة
ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
عن ان يتصل بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
بالشيء الذي هو في تلك الحالة في تلك الحالة
فان هذا لا يمنع من ان يكون له في تلك الحالة في تلك الحالة

ولم يقل انما هي لان التماثل لا يتوقف فيه والفرق بين هيات التماثل والشكل
 الفرق بين البسيط والركب وذلك ان هيات التماثل هي هيات الشكل التماثل والشكل
 هياتا لا يشي مع ذلك العاقل ثم قال **وهي** يجب ان يكون كل جزء من
 الاستعداد ما يلزم الكمال من العاقل وقرابته فيكون في كل واحد واحد او في
 اقل قليل من الاستعداد كان المجرى من العاقل ما لم يكن اكثر من واحد وان لا يكون للجزئية
 والكلية ولا الكلية ولا الكلية والعرض بيان اشتغال الكلية والجزئية في الاستعداد بان
 بعضها بالعرض يستلزم بعضها الا ان يكون في بعضها من حيث العرض والى المحال
 من جهة تباينها بالعرض وذلك لان اختلاف الكمال في العرض فيجب على التباين والعاقل
 في الاستعداد لا يتصور الا بعد وجود المادة فالحال هو ان الحال لا يفرق في هذا القسم على واحد
 وهو عدم التماثل في الاجسام وانما غير الشئ عند بلوغه لا يفرق في هذا القسم على واحد
 الاستعداد الحسني في هذا القسم تباينها في جميع الصور في المادة كالبسيط والركب وفي
 الاستعداد والاشياء الكلية والجزئية متفازة عن العرض فاعلى على واحد على
 الصورة الا ان استقامت المادة منه وجزء القطر في كل قطب في وقت واحد في كل
 لهذا القسم تباينها في كل واحد منها في التباين والاشياء في كل واحد منها في كل واحد
 الجزئية والكلية عوارضها على ان كل واحد منها محال وبسببها في الاستعداد على واحد
 ببيان امكان الاستعدادات العائدة الى الصور في المادة المذكورة والخطب فيه بما لا يحل
 الشاغل فيه لا على سواه فبهم قال **لما** شاع من ذلك واذ كان فساد جميع اعتراضاتنا على كل
 قرينة فلا فائدة في ايرادها **فان** ذلك جيب فاعلى في وقت واحد من غير ان
 القدر الحسني في قابلية نفسه من غير هوى الفصل في العمل في كل وقت من الاستعداد
 وقد بان استقامتها **وهذا** القسم الثاني من التماثل هو ان يكون الشكل في كل
 الاستعداد الحسني بسبب فاعلى بان الاستعداد في وقت واحد من غير ان
 وعارض المادة من الملاحظ وقد بان فساد هذا القسم على ان يكون الاستعداد الحسني
 في نفسه غير هوى لا قابلية الفصل في العمل في كل وقت من الاستعداد الحسني
 بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض وذلك من الملاحظ المستلزم من جهة

١١٥
 والجمل لا يمكن ان يحصل اختلافات القدر والشكلية عن فاعليها والاستعداد لا يتصور
 متباين لان متصل ويكون في وقت واحد في كل واحد من الملاحظ فاذ كان حصولها يتصور
 كونه واحد وقد فساد من جهة هذا خلف ما ارد به الفاعل الشاغل فيها او
 كون الجسم قابلا للشكل لا يتصور في قابلية الفصل في كل وقت من الاستعداد
 من غير اتصال الجسم بالشكل الشدة المتصلة بسبب التشكيلات المتصلة ليس في حاج
 في العرض لان الشئ لا يعمل في المحال متصور على ان يتم الفصل في العمل في كل وقت
 ان يتم الاتصال بدليل العمل في كل وقت من نفس وقت الاتصال وعلم ان اشكال الشدة
 لا يمكن ان يتبدل الا بعد ما كان اتصالها واعلى ان الملاحظ في القسم الاول لا يتصور
 العاقل في العمل في كل واحد منها في هذا القسم بالوجه العاقل في كل وقت
 في كل وقت من الملاحظ **وهذا** القسم الثاني من التماثل هو ان يكون الشكل في كل
 حقا ويوجد في بعض العرض بعد فاعليها في كل وقت من الملاحظ في وقت واحد
 منها الشاغل في كل وقت من التماثل وهذا شئ في الجهان المذكور وثبت منها حاج الصور في الطبيعة
 في وجودها في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 المطلوب **وهذا** القسم الثالث من التماثل هو ان يكون الشكل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 الملاحظ في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 الجزئية والكلية على واحد **وهذا** القسم الرابع من التماثل هو ان يكون الشكل في كل وقت
 الفصل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 القدر في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 تلك الطبيعة واحدة وان كان يكون شكل الكل والجزء واحد في كل وقت من التماثل في كل وقت
 العرض من التماثل لا يمكن ان يكون شكل كل واحد من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 طبا عن الذي هو في كل واحد واحد فاذ كان في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 متصفية في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 وكان الجزئية في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت
 الاشكال في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت من التماثل في كل وقت

والشخص اورد ما اورد نظريه ما بين الفرق بينهما وبين الفرقين واعرف من ذلك ان الفرق
باليد لا يلائم **فصل** هل يمكن ان يقال ان ذلك لان الصور تختلف هناك كما يكون ان يقال
الركائز في صورته فوجب لها وضعا هناك او كان قد فرض ما وضع هناك ثم ثبتت الصور بالركائز
وانا ليس يمكن ان يكون في لاي موضع من موضع هذا الفرق **فصل** هذا بيان امتناع التسمي بالارواح
بين وبين نظريه اما بيان امتناع قيام هذا لا يمكن جهتا لان البيوت في الصور كانت من
متعلقه بالموضع الذي حصلت فيه صور الصور ثم فلا يكون ان يقال ان ذلك لا يحصل له في ذلك
الموضع ان كان لان الصور تختلف هناك وذلك لان ليس يمكن هناك ان يكون في موضع اخر
ثم انما رقبه كما يكون ان يقال ان نظريه في الوجود وهو ان يكون البيوت في صورته فوجب لها
وضعا هناك كجزء من الارواح فلا في وضعه الطبيعي فان الصور في البيوت في صورته فوجب لها
هناك ان يكون قد فرض ما وضع هناك كجزء من الارواح ايضا اخرج بالشك من مذهب المذاهب
الطبيعيه ففرض ما وضع هناك ثم فسدت صورته بالركائز بسبب ولحق صورته الماء
ما دام هناك فحصل البيوت مع الصور في الموضع بها في موضع خاص يكون ذلك الموضع في
بها فالامور كانت حاصله قبل هذا الفرق فوجب الصور في السابقه والاحوال العاقله لها
ثم انما رقبه كما لا يمكن ان يكون في لاي موضع من موضع هذا الفرق **فصل** هل يمكن
ايضا ان يقال ان الصور تختلف هناك وضعا خاصا من الارواح في الموضع الذي يكون فيه
واحد من الارواح لا يقال ان يقال في الوجود الذي ذكرنا من تخصيص صورته فوجب
لصوره الصور في هناك وضع في طريقا يحصل الفرق بين الموضع الطبيعي من ذلك الموضع كما يكون
الارواح هي في يكون موضعها الطبيعي فوجب صورته لاول وهو قريب مكان طبيعي
ما كان موضعها الصائرا وهو هو وانما لا يكون هذا ايضا لانها جملتها جوده **فصل** هل
بيان امتناع التسمي الثاني وهو ان يحصل لارواح في مبدان بطريق الصور في البيوت وبيان
الفرق بين وبين نظريه في الوجود اما بيان امتناع قبول بيان تساوي نسبتها الى جميع
المواضع التي تقتضيها الصورة التي هي في الموضع الذي يكون متساوية في النسبة اليها فوجب لها
ونسب الصور في حيث لا يتغير حصولها في جميعها وهذا المراد من قوله وليس كذلك ايضا
ان يقال ان الصور في حيث لا يتغير حصولها من الارواح في الموضع الذي يكون في كل واحد

فصل

تأملوا الاخرها انما قد هذه التسمي بهذا التقيد لا يقال الصور في الموضع الذي يكون في كل واحد
للمصنوع على استنادها انما تقتضي تعيين الموضع يكون كل صورته في موضع مقتضى تعيين
دون غيره وذلك لان المقياس الطبيعي اقل كثره وحصول المقياس مع الصور في احوالها دون
تعيينه او لونه فلا يحصل هذا الفرق في التسمي بالارواح ثم انما رقبه كما لا يكون ان يقال في الفرق
الذي ذكرنا الى نظريه في الوجود وذلك الوجه هو المقياس الاول الذي كان الوضع السابق
لا عارضه فوجب الصور في السابقه اعني الجزء من الارواح الذي كان في وضعه الطبيعي
ما لم يقتض الموضع الطبيعي لاه الوجود الصور في المايه في غير ما لم يقتض في غيره انما
بالقصد المقياس الذي هو قريب اثيره الموضع المائي الى الموضع الاول فوجب في المايه الموضع
يرجع الوضع السابق وهو في صورته فوجب لصورته الصور في هناك وضع في اي
بسبب طريق الصور في حال وجود وضع في صورته هناك فوجب سببا احدها الصور في المايه
وهو سبب لتعدد الوضع المائي مطلقا والثاني في الوضع السابق وهو سبب لتعدد الوضع
الجزئي منه بالتعدد ثم انما رقبه كما لا يكون هذا ايضا لانها جملتها جوده المايه في
والا حصل التسمي لان الفرق الاول وهو حصول الصور في البيوت في المايه في
وتبين من ذلك ان حصول الصور في البيوت لا يمكن انما هو سبب التبدل بان يكون
حلوله للاختلاف عقيب زوال سابقه فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان
المعاذرة بها وذلك لان الحكم امتناع حلول الصور في البيوت في المايه لاقترانها بالحلول
في موضع مع عدم اوجوب واحد الموضع فيكون ان يارض بالكون الذي هو حلول صورته
جوده في المايه والكاثر يقتضي لاه المايه في موضع فالوجه في تخصيصه باحد
المواضع هو الوجه في تخصيصه بالموضع المايه ثم انما رجب بان الموضع هو الوضع
السابق حاصل ثم يتبع حاصلها من غير بان الصور في الكاثره المايه في
الحصول والاحوال كما كانا الطبيعي لا يتغير مع ان نسبتها الى الجميع واحده الوجه في
تخصصها باحد المايه هو الوجه في تخصيصه بالموضع المايه باحد الاحوال كما كانا في
بان تخصيص الوضع السابق فاعلم انما يتبعه في الوجود من ذلك وهو المايه
وضع سابق فلا يتخصصه وقد يلوح من كلام الفاضل الشايع ان اول الاشكالين

انما يكون عند وجود شيء ما بان لا تترافق العقل ليس يتبين عن وجود هذا في البحث من حيث
وجود التسمين جميعا هذا ما ذكره في الشفا ونظيره ما ذكره ارسطو في هذا فان العلم بالعلم
فما ان لا يتبين العقل ولا يتبين وكل قسم منها داخل في الوجود انما يتبين في وجود
التسمين جميعا في الخارج قس واما بيان ان الشئ لا يكون هذا الفصل في الشفا وهذا
الحجة فالذي يحتمل ان لا يتبين الشئ ان يكونا ههنا لا يتبين لهما بهذا الكلام اصلا
بل هو قسم ما قبل هذا الكلام الى ما بعد لست الحجة بهذا الكلام انما يصلح باع كذا يصلح ان
يستدل به على ان الصورة ليست علم للبيولي وذلك لان الكلام هو ان يقا الصورة في اكانت حقا
في البيولي والحق انما هو في الخارج لا في الصورة فحاجة الى البيولي فيستدل ان يكون تلك الصورة
علم لها لا يستدل بالذات فيحتاج الى هذا المستدل لا يجوز ان يكون الصورة علم لوجود
البيولي انما يجب علمها في البيولي لا في الصورة فحاجة الى البيولي بل ان الوجود
بعد وجودها فتبينت لثبوت صفه للصورة وهو حيزه بها حاله فيها الا ان الصورة علم
علمها في البيولي فيكون اقتضاها لثبوت هذا الشكل فثبوتها مشروطا بوجود البيولي
فكون البيولي مع كونها علم للصورة معلوما لوجود الصورة الا انها لا تكون مباينة عن ذات
الصورة بهذا الكلام يصلح باع هذا الاستدلال وحل الشئ في الخارج وفي هذا الموضع لا
لما قال الصورة لو كانت علم لوجود البيولي لكانت الاشياء التي هي علم للصورة مباينة ايضا
على البيولي حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة وجود البيولي استشعر ان يقال لهما اذا
كانت البيولي محلا للصورة فيحتاج اليك الوجود الذي هو علم للصورة علم للصورة
بل كبريتك ان تقول لعل يحتاج الى الخارج والمحتاج الى الشئ لا يكون علم للذات الشئ في الخارج
هذا لا تراه ههنا ذكر ما يتبين بضعف هذا الكلام ثم انه عاده بعد ذلك الى التسمين في الخارج
ابتدائها في هذا ما عرفت في هذا الموضع اقرب هذا الكلام لا يتناسب ما ذكره في
في هذا الموضع بل لا يجب ان يقال ان الشئ لا يكون الصورة في لوقد انما علمه مطلقا للبيولي
لوجب ان تكون الصورة نفسها مع جميع علمها ههنا وجودها وتخصصها سابقا
بالوجود على البيولي حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة وجود الصورة في الخارج
وجود البيولي التي هي علم لها حتى يكون بعد ذلك الصورة وجوده محتمل في الخارج

منها

مقارير لوجود البيولي العلمات يجب ان يكون جميعا اشياء في الخارج في بيان استحقاق
ذلك الا ان هذا التقدير ما يتبين تحققة في هذا الموضع فان البيولي وان كانت معلومة
الصورة في وجودها يتبين من الصورة والمعلوم للفقار لا يتبين عن وجود العلمات الشخصية
اي لا يكون تحصل العلم في الخارج بدون لان العلم اذا سبق بوجوده سبقت بافتقار
وجودها فكيف يتبين على افتقار وجودها وانما اشياء ذلك يقول على انها معلومة
من جنس الايمان ذات ذات العلمات هي مع انها معلومة في باينة الذات عن ذات
العلمة وكأنه قال لوقد تقدم الصورة وجودها على البيولي مع ان هذا التقدير يخرج
الامر من محال اخر في ذلك هو الحال الذي ساق اليه برهان اليد وهو ان يكون البيولي مقدرة
على نفسها ان لا يتبين ان الشئ استشعر ان يقال العلم للفقار انما يتبين فيكون
لما هي لا لوجوده لانه لا يجوز ان يكون الشئ معلوما لوجوده ومقارير في الوجود
بل قد يكون الشئ معلوما لما هيته ومقارير في الوجود كالمقدرة للثبوت وليس لهما ههنا
كذلك فان البيولي ليست معلومة لما هيته الصورة مطلقا فتبين قوله وان كان ايضا
ليس من احوال العلمات لما هيته على ان العلم للفقار ان لا يتبين ان يكون معلوما لغير
الماهيته في جميع الصور بل ان يكون معلوما للعلمة يكون الماهية جزءا منها او شئ من علمها
كما ذهب اليه ههنا فيكون معنى كلامه وان كانت ذات البيولي ليس من احوال العلمات
لذات الصورة فهو ايضا معلوم مقارير فلا يتبين تقدم الصورة بالوجود على انما
وصف العلمات بانها لا تكون غير مباينة علم يكون شئ من جنس هذا الكلام مذکور انما
مترين الكتاب اشياء الى مكان وجوده الصنف من العلمات اعني المقارير والمباينة
في الذهن وفي الخارج معا فله فان الازمان المعلومة قسما وكل قسم منها داخل في الخارج
ولما فرغ من هذا البيان تم البرهان فظهر من هذا البيان ان هذا الكلام ليس محتملا ولا
زيادة كخلق هذا الفاضل بل ان الحجة المذكورة متعلقة به لانه لو كانها وبات حقيقة
الحال في هذه المسئلة **قول** ولكن قد علم ان الشاهي في الشكل من الازمان لا يتجدد
الصورة للبيولي فوجدت نفسها الا بها او معها **هـ** قال الفاضل الشاهي معناه ما عرفت
المقدرة الثالثة **قول** وقد بين ان البيولي يجب لذاتك **هـ** فاسمعناه ما عرفت

المقدمة الرابعة **قول** وتفسير المصطلح سببا من اسباب ما يدور وجود الصورة
السابقة تحت وجودها المبدئي وهذا حال فقد انقضى الوجود للصورة ان تكون عللة
للمبني او واسطة على الخلاق وهذا بيان الخلف وقد بينه بقوله ما يدور وجود
الصورة ان التامه والشكل كما ما يدور وجود الصورة لانها غير متناهية
عما هو تحت وجود الصورة كما ذهبنا اليه والى ما في ظاهر **وهو** **تفسير** او لعلك تقول
اذا كانت المبني عتاجا اليها فان شيئا من الصورة وجوده فصار رتب المصطلح على
للمبني في وجوده سابقة فيكون الجواب ان المصطلح غير باعنا جاليها في ان شيئا من
وجوده يقتضينا بالاجمال باعنا جاليها في وجوده في وجود الصورة بداهة في
ما هو هذا يحتاج الى الاكثار للمصطلح **قال** الفاضل الشايع هذا هو على الفصل
وهو انكم قلتم ان الصورة لا يتصورها وجودا لا التامه والشكل لهما معا وهذا يحتاج
الى المصطلح فيكون ان تكون الصورة تحت الحاجة الى المصطلح وجوبا وجبنا به على الاحتياج
الشيء المبرور ان يكون عللة للشيء اذ يكون وقد لا يكون والمفصل المتعارف ليس
تقصيلا لا حاجة بنا اليه **وقال** انكم تقول ان الصورة تحت الحاجة
الى المصطلح لم لا تقول فان قلت بطريق ان الصورة تحت الحاجة الى المصطلح لانها
من القولين كون الصورة متناهية ومتعدية وان قلت ان الصورة تحت الحاجة الى
المصطلح لانكم تقول ان الصورة تحت الحاجة الى المصطلح فبطلت حججنا السابقة وافر
ان يذهب الى ان الصورة تحت الحاجة الى المصطلح هي صورة متناهية على المصطلح وشركا لعلها ان
حيث هي متناهية على المصطلح فيحتاج تكون متناهية عن المصطلح لان المصطلح هو السبب القابل
للتخصيص وتخصيها وهذا هو الذي من قوله ان المتصور غير باعنا جاليها فان لم يتصور
للمبني وجودا او لم يتصور لعلها الموجد للصورة ولا انها العلية التي على التخصيص وتخصيها
بل يقتضينا بالاجمال باعنا جاليها في وجوده في وجود الصورة بداهة في
عنا جاليها في وجوده والشكل الذي يتصوره يحصل للصورة بها او معها
من وجوده تكون المصطلح قابلا لهما فاذا كان على المصطلح متناهية على الشيء وعلى الصورة
المقصود بذلك الشيء من حيث انصافه لا على الصورة من حيث هي الصورة في الحقيقة بل على هذا

لهم

عنا جاليها الى الكلام الفصل **بهم** بيان كيفية احتياج احد المادتين من غير ان يكون المصطلح
ما قلنا **المقدمة** **قول** ان تقبل ان الصورة المصطلح انما كانت المادة فان لم يقبل ذلك
لم يتصور المادة من غير ان يقبل البداهة لانها لا يمكن ان يكون الجواب ان تقبل ان
البداهة هي المصطلح على ان يكون المصطلح قات فاقامت لان الذي يقترن في قيمته من عدم
بقدر ما لا يمان وانما بالذات والمجلية لا يمكن ان يكونا قاتين **وهو** **تفسير** ان كيفية
تقدم الصورة المصطلح على المصطلح واستناع تقدم المصطلح عليها من حيث هي متناهية على المصطلح
على وجه الذي **قال** الفاضل الشايع لا اقبل كون الصورة عللة لمطلقة او واسطة للمبني
اذا كان مبني على المصطلح في من لا احتياجا له في التخصيص بالباب بها وهما ان الصورة
عنا جاليها المصطلح وهذا الفصل يشترط ان ان الصورة المصطلح انما كانت المادة فان لم يقبل
باعتبارها في الصورة من المصطلح لم يتصور ان الصورة المصطلح انما كانت المادة فان لم يقبل
عقبها في المادة صورة اخرى تكون بداهتها المصطلح من جهة المادة من جهة المادتين لا يتصور
واذا كان كذلك فلا شيء الا في مقتضى الصورة المصطلح المادتين من جهة المادتين لا يتصور
المادة من جهة المادتين لانها لا يمكن ان يكونا قاتين ان ذلك مقتضى مقتضى المادة
البداهة صدق ان تقول ان مقتضى ذلك البداهة لان الشيء المصطلح مالم يوجد لم يكن حاصلا
لوجوده غير فلما كانت المصطلح متناهية للصورة كانت تقوم اذ لم تقتصر على ذلك متناهية للصورة
كما بينا ان الصورة متناهية للمصطلح فيكون وجود كل واحد منهما سابقا على وجود الاخر وهو
معتق قوله والمجلية لا يمكن ان يكونا قاتين **وقال** انكم تقول هذا الفصل الثاني
لما سبق لا يميز ان الصورة متناهية على المصطلح ولما كانت كذلك استحال تقدم المصطلح
على الصورة وقد كانت الحقبة المذكورة على استناع كون الصورة عللة للمبني متناهية على المصطلح
تقدم ما وجد على الصورة **وهو** **تفسير** انما هو من قولنا يقتضي البداهة مقتضى المادتين بالبداهة
المصطلح على الخلاق فان المصطلح لا يمكن ان يكونا قاتين او متعادلين او متساويين او متساويين
فقد لا يكونا قاتين او متساويين او متعادلين او متساويين او متساويين او متساويين او متساويين
وبعد ان لم يكونا قاتين او متساويين او متعادلين او متساويين او متساويين او متساويين او متساويين
ان مقتضى البداهة لا يجب ان يكون مقتضى المادة بذلك البداهة بل هو مقتضى ذلك فلا يصدق

فبعض الاشياء وبالبرهان **القول** الثاني في هذا الفصل كيفية تقدم الصورة على الجوهري
اشارة الى ان المسئلة لا تتحرك لاستحقاق الدور لان الجوهري ان كانت مقبولة للصورة كانت
مقبولة منسوبة قبل وجود الصورة اما بالذات او بالان و هو محال لما مر وهذا يجب ان
او في بيان استحالة ان تكون الصورة على سلطة الجوهري **اشارة** الى ان الجوهري على ان يكون
من حيث ما لا يدين فانه ذات الصلة كما سبق شرحه فان قد حصل من ذلك استحالة
كون كل واحد منها على لا يرضى مطلقا لاستحالة قيام كل واحد منها من غير الآخر
ثم ان جعل الصورة من حيث هي صورة سابقة للجوهري وشركة له كما اننا عليه **اشارة**
الجوهري من حيث هي جوهري سابقة على الصورة لان البسطة من حيث هي جوهري قابلة لاختلاف
بغداد للصورة فلا يكون ان يصير فعلا وعطيا للوجه **اشارة** الى ان الاشياء
الشاح فخرنا باذكاره من ان كيفية تقدم احداهما على الاخرى **اشارة** الى ان
فليس يوزان امتناع انتكاح الجسم عن ان انما يقتضي احتياج الجسم لا في وجودها
بل في وجوده وتخصصه الى ان من حيث هو ان ما لا من حيث هو ان معين والاي
من حيث هو ان ما احتياج الجسم من حيث هو جسم ما ومن حيث هو ان معين محتاج
الجسم حان وانما قلنا ان لا يكون هذه الاخرى صورة لغيره بل على ان يكون
الشخصية وجود الصورة وانما يتقدم المادة فقط وهذا هو من باب قولهم ان كل
صورة مقبولة وليس كل مقبولة من الجسم الذي هو الصورة **اشارة** الى ان وجوده جوهري على كل
وهو اعراضا قامت اعراضا لانها اقامت اجساما متخلفة لا في جسيمها بل في تخصصها
الخاصة بتخصصها ولذلك سميت تخصصات الجسم فاذن التخصيص باليسر ترجع **اشارة**
قولنا ان مقتضى البدل الاجبان يكون مقبولا للمادة بالبدل فليس مقتضى **اشارة** الى ان
الذي ذكره في تفسيره لا يكون مقتضى الايمان مقتضى الجسم المتخصص بالايان وذلك لا ينافي
اقامة المادة بالصورة **اشارة** الى ان يكون شيئا كل واحد منها في مقامه **اشارة**
حتى يكون كل واحد منها مستقلا بالوجه على الاخر **اشارة** الى ان امتناع التسم
الرابع من امتناع الابدان المذكورة في الكتاب وهو ان يكون هناك شيئا اخر يتقدم كل واحد
من الجوهري والصورة اما بالاخر ومع الاخر فانهما سببا للدور المذكور في الفصل المتقدم

وبدا بالكون اقامة كل واحد منها بالاخر لا نضع شيئا كان الثاني راجع الى ايضا
ولفظ الكتاب ظاهر وهذا التسم هو الذي جعله الفاضل الشارح **اشارة** الى ان امتناع الابدان
القول **اشارة** الى ان يكون شيئا كل واحد منها في مقامه **اشارة** الى ان
ان لم يتعلق ذات احدهما بالاخر جازا ان يتقدم كل واحد منها وان لم يكن مع الاخر وان خلق
ذات كل واحد منها بالاخر فلا ذات كل واحد منها **اشارة** الى ان يتقدم ذات كل واحد منها
بان **اشارة** الى ان يكون الاقامة في وجود الاخر وحده الفاضل الشارح على التسم
الرابع من امتناع الابدان المذكورة في الكتاب وهو ان يكون كل واحد منها مستقلا بالوجه على الاخر
هذا التسم هو ان ذات كل واحد من الشينين اللذين يجب لكل واحد مع الاخر لا يتصلوا
ان يتعلق بالاخر من حيث هو ذلك الاخر بوجه من الوجه او يتعلق بهما فان لم
جاز وجود كل واحد منهما مستقلا من الاخر وان يتعلق فلا ذات كل واحد منها **اشارة** الى ان
وجود الاخر وهذا هو التسم **اشارة** الى ان يتقدم ذات كل واحد منها **اشارة** الى ان
انما لا عدم التسم الى ان لا يكون ولا جمل هذا الحق ذكرنا من قبل ان المعنى **اشارة**
الى ان لا يكون شيئا في مقامه **اشارة** الى ان يكون شيئا في مقامه **اشارة** الى ان
مصاحبة التسمية فقط **اشارة** الى ان الفاضل الشارح بان المطلوب صحتها بيان ان
الشينين انما كان كل واحد منها غنيا عن الاخر وجب صحة وجود كل واحد منهما مع عدم
وان لم يذكر في الحقيقة بل ما زعم الا إعادة الدعوى وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من المعجزة
لان احتياج في بطلان البرهان وكيف وان لم يثبت من المعجزة فان الاضافات
لا تخلص الا مع ان لا يكون احداهما محتاجا للاخرى لان احدهما اضافات في الواجبات
الى اخرى **اشارة** الى ان لا يكون معا لان معا لان من احتياج الاخرى الى الابدان **اشارة** الى ان
هذا التسم لا يقتضي الا في اضافات **اشارة** الى ان دعوى الخصارة في اضافات متقدمة الى
والجواب ان المعنى من كون الشينين غنيا عن غيرهم ليس لاحصاء وجوده مع عدم الغير
وكونه بالبيان هو الدعوى بعينه يدل على ان الدعوى واضحة بنفسها في احتياج الى برهان
ولما اعيد ذكره بصياغة اخرى ليرفع الالتباس اللغوي **اشارة** الى ان مقتضى بيان فليس كل واحد
منها غنيا عن الاخر كما قلناه هذا الفاضل ولا احتياج منها **اشارة** الى ان لا يكون لها ذاتا

لا
فان يكون شيئا في مقامه

افادوا في كل واحد منها صفة بسبب الاخر وذلك المستخرج التي هي من حيثها فاحتجوا
فان كل واحد منهما يحتاج الى الآخر في جهته تلك التي لا ينفك عنها الا فيكون ذلك
اخذاً للموصوف بالصفة على هذا المقادير المشهور حيث جعل كل واحد منهما محتاجاً
لا في كل واحد منهما الى الآخر الى كل واحد منهما في الشيء الخارج الى الطرفين فلو ان
الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الحقيقة كذلك فان قيل انما احتياجها على وجه الاحتياج
لاحداهما الى الآخر على اخصه ولا على سبيل الذي يظهر من ذلك ان الشيء يخرج من بين المتعاقبات
ليست من جهة ما تقدم بطلان دليله من جهة عقلية متعاقباتها وجوب تعاقباتها على هذا الوجه
والصور بناءً على ان من وجوبه على كل واحد منهما بالآخر من غير دور وبهذا الفهم
من وجوبه وهكنا الصور في اقدم زمان من البيوت وانما لم يكن تعاقباتها متعاقباتها لان
المتعاقبات لا يمكن ان يتعاقبت من غير عبادتها ولذلك احتج مع عقل الصور بالبين
وجرد هذا الاشياء لطيفة ثم ان المتعاقبات بعضها ما بعد تعاقباتها كما في سائر اقسام المتعاقبات
الشيء **تجلى** في اننا لم يكن المتعلق من جانب واحد فان السبيل والصور في كل واحد
في جهة المتعلق والمعتبر سواء **د** قريب من هذا ان السبيل في جهته يتقدم الى ما يكون المتعلق
في احد السبلين بالآخر من غير عكس الى ما يكون لكل واحد منهما بالآخر وما اطلت التمس
الاخر ثبت الاول وهذا الذي قلناه في شرح الاصل هو ان الصور في جهته اولى بالآخر وما اطلت
اخره في جهته وقد اطلت في هذا المقامين وبقي واحد وهو اننا شارك في جهته **د** في
الصور في الغاية الكائنة في جهته ما يخص ان يطلب كيف هو **د** انما حصل اشارة الفكرة
بالاخر لان الصور في جهته فيها مكنها من جهة على الحيثية في الباقية في جميع السبل الا بعد
وكيفية التقدم هو اخرجها في الفصل الثاني من الفصل وهو انما شارك في جهته في جهته
والقدم على الحيثية من حيث هو من الاخر حيث هو من حيث هو فانه من ذلك الحيثية
مستمرة في جهته **اشارة** انما يكون ان يكون ذلك على وجه الاستمرار الباقية وهو
ان يكون الحيثية في جهته من سبيل اصل من معين بتعقيب الصور اذا اجتمعت في جهته
الحيثية **د** لما اطلت الاشارة الى جهته بالآخر وان الصور في جهته الباقية ثبت ان جهته
فصريح في جهته الفصل الثاني في جهته ذلك ان الواجب طلبه في الفصل السابق وبذلك

الشيء الذي شارك الصور في العلية هو وهو الذي سماه سبباً اصلاً وانما اصلاً
لان السبب لا يخرج من تحت طرفة العلة على ما مر وايضاً الذي من قبله لصل وجوب العلية
حيث كونه بالآخر فان الصور في جهته لا يخرج ذلك الوجه المستفاد من الفصل السابق
وهو انما يخرج من تحت طرفة العلة على ما مر وايضاً الذي من قبله لصل وجوب العلية
لما حدثت له حالات الفكرة وقد اخرج في جهته على وجه ذكره وبيننا هذا في جهته من المتعاقبات
الصور في سبيل الذي يتعقب الصور ومنه انما لا يتعقبها من سبيل الصور المتعاقبات
بقا، الحيثية لا اصل وجرداً في جهته من سبيل الصور في جهته انما لا يتعقبها من سبيل الصور
ذهب المتعاقبات الخارج الى ان ذلك المتعاقبات هو المتعاقبات التي يتعقبها من سبيل الصور
المتعاقبات التي يتعقبها من سبيل الصور المتعاقبات **د** انما لا يتعقبها من سبيل الصور
لان حصول الاستعداد لا يكون في وجه الشيء فان العلة العلة ليست من العمل المحسوس
بل يحتاج في ذلك الى تعقب الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
وهو سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
يعتبر بها ما يجب من العلة في الشكل على ما مر في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
والعين انما على جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
داخل في العين من وجهه ويحتمل انما انما على العين على طريقتين الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
يكون تعقب الكلام هكذا من سبيل اصل من معين يتعقب وجوبه عن سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
احدها باء من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
التعقب من جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
من حيث هو من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
شارك في سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
غير الذي كان بالمتعاقبات انما انما على العين على طريقتين الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
هو انما بالصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته
تعلق وجهه بالصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته من سبيل الصور في جهته

وهذا البيان كان عاها الا ان الشخ للملوك في الصغرايات هذا البيان العام
واقصر على البيان الخاص بالمراتب التي هي هنا في معرفة الحال فيها واحد واحد
يتناول الحال فيها ايضا شيئا وهو ان استفاد الخط لمقبل الصور في التكميل
لانهم لما استفادوا من مدبرها وفي الصغرايات غير لازم انما استفادوا من ذلك
المتخذة للحدود لا حاجتها الى بيان الحال فيها لا يختلف هذا التناول
للمجم يتبعه بسيط وهو قطع والبسيط يتبعه خط وهو قطع والخط يتبعه نقطة
وهي قطع **الكميات** المتصلة الثمانية ثلثا افعالها في التعليل والبسيط هو السطح
والخط يتصل بها في النسبة فيخرج من مجموعها وهي النقطة فالجسم هو مثله في وقوع
الاجزاء والسطح هو مثله في وضعه ليعلم ان فقط للخط مقدار في وضعه وهو في
ما جرحه والنقطة هي ذات وضع لا جرح لها والصورة الجسم لا تتأثر في الجسم التعليل
ولذلك لا يشترطها بالاضافة للجسم التعليل في التعليل البسيط والبسيط للخط
النقطة لا لا تأثر لها بالاضافة لذلك اتصلت بساحت التناول في بحث الاجسام
ولما كانت ساحت الجسم التعليل في احوالها في ساحت الماهية بالعرض وبقيت المباحث
الباقية فارجع هذا الفصل لبيان المباحث مشتلا عليها واعلم ان الجسم في قول الجسم
يتبعه بسيط هو التعليل في الالفاظ مع بعض البسيط والجسم البسيط هو الجسم في قول الجسم
بسطه التعليل في الالفاظ مع بعض البسيط في التعليل البسيط او لا في التعليل في الجسم
وذلك لانها اشياء لا تكون عند التقاطع امتدادها الاخر في جهة تامة ولما كان الجسم
ذات امتدادات ثلثها وانها الواحدة منها في جهة من حيث هو واحد ويتبعها الاخر في جهة
فان الجسم يتبعها من شأنا ان يكون امتدادها من فقط وهو السطح البسيط وهكذا
القول في انما البسيط بالخط والاما الخط فهو امتداد واحد مجرد عن الاخرين فهو في جهة
للاداء ويكون ذا وضع لان هذه القادير ذات اوضاع فيها يا تأ ذلك والشئ ذو اوضاع
التي لا امتداد لها من الخط فخطها يتبعه النقطة وهي ليست مقدار لعدم امتداد
فيها **قوله** الفصل السابع انما لم يقل يا في الجسم هو البسيط بل قال يتبعه بسيط لان
البسيط هو وانما يتبعه من المضاف الشئ في انما لم يقل يا في انما يتبعه فان القول البسيط

في الجسم خطا بل هو الذي يتبعها الجسم واقصر **المتبع** يتبعه ان يكون هذا البسيط
انما هو ما هو السطح الذي هو امتداد البسيط والحدود والتأثيرات في الجسم في جهة
انقطاعها وانما في عدم المطلق والتأثيرات في جهة في جهة في جهة في جهة
شبهت الا في الجسم شبيهت الشئ في الامتداد في جهة في جهة في جهة في جهة
عوضه لا يوركا والجسم سطح امتداد في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
التي في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
يعود في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
قوله ان يتبعه يا جسم في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
الشاحح مراد ما السطح والشاهي لبيان ان ما هو الجسم في جهة في جهة في جهة في جهة
عن قصور ما حين يتصور جسم في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
بأنما يتصور الجسم في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
لكن قصور ما قبل معرفة ما انما مكتسبا بالرسوم وهو في جهة في جهة في جهة في جهة
مشتلا عليها والكون قصور الشئ في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
مثل في السطح والشاهي **قوله** والياد من انما في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
غير انما في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
الوجه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
على جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
اذ انما البسيط لبيان في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
لأن الجسم في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
وذلك لانه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
عن قصور ما في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
بالصورة وحصة الشئ من الجسم في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
الا ان في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
معترضا على قوله من حيث يلزم لانه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة

ان يكون عرض الشاهي للعلم قراع بعض السطح وهذا باطل لا يثبت ان النهاية ارضا
عاقبة للسطح والعارضات اخر من العلم فكيف يكون عرض النهاية للعلم قراع بعض
السطح لم **ق** ويكون ان يجاب بان النهاية المتاخمة للسطح يكون ان يكون
لنقطة السطح للعلم كما لا وسط في برهان الاما ان كان معلو لا يكون وعلة لا لا يصغر
واقول اما قوله بانها ايضا فاعلم ان عرض السطح فيبقى كون النهاية من المضافات فيبقى
وهو ما نحن فيه من قريب بانها من المضافات المشهورة في علمه في ذلك ثم ان اخذ
النهاية تخرج السطح وجعلها بذلك الاعتبار مشهور بترتبه في معرفة وجعلها بذلك
اعتبارا حقيقيه فكيف ساعد ان يحصل ايضا في العارض الموضع من السطح بل عرض
ذلك العارض للعلم ويظهر ان تلك ايضا فلا تعقل الا بعد العلم بعض فانظر الى هذا السطح
المضاف الى كونه مخطوفاً في علمه فيكون بالان يذهب وما حقيقاً من قبل وهو ان الانقطاع
يعرض لا يتناول للعلم لا في السطح بل في ذلك الانقطاع ثانياً ثم يعرض اما ايضا في اعتبار
بمنزلة الشبه **قوله** اما السطح كسطح الكوة من غير اعتبار مركزه او قطع فيه من لا خط
واما الجوز والقطبان والسطح من غير اعتبار مركزه والمخطوط الدائرة قد يكون في الانقطاع
ق يريد بيان انهم المخطوط للسطح والسطح المخطوط ايضا في اسطة الشاهي فانها لا يعرض
لها مع عدم الشاهي ويجب ان تعلم ان اول الانقطاع الاول استعمالها وهذا الموضع
فقط **ق** الكوة جسم محيط بسطح واحد في احد نقطتين تكون جميع المخطوطات لها
لان ذلك المخطوطات وتكون النقطتان مركزاها والنقطتين المستقيمان المار بالركن المشهور في الجانين
الى المحيط قاعها واذا قطعت الكوة بسطح مستوي حدث فصل شريك بين السطحين
هو محيط دائرة على الكوة واذا وضعت الكوة بمحور مركزه في موضع مستوي حدث
عليها نقطتان لا يتحركان هاهنا فهاهنا وقطبيها هو الجوز وينطبق على محيط الدائرة
على سطح الكوة وتساوي ابعاد جميع النقطتين من القطبين وقولت
من ذلك ان الخط والمنقطتين ايضا ان يعرض ان الكوة باعتبار ابعاده من اما القطع واما الكوة **ق**
فاما الكوة فمفردة بايتنا لسطح اقل ابعاده من كبرها او بالعرض وقيل ان ذلك هو محور نقطة في
كوهة نقطة في السطحين وسائر ابعاده هي فانه لا وسط ولا سائر مفاصل الاجزاء في المفا

والدائرة من محيط رخط في احد نقطتين
مكونة من نقطتين في احد نقطتين
وقد قيل في مساوية

الاول وقع بالعرض واجب فيها من مركزه او غيره واذا سمعت في مقدار الدائرة وفي **ق**
نقطه ايضا يتاخر ان يعرض فيها نقطة كما يتاخر في كون السطح من المنته في جميع الاقطار
ومعناه يتاخر في حتمتها **ق** يريد ان الدائرة لا تقسم مركزها من جودها في الاقطار الشاهي
احدها السطح والشاهي للمركز والشاهي العرض فان تقاطع الاقطار لا يكون على نقطة
هي المركز ومركز الدائرة اما تتفق سكون نقطة فاصلة بين المركز في الجهات المختلفة هي المركز
واما العرض فظاهر بانها قراع عرض هذه الامور في مركزه في وسط الدائرة كوهة نقطة في
ثانيها الى ان كان موضع النقطة في السطحين متعين بالعرض قبل العرض على وجه لا يمكن
وقوعها بعد العرض في غير ذلك الوضع فكذلك حال المركز ثم ذكر ان وقوع الفصل في المفاصل
اما يمكن بالعرض فقط ولا يخرج الى الفعل الا بعد العلم بعض ابعاده العرض كما ذكره مرارا في
الفاضل الشاهي لان ان امكان حصول هذه النقطه حاصل في الدائرة بالعرض قبل تقاطع
المركز والعرض ثم ان المركز غير ممكن للحصول الا في موضع معين وهذا امكان به حجب
استيذان ذلك الموضع عن سائر المواضع فان مركز الدائرة موجود في هذه الاحوال وهذه النقطة
في سائر النقطه فان تكون النقطه على الشاهي هي من جهة الفصل بل من ذلك ان استيذان
الشاهي بالفصل او القول بان اختلاف ابعاده لا يجب الانقسام فان ذلك ايضا لا **ق**
الانقسام **ق** الجواب ان هذا كل عرض العرض لا يعرض في موضع واحد وشبهت معناه
بل يقع بان لا يعرض في الدائرة ان لم يعرض في شئ بل في شئ ما ذكر وهذا حكم لا يختص
بالدائرة بل بالكل واحد من الشاهي المستصف والمصفوف مستصف وهم اجزاء من شئ في شئها
عن سائر اجزاء المخطوطات فانما تتاخر بالعرض ولا يرتفع بان نقول انها لا تتاخر وان لم يعرض
لان تصور المستصف عرض فمفاد عن النقطه **ق** وانت تعلم من هذا ان السطح في العلم
في الجوز والسطح قبل المخطوط والمخطوط قبل النقطه وقد حقق هذا الفصل اما الذي
يقال بالعكس من هذا ان النقطه مركزها تفصل المخطوط المخطوط السطح في العلم للعلم المستقيم
والقسمين والتفصيل الى ان النقطه اذا وضعت بمركزه فقد فجزاها ما يتجزأ في غير هي
مقدار الخطوط وكيف يتكون ذلك بعد مركزها **ق** اخذ هذا ان هذا الامور كيف
تترتب في الوجود وان الذي يتاخر في الجوز المستقيم المستقيم ان شئ خرج حتى الى غير ذلك في العلم

او جسمنا المجرى كونه ذائبا في ارضه او اجساما جديدا في ارضه او اجساما جديدا في ارضه
منها واحد والجسم الواحد يكون متحركا اما من حيث هو جسم واحد او من حيث هو اجساما جديدا
اقساما ثلثا اما الجسم الواحد من حيث هو واحد فلا يكون متحركا لان كل جسم واحد
فليس يتحرك من مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
استدلاله فالحق ان الجسم الواحد من حيث هو واحد لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
بالقرب فلا يكون متحركا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
الحق ان اجساما واحدا لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
بالقرب فلا يكون متحركا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
انما يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
استدلاله بالقرين الذي يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
فهذا القسم اجمع لا يمكن ان يكون اجساما واحدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
وهو ان يكون اجساما ثلثا فيكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
القرين من حيث هو واحد فلا يكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
يجب ان يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
الاستدلاله بالقرين من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد
سائر الاستدلاله ليس باليسر واليسر في قوله من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد
في كل جهة وكل جهة من ذلك يمكن بحسب العقل وان امتنع فلان في قوله من حيث هو واحد من حيث هو واحد
ايضا يجب ان يكون اجساما ثلثا فيكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
وهو ان يكون اجساما ثلثا فيكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
فهذا القسم ثلثا فيكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
بالقرين من حيث هو واحد فلا يكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
جسم واحد يحيط بالاجسام اذ كانت الاجسام اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
موضعها الطبيعي واما قوله يكون موضعها الطبيعي يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
وهو في الحقيقة ان يكون موضعها الطبيعي يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه

١٤٥
هو في هذا المفاخر او هو في هذا المفاخر او هو في هذا المفاخر او هو في هذا المفاخر
بريد بيان استقام المفاخر المستقيمة على طولها في الجهات وبيان تقدمها على اجسامها في الجهات
فان المفاخر عليها وتكون ان كل جسم واحد من موضع طبيعي لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
موضعها واحد والى ذلك وان يكون من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
على الاضافه هو في الحقيقة ان يكون موضعها واحد من حيث هو واحد واما القسم الاخر
هو في الحقيقة ان يكون موضعها واحد من حيث هو واحد واما القسم الاخر
لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
عندها في قوله يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
هو في الحقيقة ان يكون موضعها واحد من حيث هو واحد واما القسم الاخر
على الحقيقة ان يكون موضعها واحد من حيث هو واحد واما القسم الاخر
فهو انما يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
الموضع من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد
والقسم الاخر من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد من حيث هو واحد
على الحقيقة ان يكون موضعها واحد من حيث هو واحد واما القسم الاخر
في الكتاب وتكون ان كل جسم واحد من موضع طبيعي لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
الا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
والجسم الواحد يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
الجهات لا تتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
الحق ان اجساما ثلثا فيكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
كافيا في اجساما ثلثا فيكون اجساما جديدا من حيث هو واحد واما القسم الاخر
الجهات بالنظر وتكون ان كل جسم واحد من موضع طبيعي لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
ان يكون العلي لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
فان العلي لا يتحرك من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه ولا من مكانه الى مكانه
لها ويجوز ان يكون موضعها واحد من حيث هو واحد واما القسم الاخر

245

الثاني وجه التجديد الاول هو صفه تجديده موضع الثاني وضعه تجديده بعد ذلك جهات
 الزوايا المستقيمة **هـ** معنا ان الجزء في نفسه وان الحد الاول لا يكون ان الحد الاول هو الحلق
 ثم ان كان القسم الثاني وجه حاطا بالاول تجديده وضعه ان كان كان تجديده محيطا بالاول
 ومحاطا بالتجديده بنحج ان تجديده بالاول موضع هذا الثاني وضعه تجديده بعد ذلك
 بيات الحركات المستقيمة وقد ثبت ان لكل التشكال ان وضعه تجديده بالميات كيف كان
 وهو حاصل على ان يكون الحد شيئا واحدا ولا يتغير ان يكون شيئا واحدا
 قبل الآخر ومحيطا وان كان الحلق في نفسه هو ان الحد الاول لا يتجدد تجديده قبله
 يجب ان يكون محيطا على الاطلاق ليدل على موضع على اخر تجديده وذلك لان الحاط الاول له
 موضع متجدد يحتاج في تجديده موضع الاخر فان تجديده موضع مستقيم على وجهه والآخر كان
 هو مستديرا على وجهه الخاص وبما وجدته موضع فجزى ان يصير تجديده موضع غير مستقيم
 لا يكون هو الحد الاول لا يجب ان يكون قبله اخره فان الحد الاول هو الحلق **و**
 الحلق ولما كان الشئ فيحتاج الى هذا البيان لا يصحح رؤا فاكس وجه القسم الثاني
 فيقول فان كان القسم الاول وجهه قبله تجديده بالاول موضع جنبه احوال وجهه
 لا يكون الا كذلك وذكر هذا الخلق تجديده موضع الثاني لان لا للتشكال التمام
 فان كان واما الاول قبله وضعه فجزى ان يكون الوضع الاول هو الفعل ان وضع
 الثاني يجب الاشياء التي جعلت لها تجديده بالاول ويتخلل ان يكون معنى التعريف لا قبل
 الاشياء فان هذا المعنى لا يحصل الجسم الذي وضعه الحاصل في موضع وقال الامام
 الشافعي بسبب التشكال ان الحقيقة في كل الحد هو الحلق الاول هو كاف في تحصيل
 معنى الحد والرب ودخل الحلق في الحد يكون بالعرض على ان يتخلل شكلان واما
 ان هذا مستقيم كان الاول بعد احوال الثاني حتى لا لا التامع على ان يستقل
 بالعرض واحد واما قدم اسسه الاول هو ما جعله كل الشئ مستقيم في الاول والساكن
 ان الثاني ليس اقدم منه فيكون الاول ان الثاني يمكن الذات فاذن لا يكون الثاني
 بالعرضين المحي والتمثيل ان الحلق كان الاول يتخلل في تقديره في الاول ويكون
 عند الجاهل ان الصا على ان الثاني انما ان طلب مستقيم الاول لا يتخلل في مستقيم الاول

المعقودين رايها لا يتصور ان يكون الجسم يكون بحيث يحد لاي يتقيد طبعه عند ملاحظته بل ان
ما كان الطبع اجاباً له او اجاباً له انما هو انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
فيستجيب له **والطبع** كان واحد يتقيد طبعه والركب ما يتقيد الطبع فيلزم انما كان له انما كان له
كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
للبيط جرداً لا يحد له الكمال بل انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
يتقيد جرداً انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
الاداء لان التركيب لم يحد له الاداء واما انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
الركب فاحصل يتقيد جرداً لاداء حال الاداء وهو حال ايضا والطبع البسيط جرد
طري ان التركيب على ذلك انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
التركيب لا يتقيد جرداً في وجه اجاباً له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
فانما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
وجهه في وجهه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
والثاني لا يتقيد جرداً انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
الاجابة وجهه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
بجيب هذه التسمية انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
التسم الثاني ما يتقيد انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
المذكور وكان التسم الثالث وهو الذي لا يتقيد جرداً لاداء في وجهه انما كان له
المذكور فهو انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
اتفق وجهه في وجهه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
عن جرداً له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
من النار ولا يتقيد جرداً انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
جزءه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له

فان

فانما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
الحاذا انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
فانما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
واحد من اجاب الطبع والركب انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
وانما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
استدبره ولا يتقيد جرداً في وجهه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
للكان انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
لذلك وهو انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
القابل الواحد فلهذا انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
والطبع في ذلك جرداً في وجهه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
التسمية للركب انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
طبيعة واحدة قلت انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
تكون متشابهة لان العلة المتشابهة تكون متشابهة في العلة فان قيل انما كان له
انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
قلت انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
باختلاف الطبع انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
ليست مستدرة مع انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
من العلة انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
وللركب انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
كيفية واحدة لانما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
لوجبه وطبيعته انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
الشكل التسمي فهو انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
الطبيعية من وجهه انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له
لا يتقيد جرداً مع انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له انما كان له

١٤٠

۱۱
وضعه

متوسط بين قاطع طوله والفترة الزمنية ذاتها كما قيل لهذه في حجة ذاتها من الميل
ذلك وهي مبررة وتام متوسطها لا يثبت بأنه ما في ذلك يجب قمار على الفترة الزمنية
والطبيعة لا بد لها من أن لا يتغير في الجسم بل إن كان كذلك ابدأنا حال من الميل النسبي
الشديد والطويل عند فترة صحتي الجبل النسب إلى التدرج ثم أتت بالنسب إلى الخسوف ثم
بعد ما عادوا للرجح فاعاد الجبل التدرج والطبيعة وكان فعل الطبيعة المائية عند
وحدة العرض الذي يقتضيه وهو البرودة حفظه وتدرجه ما مضى أو ما حل في أثناءه عند
الفرق بينا الجبال البردية كذلك فعل الطبيعة في الجسم ما دام مناها في التدرج عند جرم الميل
المثبت فيها فحفظه وتدرجه سيل يرتفع فيا فلتا فاقا وعند خلو الجسم من الجبل على الجبل
الطبيعي فذا ما يغلب فيبقى ليعمل الاكالات التي توجد في هذا الجسم كطال أو اجتمع
الميلين كان الجبلان المتساويان اللذان بينهما قوى ضعيف متساويين في الضعف
ولكن وقوف على خلافه وقوف من متساويين متساويين **قوله** وانما يكون الجبل الطبيعي
الساكن في موضع من موضعها **الطبيعي** له امكانات الجبال الطبيعية ما فوق ما تحتها فالجبل الطبيعي
الساكن في القوة وهو الغلبة وانما يتوخى السفل وهو السفل وهو البسطان وما تحت السفل
النباتية والميلين يتحركان كما كانت اجرامها **قوله** فاذا كان الجسم الطبيعي في جرم
الطبيعي كما هو من سيل اليناء لا يميل بطبعه الى كونه له امكان الميل الطبيعي اجرامها
يوجد عند المزج من المكان الطبيعي وهو الجبل الطبيعي على جرمها انما هو عند الصلابة
وهو الجبل الساكن والطبيعي فان الوصل الى المكان الطبيعي يجب ان يميل الى الارتفاع
ميل عنه فان هذا من الميل ما عارض الفاضل الشايع على ذلك بان الجبل والارتفاع
تتدرج على الارض فيجذب سيل وجانب منه راندا انما يكون في مكانه الطبيعي كما كان
في مركز العالم بالحق في ذلك ان المكان الطبيعي لا يجره ليس مركز العالم هو مركزه
والأدنى من الارض في ذلك المكان الطبيعي بل في كافي كانا الطبيعي في كافي فيطبق
مركزه على مركز العالم الجبل المتصل عنها بانها اقل ادم من سفلة الجبلين في مكانه الطبيعي
منازلهم رأس ذلك المكان اذا صادرت بها بانها اقل من ميلهم وصادرت كجرام من
كانها **قوله** وكلما كان الجبل الطبيعي اقرب كان انما عليه من قبل الميل التدرج وكانت الحركة

۱۰
وحد

للارضية **وغير** الثاني الحكم بان احتياج الكرة السبعية ايضا الى اعراضها ولما لم يكن
 المذكور ان يكون العاقر داخل الجسم المتحرك بها فلا يبعد ما قاله فيجب ان كان من
 خارج خارجا عن معاقر القوام كما فيه هناك وما في القصة فلا يلزم المعنى فيها فانه
 مع فرض التساوي في القوام وما انعكاسا فلا يلزم ذلك لما ثبتنا من الفرق **في ذكر**
 يجب ان تتحرك معها ان ليس زمان لا يتقدم حتى يحزن ان يقع حركته كما لا يحرل ولا
 يكون لا يستلزم ان زمان حركته **بيل** **الزمان** زمان لا يتقدم ما كان الزمان لا يتقدم
 ثبت كما لا يثبت للخط لا الخط لا يتقدم ان كانت حركته بيل والقيصر وحركته
 فذا يلزم ان الزمان المتقدم لما ثبت هذه الحجة لانها بمتية على انساب **في ذكر**
 ولعلنا نقول ان الجسم الزمان يكون موضوعا لبعض الاشكال من ذلك زمانا وهو
 ان يكون جسم من الاجسام اقترول في زمانا واحدة من محدثا او قترول من اسباب اجابة
 لا تقي من قار به اياه وقصلا وتكامل اياه الى ما يعرف لكل زمان معين كما انها تحضا
 ببطاها دون مكان الاخرى حسب خرافة اهل زمان كان **في ذكر** من زمانها ان لا يتخلل
 احدا من زمان مكان في موضع غير موضعها الاستحقاق لا في موضع زمانا مكانا مطلقا
 وان لم يكن بل يعللنا لئلا نكدره وان لم يكن استحقاقا طافقا وكذا لا الكلام في الشكل
 لكن يجب ان تعلم ان كل شيء قد يكون في موضعين من الماقر الغربية الغير المتحركة
 لما يشهد وجوهنا فافرض كجسم كذا وانظر الى موضعين في شكل واحد والحرف فانه
 لو تحركت انما لا يتغير بالحدوث في مكان دون مكان الا لاستحقاقا بوجه من وجهه
 اولما يحققه وانما اذا كان الاستحقاقا فذلك ذلك وان كان لا يقع غير غير
 الاستحقاقا في واحد الماقر الغربية المتحركة وقد فرضنا ما عارض الجسم وان كان استحقاقا
 فالاتفاق الاخرى **في ذكر** وسنحل ان اتفاقا حيثما لا يساير **في ذكر** فانه
 ان الجسم يتنقل في الموضع وتكامل متنا وهذا الجسم في ذلك وانما القول
 هذا الوجه فلا يترك استحقاقا الجسم في الموضع والشكل الزمان لا يذكر الامر السبعية
 ما عدا ذلك بل بغيره **في ذكر** من ذلك عاقل ان لا يستحقاقا على كل اول **في ذكر** من
 يجب ان لا يقال ان الجسم في مكان يكون ذلك جسم على اثنين لا يكون

[illegible][illegible]

التكوين الحق

ولا يذنب:

کافلان

[illegible]

الطبيعي؟

بحسب وصوله

البيان اوسط داخل في كل واحد من هذه المسائل التبريدية والحرارة
لا يجوز ان يكونا من جنس واحد لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
اقدام من الحركة والحرارة والبرودة والبرودة لا تكون الا من جهة واحدة
البرودة لا تكون الا من جهة واحدة والحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
لاشياء من جنس واحد لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
فان كان اقدم من الحرارة لا يكون الا من جهة واحدة
لما يوجد في الحركة المستديرة من الحرارة وان لم يتغير في ذلك
قيل ان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
كثيرة في اجسام مختلفة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
احوال الكيفيات لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
وهي وانما الحركات من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
للكيفيات الحركية لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
بالاعتبار بالاعتبار لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
ما هي انما تكون من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
هنا يتغير موضعها من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
كيفية تغييرها موضعها من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
كيفية تغييرها موضعها من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
وقال القائل في هذه الحركات كيفية من شأنها احوال الحركات من جهة واحدة
وتغيرها من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
مقابل هذه الاحوال لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
تعريف بالاعتبار لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
لما لا يكون منها على ما هي لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
هل يلقى واما اللزج فانه لا يكون الا من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
تغيره في العدم متساوي لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة

معدن

الحرارة

158
الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
في راجع لطيفا في حره فلا يثبتها القوي النسبية ويجعل راجع العكس وانما
تأثير القوي النسبية وتأثيرها من هذه الكيفيات فليكن وان اللزج يتغير في
الحركات المتغيرة للثقل والطف وان القوي النسبية يتغير في البرودة المتغيرة
في ما بعد الحرارة والبرودة والبرودة بالذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
في ما بعد الحرارة والبرودة والبرودة بالذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
والحرارة والبرودة والبرودة بالذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
والبرودة والبرودة بالذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
هنا مشهور في كنه الطيف والذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
جميعا فليكن ان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
استنادا للبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
الحرارة والبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
لانها غير متغيرة في كنه الطيف والذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
والحرارة والبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
في الصادرة والبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
في الصادرة واما انما في الصادرة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
بطيما والبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
باعتبارها بالبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
فيكون الجوهر يتغير من البرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
الما ويكون الجوهر يتغير من البرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
في الشدة والبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
الى البرودة والبرودة لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
لا يبردها من ان يتغير في كنه الطيف والذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة
والمتغيرات لان الحرارة لا تكون الا من جهة واحدة
بما انما في كنه الطيف والذات الكيفيات النسبية للحرارة والبرودة

قوله

حق

١٠٠

هذا إشارة إلى العلم الأجسام العنصرية وقد وهب لإيران أول إشارة إليها باعتبار كونها
أجزاء ذاتية للعالم بقية بالآلات من جعل الإكبات أيضا إكبات للبعوض كالأصنام المصنوعة
لكنها لا تكون أول فاعل للبعوض وقد وافقنا على أن يتجمعة ذات الحركات
المستقيمة بإشارة إلى انحصار الإكبات في هذه الأجزاء وتوافقين من خفيف مطلق بخلاف
جهة تفرق كالإشارة إلى الخصر وهذان ذات الحركة المستقيمة الخفيفة وأما اقتياد
على أثره بل وسدنه بالما مطلق وأما ليس مطلق فإذن التفرع واجب وأما الفرق بين
المطلق والغير ليس مطلق فاعلم أن ذكر الشئ في الشفا بهن المنزلة المطلق هو الذي
وقطاعان يقول للزانية البعد من الزكز ويقطع طبعان يقف طاعة كزكز فيقول زكز
كلها والتشليل المطلق اعتبارا بذلك وأعمل الزكز بدعائه البعد من الزكز فإزاء البعد
الذي يمكن أن يحصل للأجسام المستقيمة للزكز ولذلك فسر الطوفان في الأجسام كلها
أولى الأجسام العنصرية والخفيف بالاختلاف في عين أحد الألفاظ بعد أن يقول في
كثرة السافرة المدة بين الزكز والحيط كحركة الجذبة إلى بائع الحيط وقد يبرهن بان
عن الحيط ولا يكون نائلا للزكبات مستغنيين كالحظ بعينه لما يفتنهم إلى أن يهتوا وادع
وهذا دلل المراد فانه يربس في الزكز يطوق على الماء والشافق الذي أذيق إلى الماء فيها
كانت الذئب ساقطة إلى الحيط فعد إلى الحيط تشليل وخفيف بالاختلاف هذا الوجه يربس
من الأول وليس فعد إلى الاعتبار في ذلك الزكز كونه مختلف عن غيره بالاعتبار الأول
لا يربس من الحيط طبعه وإن كان الفاضل الشاهج وأما قال خفيف ليس مطلق فاعلم
خفيف مضاف لتكون العنصرية حاصره ولكن متساوية للعنصرين المذكورين فان العنصر
المضاف لا يقع على الجسم إلا بالاعتبار آخر وأما قال خفيف مطلق كالنار فاعلم
فإنه خفيف مطلق لأن الأول في بيان حركات الإكبات كاف على أمر ما قاله في الإشارة
خفيف مطلق وكان مختلفا أن يكون مع النار غير أن هذا أيضا خفيف مطلق واحتاج
حينئذ إلى بيان مساواة ما قبل الآخر الفاضل الشاهج وهو أن المكان الواحد لا يفتن
جسمين لا يطبقان **فأقول** وإن كانت الحقيقة جميع الأجسام التي عندنا وجهه متشابهة
فعبارة الفاضل إلى واحد من هذه هذا بيان أنها التي يقول إليها الحركات وتكون

وہاں ان کی موت

والجوز الذي فيه هي اعم من الارضين فتمتد على قبايين القسم والارض عجب المايعات
وهي قمره وتلك اعم من بقايات الميطر على اطلالها والكيفيات اعراض والارض خاضت
ما كانت لها من قبل فلما انشاها من الارض **قوله** وايضا ما كان بها من العلم وما كانت
الطبع منقوشة من تلك النقي الطبعية **التي** قد ذكرنا ان اقران الطبعية بها ان الارض
والسكانات التي ذكرنا في هذا النوع ان الكيفيات المشقة والضعيفة التي
يكون الاستدلال الضعيف فيها احوالها في الكائنات منقوشة على القسم الذي فيه هي
على ان القسم الذي فيه هي اعم من بقاياتها في الكائنات والكميات
طبايعها وباعتبار كونها من **الطبع** وباعتبار كونها من الكيفيات في غيرها فهو
قوله واذا استخرجت لنفسها احوالها والافعال **قوله** قال الشيخ في الشفا وما كان اخرها
وقرب زمانها من احوالها وقالوا ان البساطة والاعتقبات وانفصل بعضها من بعض تأخر
ذلك ما الى ان يتخلص منها فكل واحد منها صوره الخاصة ولبت حينئذ صورة **قوله**
فصير لها حيزا واحدا وصورة واحدة فمن حصل ذلك القسم واما القسم الذي هو
منهم من حصل له صورة واحدة من الزمانيات فتقول هي انما كانت في الاطرار
ذلك المذهب والحي على ان لا يخرج حينئذ ما هو في المراج انما يكون بعد
تدبر الممنوعات باعيا **قوله** ان السحاب في كيفياتها انما كانت البقية من قواها متحدة
فيها كانت كهيئة سطح قوسا او قوسا مستديرا فاعلم ان هي **قوله** يريد
ما هي المراج فالعالم الذي خرجت وتماثلت فكل واحد منها في الارض
من حيث ان يتغير عن ذلك الاخر ان النفاذ كان متساويا على الانقسام الغالب
مفعول عن فلو من كان ثانيا خرجا من الغلوب غالبا على الغلوب وان حصل معا
كان الشيء الواحد اقل من اعماعه شي واحد وكلها على ان يتصل واحد منها
بعض من يتصل في كيفيته ولا يكون العكس لان الانقسام في القسم يتغير في الانقسام
والكيفية الصادق عنها اذا لمصلحة تافهة لعلها لا يتعكس الى ان يكون القسم ويتكسر
الكيفيات وهذا لا يتصل بالانقسام الكيفيات المتعددة المتغيرة في القسم
فصل منها كهيئة سطح مستوي في التماس احدها وتقسيمه الى اقسام

وَقَسَمَ

القول هو بوجوب الافعال المحيية والنباتية ثم بالاضافة الى انما هي في غير ذلك من غير ما
توجد في البدن ما انما انما في الشئ من الافعال النفسية في النفس لا في الاعضاء والادراك
لغرض ذلك في الفصل الواحد الفصل الاول في انما هي في غير ذلك من غير ما
الى الاستدلال بالبراهين في الفصل الاول في انما هي في غير ذلك من غير ما
الناس في انما هي في غير ذلك من غير ما
مشهور وهو ان يقال انكم قلتم ان المكبات انما هي في غير ذلك من غير ما
انما هي في غير ذلك من غير ما
القول انما هي في غير ذلك من غير ما
واجب انما هي في غير ذلك من غير ما
المزاج في غير ذلك من غير ما
الاسماء في غير ذلك من غير ما
والاصول في غير ذلك من غير ما
بالجملة في غير ذلك من غير ما
فانما هي في غير ذلك من غير ما
لذلك البدن في غير ذلك من غير ما
بل هو في غير ذلك من غير ما
في غير ذلك من غير ما
ما قاله في غير ذلك من غير ما
في انما هي في غير ذلك من غير ما
يكون بدنا في غير ذلك من غير ما
يختلف ما في غير ذلك من غير ما
فمن انما هي في غير ذلك من غير ما
غير بل هو في غير ذلك من غير ما

مكرر

وكيف كانت فانها فانما هي في غير ذلك من غير ما
لذلك في غير ذلك من غير ما
اخلاط في غير ذلك من غير ما
لغير ذلك من غير ما
المعدن في غير ذلك من غير ما
لغير ذلك من غير ما
فمن انما هي في غير ذلك من غير ما
وهذا في غير ذلك من غير ما
في غير ذلك من غير ما
منها في غير ذلك من غير ما
احوالها في غير ذلك من غير ما
ثم في غير ذلك من غير ما
الجوار في غير ذلك من غير ما
النباتية في غير ذلك من غير ما
عن ذلك في غير ذلك من غير ما
الحد من ذلك في غير ذلك من غير ما
المزاج في غير ذلك من غير ما
غير انما هي في غير ذلك من غير ما
الاول في غير ذلك من غير ما
وبالجملة في غير ذلك من غير ما
حاصل ان المزاج في غير ذلك من غير ما
الاشارة في غير ذلك من غير ما
الاشارة في غير ذلك من غير ما
المكرر في غير ذلك من غير ما

الطاهر

[illegible]

بار
اذن

فيها والعين بالخط معتبر في المذكر الصغر وما المذكر العارف في مخرج قري الأولى مذكر
الصغر وفتح شاشته كما لا تترك خيالات الحركات الظاهرة المتأخرة إليها والثانية
معينها بالخطوة في مخرجها لا مخرجها والثالثة المعتدلة في المخرج وتحت في مخرجها
باعتبارين والاعتبار الأول في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
حافظته في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الباطن لا تترك في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الظهي ان يترك في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الخط لا تترك في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
سجل في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
كانت خطه لا تترك في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الحاضر في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
وعمل في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
تلك في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
محتاج في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
وقد استأكل في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
المشرك في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
ان المخرج في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
لم يحد في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
زمانا في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
وتنقل في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
فلم يحد في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الحركات في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
وانا في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
على هذا الاستلال بان قال لا يجوز ان يكون اتصال الامتصاصات في المخرج بان يكون كل

نقل

نقل في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
ويروى في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
ثم في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
بهذه في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
يقضي في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
بعد في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
بان يثبت في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
مع في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
تأثير في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الخط في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
على في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
هوان في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
ومع في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
مع في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
الخط في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
لان في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
او كانت في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
عند في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
لا في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
للضد في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
عنها في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها
جزئ في مخرجها والثاني في مخرجها والثالث في مخرجها

بالضيق في ذلك الوجه الثاني استحقاق الصبر والذهول عن غير نسيان
النسيان يجب تقدير القيمة فان الاستحقاق حصول الصبر في التقدير والذهول
حصولها في الحقيقة دون الذكر والنسيان في الحقيقة وهذا ايضا غير مستلزم
الحصول في الحقيقة حاله الذهول يتحقق القول بان الادراك ليس حصول الصبر في
الذكر بل امر به وعلوه على هذا التقدير يحتمل ان يكون الصبر حاصله في الحقيقة
دائما والاستحقاق هو قول حصول ذلك الامر وايضا القوة العاقلة ليست لها حصة
مع انها تستحق وتزهد من غير نسيان وتنفق فان قامت حاطتها العقل (الفعال) قلنا
فليكن هو حاطها لئلا يشترط ايضا والجواب عندنا ما هو ان الادراك حصول الصبر
للذكر حصوله في الآلة والصبر في حالة الذهول غير حاصله للذكر وان كانت حاصلة في الآلة
والعقل الفعال المتعلق بالحق في غير ذاتها من الحواس فان كان يكون حاطها
للصبر المعقول دون الحواس وما قبله الشيخ بانه يتبين بكونه ان يكون حاطها
المرن في هذا العلم فاستدل لا يشترط على جودها مع وجودها على ان النسيان عند النسيان
الآخرة جسيمة وتقرى بانها لا تدرك بحس واحد من الحواس الظاهرة غير نسيان واحده من الحواس
فان لا تدرك بالحواس فكيف يكون في الآلة من حلاوة من قوة تدرك البياض والحلاوة معا بالآلة
يكون نسبت جميع الحواس الى تلك القوة فثبت واحدة وايضا كمال النفس لا تدرك على هذا
الحكم الا بقوة مدرك للجميع فانها ايضا لا تدرك على ذلك الا بقوة حاطة للجميع والافعال صبر
كل واحد من البياض والحلاوة عند الادراك الاخر والاشقات الية واعتراض الفاضل الشايع
بانه حكم على يد بانه نسيان وهو حكم على غير عرف فالحاكم يجب ان يكون كما هو يلزم من ذلك
يكون النفس التي هي مدرك للعمليات مدرك للعمليات والحواس انما تدرك بالادراك
لاحد هما بالآلة والاخر بغير الآلة قد ثبت والذي يدرك على احوال القول بالحس المتعلق على البنية
ان اذا دقت طعنا ان الذات من المبرمج الدماغ ولو جاز ذلك لجاز ان يقال ان البصر العقلي هو
واحد من البصر شيئا قلنا من البصر من احداهما بالعين والاخر بالادراك والذي يدرك على احوال
القول بالخيال ان انطباع ما يراه الانسان طوله غير في جزء من الدماغ فتشبه بالاختلاط
الصبر وانطباع كل واحد في جزء من غايه الصبر والجواب عن الاول ان ايضا بالآلة

بغير الفرق بين الفرق وتخييل الذوق وتعلم ان تخيل الذوق ليس في عقاب وهو الثاني
ان استحقاقا وحقق ذلك لقياس الامور الذهنية على الحسية **قوله** وايضا فان الحيل انما
ناظرة او غير ناظرة تدرك في الحواس في الحقيقة وحالها غير مستلزم لامتدادية
من طرف الحواس مثل ادراك الشاة معنى في الذوق غير محسوس وان ادراك الكبريت معنى في
النتيجة غير محسوس لانه غير متاخر كما يحكم الحس في ادراك هذه فذلك قول هذا انما وايضا
فذلك وعند كثير من الحيل انما العرف في تقطع هذه المعاني بعد حكم الحاكم بالحق في الحقيقة
للصبر **قوله** هذا بيان اثبات الوجه والحال فظننا ان الوجه قوة يدرك الحيل وان بها حاطة
لما تدرك الحواس لانه كما دلل الصانع والصدقة والمواظقة والمخاطبة من انشاء حواس غير
فادراك تلك المعاني والاعمال في غير قوة تدرك كما ذكرنا ما لم تدرك الحواس من ادراكها في
الحس المتعلق وبغيرها في الحيل انما الحواس لا تدرك على غير قوة الحس المتعلق وقولنا يستدل
على ذلك ايضا بان الانسان بما يخالف شيئا فيصنع حقا ما لم يدركه الحواس في انما يخالف
عقله في غير حقيقته وما لا يخالطه فانها بيان وبما يخالفها من القوى كما مر بها في الكلام
ظاهر ولا آفة **قوله** الفاضل الشايع الصداقة التوفيق بين ولا في كونه في كونه
بان يقال ان الحس انما يكون الكلي لا يدرك من انشاء حواس غيرية وكذا في حواس الصداقة
الكلي وايضا الاستيناس الذي تدركه الاشياء من حواسها في وقت ما بعد حروف ذلك
بغير الحس وكذا في قوله **قوله** وكل قوة من هذه القوى التي حواسها غيرية واستحقاق
فالاولى هي الحواس المتعلق بالاشياء ومطاسباتها والها الروح المعصوب في بادى عصب
لا سيما في مقدم الدماغ والثانية المسماة بالمصنوع في الخيال والها الروح المعصوب في الحيز
المتقدم لاسيما في الجانب الاخير **قوله** وكذا في الفتح من الحواس القوة التي تدرك في
يحل على الشيء فالتبيان من مقدم الدماغ قد لا تدرك من الدماغ قليلا ولم يثبت حواس
العصب والحاصل القوة الاجساد الاربعة الاول من الارواح السبعة التي هي اعضاء
التأثير من الدماغ وها هي ثمان تتلاقح في فتحة في الالهيون والحاصل القوة التي
هو الشعبة الاربعة من الاربعة الثالث الذي ثبت له المشي بين مقدم الدماغ ومن ثم
من ذلك قاعدة الدماغ وينفذ هذه الشعبة في فتحة في الفلك الاعلى الى اللسان والحاصل

ولولم تقسم نارم

وهو المصباح وهذا الثاني يعني عقدا مستقرا وهذه القوة تسمى عقدا بالفعل والذي يخرج
من الملكية إلى المقتل باسم من الميراث أيضا إلى الملكية بفعل الفعل وهذا الثاني
وهذه القوة تسمى القوة التي يجب رهاها في الاستقلال تلك الإرادة تنقسم إلى كونها
باعتبار كونها كإرادة بالقوة والى كونها كإرادة بالفعل والى كونهما معا أيضا يجب
الشدة والضعف فإذا كانا كإحدى الطرفين من القوة أو كإحدى الطرفين من الفعل أو كإحدى
القسمين وشبههما كانا كإحدى المقادير على الكثرة لا على الأقلية يكتب ولأن يكتب في بناء وقوع
الناسبة لتبطل ولو لم تكن عقدا حيويا لأن شيئا إذا كانا باليد أو بالكتابة في نفسها
عوض جميع الصور المستعارة لها وهي حاصله بل يجب اختصاص النوع وما يدخله من قوة
الناسبة للبرية من القوة تسمى عقدا بالملكية وهي ما يكون عند حصول العقل لا في
القول العلم ولا في يجب الاستعداد لتفصيل العقول الثانية التي هي العلم المكتسبة
وإرادة الناس تختلف في اختصاصها فهم من حيثها يشق ما انفصل إليها منها على وجه
تكرير شاذ في طلب تلك العقول وهما مصاحب الفكر ومنهم من يظفر بها مشددا
حركه أمامه شوق أو لضعف شوق وهما مصاحب الجسد ويكثر إرادة الضعفين ومما
المرتبة الأخيرة وقوة قدرية سمى إرادتها وأما قوة الناسبة للبرية الأخيرة فتسمى عقدا
بالفعل هي ما يكون عند إرادة على استصدار العقول الثانية بالفعل وقد أجد
الاشتراك بالفكر والجسد وهذه قوة النفس حصص تلك العقول بالفعل كإل
ها وهو المعنى بالفعل المستفاد لأنها مستقادة من عقلها في فروع الناس يخرجها
من جهة العقل الحيواني لا من جهة العقل المستفاد وكل ما يخرج من قوة العقل
فإنما يخرجها فيها قياس عقول الناس في استقادة العقول إلى العقل الفعالي أيضا
أصبا للحيوانات في مشاهدة الإرادة الشمس وفي بعض نسخ الكتاب يورد هكذا
وإن كانت القوة من ذلك فتسمى عقدا بالملكية مع الإرادة والحكمة والفاضل الشارح
لذلك جعل العقل بالملكية رتبة بعد الفكر والجسد وقيل القوة القدرية وذلك لما
شبهه برتبة التركيب في شجرة من شأنها وهو جود الإرادة بالملكية والفاضل
يقلد الجسد في ترتيبه أيضا ويقلد أن كانتا في جود الإرادة والفكر والناسخ

كانت كذا كانت المنة التي كانت بها في جانب القدر من قلة من جهة العجز عن العمل
اولا شيئا من الامور المحسوسة **اشارة** الى حاله الذي هو وسيله وتوسط المنة في
الحيات ان اشبهت النفس المستقيمة من الجوارح **وقوله** وهذا انما يكون ايضا
اذا اكتسبت ملكة الاتصال **اشارة** الى السبب الذي به يتصل حاله الذي هو وسيله
وقد كان لان النسيان في العقول الجارية لما كان في حال الصبر ثم من المحافظة وحيث لا
يكون ان يزول شي من العقل ليعمل في سبب الاختلاف في هذا ان الدهول انما يكون في
النفس ذات هيته يمكن بها من الاتصال بالعقل ليعمل في مشاهد ما يختص به اس
العقولات الخمسة فيكون في تلك الحسنة هي ملكة الاتصال والنسيان في ذلك الملكة منها
واعترضا في الفضائل الشايع سكره قد سبقت **اشارة** الى ما هو الجارية في العمل
هذا الكلام على وجه سبب ينفذ الحليم على النفس ولا يكون ذلك السبب محمدا
عالم فان كل شيء في حق النسيان يكون معهودا بذلك الاثر في العقل ايضا الذي هو
عنده على طوره في الاراد والصبر والمقادير مع عدم اعتقادها في العمل بسبب عجز
الذكورة في كل شيء من وسائط البرهان على كل شيء عاقل على ان ما يحضر النفس في
بعد الدهور عنها مشاهد ايها دليل على كونه موجهة بالفعل في ما هو حافظ لها **اشارة**
هذا الاتصال على طريقة معينة هي العقل البشري في وقته كاسية هي العقل بالملكة ووقته تامة
الاستعداد لها ان تفعل بالنفس لاجل الاشياء في حقها رت بكنة مستقيمة وهي المشاهدة
بالفعل لما طهرت الحلة لافعاله في الحسوس والمقتضيات في النفس هي العقل ليعمل
القابلية في النفس في ان يحصل لها ملكة الاتصال بها وان في غير العمل الموجهة هذه
الملكة في النفس لافعاله استعدادها لتقبل تلك الصور فلا شك ان الاستعداد لها في
شيئا فشيئا حتى يتم فان هذه الملكة في النفس التي هي استعدادها لتقبل تلك الصور ولا
شك ان الاستعداد ينبغي ان يكون على اي حال في تلك الملكة بالزاد وقد يكون في النفس
المرتبة المتقدمة التي هي العقل البشري في العقل بالملكة والعقل بالملك فاشارة الى
ان الحلة البعيدة هي الاولى بها وهي استعداد العام لاشياء في النفس على الثانية وهي
كاسية الاتصال لاشياء على العلم بالمقتضيات الاولى التي هي باقية العقول الثانية

الاشارة

والتي هي من الاشياء المستقيمة بالملكة المذكورة وانما لم يستعداد بها في العقل بالملكة
يجب حصول الصورة في هذا المقرب وهذا يدل على ان العقل بالملكة من طلبة بين العقل
التي لا في العقل بالفعل لا بين الصور والصور القديمة **اشارة** الى كونه تصرف النفس
في الحيات الحسية وفي العقل المستقيمة للثابت في الصورة والذاكرة في استخدام القوة الحسية
والملكة كسب النفس استعدادا في حقها من الجوارح لافعاله في انما سببها في حقها
ذلك مشاهد الحال وانما لها وهذه الصفات هي الخصائص للاستعداد التام للصورة
صورة في قلبه بهذا التصرف في حقها في العقل **اشارة** الى حصول الاتصال بالعقل ليعمل
في الفصل الماضي على سبيل الاجمال في ارباب يعين ويفعل كسب حيله في هذا الفصل
وهو على وجهين احدهما ان يكثر تصرف النفس في الحيات الحسية كسبها في زيد وعمر
وفي العقل المستقيمة كسبها هذه الصداقة وتلك الصداقة للثابت في الصورة والذاكرة لافعاله
ان تدركها النفس وتصرف فيها بانها فان النفس تدرك الحيات الحسية ولا تصرف فيها
بالفعل لافعاله بالاستعداد في القوة الهيولى في ذلك الجوارح بانها المستقيمة للقوة الحسية
المستقيمة فيها بانها في الشغل والاستعداد في العمل الشغل مع ذلك في الحيات الحسية فيمكن للنفس
تلك الصفات اعني المتكبر في الاختلاف في البرزخية استعدادا في حقها في الانسان في حقها
الصداقة الجارية بين من العمل في المادية على وجه المذكور في حقها العقل ليعمل في
لنا سبب ما بين كل على ميزانية تصف ذلك مشاهد الحال وانما لها فانها اذا احسنا بالبرزخية
تصرف في الحيات وهذه الصفات في البرزخية هي الخصائص للاستعداد التام للصورة
صورة في حقها من الحيات المستقيمة على تلك البرزخية لان تلك الصور لا تستعمل في البرزخية
للاستعداد بل في حقها العقل ليعمل في الحيات **اشارة** الى ان هذا الفصل في حقها
عقل على كسبها في الارزيم وكسبها في المزموم وبنا في حقها في كسبها في الجوارح والارزيم
واللزم وهذه حال النفس في المستقامة والتصديقات على قياها وانما تصادف
الفاضل الشايع على ذلك الملكة ظاهرة في هذا عند التامل فيها اعرضنا عنها عفاة
الاجاب **اشارة** ان اشتمت في ان ان تصفك ان الحق في العقل لا يرسم في قسم
ولا في حق وفيه فاسمع **اشارة** الى ان النفس الناطقة في الجوارح على ما قل في

احسن

ليس يجزى الجسمين في الجاهل بل في وضعه قال الفاضل الشارح ان اياهما المسألة
كانت بالقطر المتجه بالتيار والاولى لا تأخذ في انمايات الجهر المتعارفة بل انما انما انما
ليست جساما ولا جساما احتاج الى بيان ذلك فافترضنا ههنا واحدا لذلك وذكر
سائر الاربعة في القطر المذكور فافترضنا انما انما في هذا القطر انما انما انما
وكالاتها في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
تقدم عنها لانها من غير قطر قطر وكالات تقدم عنها في سطح الايات واما في قطر
التيه وان يجزى من جساما في غير قطر من المدن فيكون هناك فاصح كالاتها في الثانية
ولم يتجزى لبيان استنتاجها من جساما في قطر في انما انما انما انما انما انما
الثانية الباقية معها وكالات المدن في انما انما انما انما انما انما انما انما
في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
شيئا ما يجب ان يبين هناك **قوله** انما انما انما انما انما انما انما انما انما
لا يجب انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
البقية لكن الشئ المنقسم الى اكثر من قسمين لا يمكن ان يتجزى في غير قسمين
الاجزاء اصل كل واحد من الجاهل قد يكون بحيث لا يتجزى انما انما انما انما انما
بحيث يتحقق بالاولى هو الحال الذي لا يتجزى الى اجزاء متباينة في الوضع كالسواد المنقسم
الى جنس وفصل وكاشيا كثيرة في حال واحد معا كالسواد والمركبة فلا تأخذ في انما
بافتساما الى اجزاء من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
والثاني هو الحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالبلقة فانما تنقسم الى اجزاء
متباينة في الحال والوضع وانما الشئ الى اجزاء من القسمين بقدر الشئ غير المنقسم
قد تقارن كاشيا كثيرة لا تقارن كاشيا البقية والحال ايضا قد يكون بحيث لا يتجزى في انما
انقسام الحال وقد يكون بحيث يتجزى بالاولى هو الحال المنقسم الى اجزاء غير متباينة
في الوضع كالجسم المنقسم الى جنس وفصل او الى مواد متمايزة والحال الذي ينقسم الى
متباينة في الوضع ولكن لا تقارن في الحال من حيث هو ذلك الحال بل من حيث هو في طبيعة
اضرب كالحال فان القطر لا ينقسم بانفسا ملائها لا يتجزى من حيث هو قطر بل من حيث

هو متناه في السطح فان الشكل لا يحل من حيث هو سطح بل من حيث هو متناه في السطح
او اكثر من الجسم فان الحاذة التي هي لها فترتلا لا تقسم من حيث هو جسم بل من حيث
وجز جسم من سطح وضعه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
حيث هو مجموع والاشاف هو الحال الذي لا يتجزى من حيث هو في الشئ القابل
للقسم كالجسم الذي يحل في السواد والمركبة او القطار وانما الشئ الى قسمين الاجزاء
بقدر لكن الشئ المنقسم الى اكثر من قسمين لا يمكن ان يتجزى انما انما انما انما انما
عن ذكر القسم الاول انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وليس تقارن لبيان هذه القطار في انما انما انما انما انما انما انما انما انما
في الحقيقة من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
لها غير متناهية في الفصل من ذلك فانها لا تقارن في اكثر من قسمين متمايزين
بالفصل وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
تقارن من حيث لا يتجزى فاذن لا يتجزى في انما انما انما انما انما انما انما انما
لما فرغ من تمهيد اصل المذكور شرع في تقرير الجاهل وهو ان في الحقيقة من انما انما
منقسمه والاولى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
متناهية او غير متناهية وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بالفصل كالجسم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الطلب مع ان هذا الاختلاف في الحقيقة من غير ان يكون على اساسيات ومع انما انما
المذكر في المطلوب حاصل ان كل كثر في الفصل سواء كانت متناهية او غير متناهية
بالفصل من غير ذلك لان الكثرة عبارة عن الاحاد فان ثبت ان في الحقيقة من انما
هو واحد فانما تقارن من حيث هو واحد فانما تقارن من حيث لا يتجزى بمعنى ان عقل
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
اضرب من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الحال المقبول من حيث هو واحد وهو **قوله** انما انما انما انما انما انما انما
في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

قولوا اما الصور الحسية والاني فتعتمد على الصور العقلية لا على الذات بل على ما يشبهها في
مقاديرها في ذاتها لا في كونها في ذاتها بل في كونها في ذاتها بل في كونها في ذاتها بل في كونها في ذاتها
لما في من بيان امتناع حلول الصور العقلية في الجسم وما يتصور من وجوب حلول
الصور العقلية في الجسم لا في ذاتها بل في كونها في ذاتها بل في كونها في ذاتها بل في كونها في ذاتها
مثلا ونحوها فلا بد من ان لا يحل الصور العقلية في الجسم بل في كونها في ذاتها بل في كونها في ذاتها
ما دونه كالحيات والافان والفرقات صورها العقلية التي تدرك في مادة اوجدها على
اليسر فيها وكذلك اليسر في فهمها بيان بالوضع وايضا في كونها على صفة مخصوص بها
وتكون احدها في جهة من الجهات غير جهة الافان في جهة مادته فانها وتلك
اللاخطرة فتنتهي الى ان يكون رسمها الحسي ورسمها العقلي في ذاتها وضع وقهر الانسا
اي في شواذ ما في الارام هو الاثر الاصل في الارام وهو المحسوس من ان لا يحس
انما يثير الشئ والاشياء هي الخلق اعني احوال النفس الذي يحصل من الطامع في
الشئ الذي يطير ولذلك يسمى اللوح الذي يغير به الياد ريشا وهو الجدار
اولا ان صورها منطبعة في الغياض من طامع هو المدرك بالحس وفي قول الشيخ
ما حفظه النفس لصور الحسية والخيالية تصحيح ما ذكره ان النفس لها بظهوره بطلان
قول من ادعى على انه لا يقول بذلك **فان** هذا هو الفاضل الشارح بان الصور العقلية
في النفس الجزئية ليست مجردة مكررة فتسبق ذكره وقوله للرجح ان الصور العقلية
مجردة عن اللاحق لكان كافي في بيان تجرد النفس لا في حقد فتقول كل حال في تجرد
فمجرد وضع وكل في وضع فليس مجردا عن اللوح والصور العقلية مجردة في ليست
بجالت في تجرد ليس بغيره في الحجة المذكورة لان حجة حجة على طلبه لا تنافي في حجة اخرى
عليه والشيخ قد اورد تلك الحجة ايضا في اكثر كتب حتى المحقق الموسوي بصيرت الحكمة لكنه
اورد على وجه اقرب ما ذكره هذا الفاضل وذلك انه اورد هذا هذا الصور
العقلية ليست بذات وضع وكل حال في جسم فهو في وضع وانما اختار ههنا الحجة
المذكورة التي هي في انما الجسم العقول الواحد ليس ينقسم والجسم ينقسم لان ارجح
كون الصور العقلية جسمانية فثبتها على وجه اخر كما اشار اليه وما اعترضه المستغنى

من الشئ او الزمان وهذان البدوي غير ذات جسم وقد حكمه بانطباع الحسنة والمقدار فيها
فلا يجوز انطباع الحسنة في النفس لا في الجوارح عند ان البدوي انما يتحصل من مجرد
ذات وضع وذلك لانطباع النفس لا يجوز ان تصير ذات وضع التبره وقوله ههنا
ما ذكره في مقتضى كون الصور الحسية والخيالية جسمانية لكنها لا يتحقق كون الجسمانية
جسمانية والجسمانية انهم لم يتسكروا في ذلك بهذا الجمل بغيرها **وهو** **قريب**
او لعل قول ان الصور العقلية قد تنقسم باضافته وانما معنى ذلك انها قسمه المعنى
الجسماني والخيالي بالصور العقلية والمعنوية المعنى الجسماني بالصور العقلية المصنفة
فانهم في هذا الفصل هو الاحتمال الثاني من الاحتمالين المذكورين وهذان
ينقسم الصور العقلية الى جزئيات اما واعلم ان قسمه الكل الى جزئيات انما يكون
باضافته وانما معنى ذلك هو ان تلك الزوايا تكون اما مقترنة بالماهيات الجزئيات
او غير مقترنة فان كانت مقترنة كانت فصولا وكانت القسمية بها كانت القسمية المعنى
الجسماني والخيالي بالصور العقلية المصنفة كقسمه الجليان باضافته التام في غير ذلك
اليسر لا انسان وغيره وان لم تكن مقترنة كانت خصيات ولا يخفى اما ان يكون
الحاصل مضافا اليها لان لكل واحد لا يشك في ان يكون فان كانت القسمية بها
قسمه المعنى الجسماني والخيالي بالصور العقلية المصنفة كقسمه الانسان بالسواد في
البياض والانسوان والبيضان وان لم يكن قاطبا لا يشك في ان كانت القسمية بها المعنى
الجسماني الواحد بالعوارض الجزئية المستحصنة وانما يذكر الشيخ هذا القسم لان الحاصل فيه
لا يكون معقولا بل يكون محسوسا **قوله** انه قد يجزئ ذلك ولكن يكون في الحقا وكل على
يجعله صورته افرق ليس جزا من الصور الاول فان العقل الجسماني والشئ ينقسم ذاته
في عقوليت الى عقولات فردية وهنالك يكون مجموعها حاصل العقل الواحد الجسماني
اما النوعي ولا يكون شبيها الى العقل الواحد المتقسم فيجب الاجتهاد بل في نسبة الجزئيات
والزوايا العقل العقل الواحد البسيط الذي سبق تعرضنا لتقسيمه فقلنا ان وجهه
غير الوجه الذي تشكل بالاول من قبول القسم الى المتشابهات وان كان كل واحد من
هو اول بان يكون البسيط الذي شكله من انما فيه هذا هو التنبية على مقتضى الموضوع

وهو ان هذه القوة مجردة عن ان تقع في العجز بخلاف القوة المتحركة التي لا يكون فيها عجز
بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز
ليس لها حاصل بل هي القوة التي لا يكون فيها عجز بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز
معتقولة في حقها لا في حقها بل هي القوة التي لا يكون فيها عجز بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز
التي لا يكون فيها عجز بل هي القوة التي لا يكون فيها عجز بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز
وايضاً لا يكون فيها عجز بل هي القوة التي لا يكون فيها عجز بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز
بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز بل هي تركيب تلك القوة التي لا يكون فيها عجز
تحتلها من جهة كالجسم والفضل لان كماله لا يكون في جهة واحدة بل هو في جهة واحدة
اجزاء متناهية كالجسم وكان كماله لا يكون في جهة واحدة بل هو في جهة واحدة
البسيط الذي لا يكون فيه عجز بل هو في جهة واحدة بل هو في جهة واحدة
فان يعقل بالقوة القريبة من الفضل ان يعقل ذلك فقل ان يعقل شيئاً فقل ان يعقل
ذاته بل هو في جهة واحدة بل هو في جهة واحدة بل هو في جهة واحدة
فقل ان يعقل شيئاً فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
بالقوة القريبة من الفضل فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
وقد يرى ان يعقل بالفضل وهو الذي يتصور ان يكون له العاقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
ان كل شيء يعقل شيئاً فقل ان يعقل بالفضل فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
لذلك الشيء هو حصوله في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
لذلك ان حصوله في الشيء لا يكون من حصول ذلك الحصول انما هو حصوله في ذاته فقل ان يعقل ذاته
الشأن يستدرك قول الشيخ ان يعقل بالفضل فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
ليس في شأنه بل هو في شأنه فقل ان يعقل بالفضل فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
فان يكون ان يعقل بالفضل فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
الادكان العام يتبع على الادكانات البعيدة حتى على انهم لم يجدوا من غيرهم فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
الشيء من القوة وهذا الوضع وغيره بالقوة القريبة من القوة والادكان تعقل الشيء فتعقل
على حصوله في ذلك التعقل من التعقل بالقوة القريبة من القوة فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته

وكون التعقل بحيث يجب ان يكون له بالفعل ما يكون له في القوة ليس هو في القوة بل هو في القوة
فهو صفة الغنى وقال الفاضل الشارح ان يدعي ان ادكان الغنى في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
عقله في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
علمه في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
واما الشئ في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
فلان يعقل شيئاً فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
معتقولة في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
يبين ان كل معقول في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
ان يعقل معقولاً في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
الغير لا يشع ان يعقل معقولاً في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
ما يعقل في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
بالفعل والفضل ان كل معقول في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
الاحتياج الى هذا الشرط ما يستدرك في الفصل الثاني من التعقل فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
ممنوع في الوجهين فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
ان معارضة المادة ولو احتجوا ما يقتضيه كون الشيء معقولاً وانما يقتضيه حصوله في ذاته فقل ان يعقل ذاته
شيء يكون في الوجهين فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
الحكم المذكور يقال من حيث الشيء ومن حيث كونه في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
العقل في الجدة فانها لا تعقل الا ذاتها فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
بذاتها فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
لها بالادكان وفي ضمن ذلك امكان تعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
غيره لم يتبع على تلك الحقيقة بحسب ذاتها ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
بالادكان فان معنى التعقل حصوله في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته
لان تعقل غيره يستلزم تعقله في ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته فقل ان يعقل ذاته

ۛ حرر العاقل در

من دليل على كراهة تاذن بعضنا لبعض على اعادة حق غيره على كل من كان عليه فانه يجب ان يعقل
كل الاشياء والمجواب ان المطلوب ههنا اثبات العاقل على ايدى من جرحه وان كان
فيه حجة مقارنته لاعتدال احد الجانبين لا اثبات حجة تقتضي اكل الاشياء كلها من فسخ الامر في حق
ههنا ليس فيه فقر كراهية حجة ثم قد وان سلمنا ذلك فقلنا ان حجة المقارنة تكون
في الخارج ولا يلزم ان يكون مشروطا بان تكون في النفس فلو لم ينفذ حجة المقارنة على
حصول الجزم في النفس لم يتأخر حصول الشيء من جرحه فاعطاه ان المقارنة جرحية في ذلك المزمع
مقارنة لكل المحل ومقارنة لكل الحال ومقارنة لاصحابه في الاثر واللام في حجة الحكم
ينبغي واحدا على حجة الحكم بان الانواع على فان العرض يجب ان يقارن في مقارنته للملأ
الحكم في نفس ذلك والصورة في احوالها باليسر واذا ثبت ذلك كان ترفيع حجة مقارنته
الجزم في حقها من ثبوت الجزم على حصول الجزم في العاقل الذي هو مقارنته لاجزاء الحكم في حجة
وجرحه على وجه نوع اخر واللام في حجة ذلك قد يستبدل بان يكون احدا من مقتضى
الاجزاء لكن لا يلزم من حجة جرحه نوعين من المقارنة في حجة النوع الثالث الذي لا يتصور يقتل
الجزم اذ لا يلزم ان يحصل نوع من المقارنة في ذلك الذي لا يلزم عليه المقارنة
مطلقا من حيث الماهية لكنه قد وهو كافي في مقارنته الجزم قد وان سلمنا ان هذه
الانواع متساوية في الماهية لكن لا يلزم من حجة حكم على ماهية عندنا في الذهن حجة عليها
وفي الخارج فان الانسان الذي يحتاج الى موضوع بخلاف الخارج والما جرحه حاسم في ذلك
بخلاف الذهن والمجواب ان اعتبار حصول الانسان في الذهن من حيث هو ماهية
الانسان غير اعتبار حصوله في الذهن من حيث هو صورة ذهنية كما ترى فان الاول هو
قتل الانسان والثاني هو الصورة المتعمدة للانسان وهي مما تجارة لقتل مثل الاول
والثاني اذ الحكم على الانسان بالاعتبار الاول واجب ان يطالب بالخارج واللا يثبت في الوثوق
عن احكام العقل باحكامها اعتبارا لثالث المبحث ان يطالب بالخارج لان الحكم على الانسان
الخارج بحكم العقل الذي هو من ههنا الحكم بحجة مقارنته الجزم في حق هو صورة ذهنية
بل من حيث ماهية ثم قد وان سلمنا الصحة في الخارج في الحكم بالجزم ان يكون في الخارج مانع
من وجود الحكم كالموجود في حق الانسان يصح عليها من حيث الماهية لانه ليس بضرر لفضل المنزل الا ان

الافضل فلما لم يطول الكلام فيه فكيف في الحق الحق النقي وهو جلي لسانا آخر
فقد بره ان يقال الحق المشترك للجنس كالمثل ان شاذ اذا كان مقارنا للفصل كالناطق
لم يكن مستقلا لثمة الفصل اخر كالحبال واذا جاز ذلك فلم لا يجوز ان تكون الماهية
المعتدلة عند كنهها قائمة بذاتها غير مستعدة للمقارنة وان كان عند كنهها قائمة بالقوة
الحافظة مستعدة لها والجواب ان الحق للجنس من حيث طبيعة الجنس مستعدة
لكل واحد واحد من الفصول التي تافها من مقارنته بغيره لوجوده بمجمل لا بجزءه فان
لعضو كالحبال مثلا خرج من الفصل فخرج منها ما هو كالناطق بسبقه فقوم الحق
للجنس بمجمل فوجها واخرجه بذلك عن كونه طبيعة غير محصلة مستعدة لمقارنته
الفصول في ذلك الاستعداد بوجوه هذا المانع لا يمكنه على طبيعة الجنس بل
والدعوى تلك الطبيعة فهو مستعدة لمقارنته الفصل مادامت طبيعة الجنس قائمة
واذا كان حال الجنس الذي لا يحصل بوجوهه الا بالمقارنة كذلك فكيف يكون حال
الانواع المستعدة عن المقارنة في كنهها مستعدة لمقارنته اعراض الحق
شيء غير محتاج اليه لولا ان يكون الانواع باقتضاء الاستعداد مادامت على طائفة التو
اولى من الاجزاء ولما كانت الماهية الحقيقية التي يغنى في قسمتها فوجوه مستعدة
عن مقارنته سائر العقول فوجوه استلزام استعداد مقارنتها نجيب الذات بجميع
الاحوال والى من غيرها **تبيين** انك اذا حصلت ما اقبلت لك علمتان كل شيء من
شأن ان يصير حقيقة معقولة وهو قائم الذات فانه من شأنه ان يقبل ان لا يكون ذلك
ان يكون من شأنه ان يقبل ذاته هذا ظاهر وهو ذكر لما بينت في الفصل المتقدم
قول وكل ما من شأنه ان يجبل ما من شأنه ان يكون من شأنه ان يقبل ذاته فوجوه
لما يقبل ذاته وهذا وكل ما يكون من هذا القبيل غير جائز للتغير والتبدل
قد بينت فيما مضى ان الماهيات المعقولة اما تكون مجردة عن اللوح العرفي غير متغيرة
الا لما يلزم ذاتها فانها فان كان منها مجردة بنفسه وباحواله لا يتغير بها العقل الا
كالمعقول الفاعلة وما قبلها كان من شأنه ان يجبل ما من شأنه ان يكون الحق
لما من شأنه ان يكون الاذات لا يكون هناك مانع وما يقتضيه ذات الشيء ولا يمتنع

ما من يكون لاحماله واجبا مادامت الذات باقية وما يجب بحسب الذات بدومها
وتبين ان غير يقبل فاذن يجب ان يكون ما هو كذلك مقولا على ان لا يمتنع
ان يكون مقولا وما كان مجردا بنفسه فوجوه باحواله كالتو من المقارنة بالذات
التي ترافقها بالحق في الماديات لا يكون من شأنه ان يجبل ما من شأنه ان يكون
ما من شأنه ان يجبل بل يجب من ذلك ما يكون مستحيما لاسبابه ويتبع ما يقتضيه بعضها
وهنا قد تم الدار في ادراك النفس ونحو الكثرة في كنهها **تبيين** الخطأ في ذلك
عن النفس **تبيين** لعلك الان تشبه ان تجمع كل ما في القوى النفسانية التي
عنها افعال وحركات فليكن هذه الفصول من هذا القبيل **وهنا** نطاول **شارة**
اما حركات حفظ البدن وتمايلها فوجوه ذات في مادة الغذاء ويرد ان يشير الى
الحركات النفسية الى النفس البشرية التي تفعل افعالها من غير ارادة والمال
الوجوه باقية تلك الافعال وهي التي يسميها الأطباء قوى طبيعية واعلم ان النفس
انما تقتضي على البدن الرتبة بحسب اقرب اجزائها من الاعتدال وبعدها عنه كما
ولا بد في الانجبة المعتدلة من اجزاء حارة وبالطبع وتبعها ايضا من كل نفس كيفية
فاعلة مناسبة للبيئة تكون الذل في افعالها وحارمة لغزها وهي الحرارة العرفية
فالحرارة انما تقبل ان على تحليل الطوابع الموجودة في البدن المركب وتعاونها على
ذلك الحرارة العرفية من خارج فاذن لا شيء يصير به الا بالتحليل منه لسند المراج
بسببه وبطل استعداد المخرج اتصال النفس به فسد التركيب فالعناية الالهية
جعلت النفس ذات قوة تتخذ ما يشبه بدنها المركب بالحق وتقبله الا ان يشاء الفعل
وتضيفه اليه بل اعطيت به قوة لا تتخذ ذات نفسا رضية عنها ثم لما كانت
الاستعدادات متداخلة الى الانكسار ولم يكن من شأن القوى الحسية ان تشير
على الاتيان احوالها كسبها في مياها وكانت العناية الالهية مستقيمة للطائفة
دائما فقد بقاءها بتأثير الاشارة ما بين الاستعداد واجتماع اجزائه لبعده من
الاعتدال والسفوف عجزه راجع في سبيل التولد وما فيها اقتضت ذلك لقرينه من
الاعتدال والحق عجزه راجع في سبيل التولد وجعلت نفسا لا تخرق قوة غيرة

من المادة التي تحصلها الفاذية بما يجعلها مادة تحصل آخر من نوعه ولما كانت المادة
التي لا تتولد لها الفاذية اقل من المادة التي لا تحصل لها الفاذية من حيث حصول
النفس المدبرة لها ذات قوة تضيف من المادة التي تحصلها الفاذية شيئا فشيئا لا يملك
المتولد فيزيد بها مقدارها في الاقطار على تناسب بطرق اشخاص ذلك النوع الى ان يتم
الشخص فاذا انفس النسيان التي انما تكون ذات تلك قوة فيحفظها الشخص اذا كان
كاملا وقطعه مع ذلك اذا كان ناقصا ويستبقى النوع بتلك مثل وهي المساءة بالفاذية
التي هي والمادة التي لا تظهر من ذلك ان الفاعل جميع هذه القوى انما تنصرف في مادة
الغذاء **قوله** الجبال والاشجار هي من مادة الجبال ما يتصل **قوله** اشارت الى غاية فضل الفاذية **قوله**
وليكون مع ذلك زيادة في النفس على تناسب متصرف في حفظها في اجزاء النفس في الاقطار
يتم بالغا **قوله** اشارت الى غاية فضل النفس **قوله** او المختار من ذلك فضل بيده مادة
منها الشخص **قوله** اشارت الى غاية فضل المادة **قوله** وهذه تلك الفاعل تلك **قوله** اشارت
الى الاستدلال بوجوب الاتصال على وجود القوى **قوله** اولها الفاذية وتقدمها الفاذية
للفعال والماسكة للجزء **قوله** ان تصدقها خادمة المربية ماله باهية للفضل **قوله** اشارت الى ان
الفاذية على الباقية لتقدم عليها على انما والاشجار منها الاربع بحسب الاتصال الاربعة
على الترتيب الذي ذكره **قوله** والثانية القوة النفسية الى حال الشئ **قوله** لما كان الاناء
المتولد بها محميين من القوة المادة المتولد بتجديدها والتصرف فيها وكان الاناء اقل
يتعلق باكمال الشخص وانما الصحيح المتولد بالمثل يكون الشخص من جهة الفناء فيقال لا يهتد
على التزايد بعض التقدم والفاذية تقدم هذه القوة في حصول المادة **قوله** فان الاناء
غير الاناء **قوله** النفس والسمن يشتركان في شئ واحد وهو الايدياد الطبيعي للذات
مادة الغذاء اليه وفيه قان باشياء منها تناسب في الاقطار ومنها طلب غاية ما يقصد
الطعم ومنها الاختصاص في وقت معين فالعقل يحسن جميعها والسمن يحسن احيانا
فيها ويرافقه احيانا والذوق يميل فيقايله الفهم والحل يميل الى السمن **قوله** والثالثة
القوة المدبرة للمثل وينتفع بعد الفاعل القويين مستخدمة لها **قوله** هذه القوى تنقسم
لثلاثة من مولاته ويصنف في المولات تنقسم الى ثمانية من مولاته ومفصلة الى اربع

او غير مختلفة كالأعضاء وهي التي تدعى مولاته بالقياس الى التي تغير لغيره خادمة للفاذية
والفاذية والنفسية فتكون المولات كاتمة **قوله** لكن الثانية تفتت او الفاذية في اولها
تفتت على تجسيم متدا ركز ما يتصل بصلة الحية كثره **قوله** الاخرى التي فيها فعل الحية فيما فضل
عن الغذاء ثم يخرج من ذلك كبر البنية وزيادة الحاجة لشدة الفكر والطوابير الاصلية الصالحة
لتغذية الحرارة العززية فيصير ما يحصل مساويا ما يتصل بحقيقة النفس **قوله** ثم يفتت
المولات مائة فتفتت ايضا عند القرب من تمام العززية فيفتت النفس لتولد فيفتت المولات
او حينا يقال القوت عند مائة من الدهر يفتح للمع وضحه وكسر او حينا وبهذه فاذية
الفاذية عن ايراد بدل ما يتصل بحسب الفصل فيفتت المولات فيه وانما في الزمان بحسب
الاختلاف في المراتب فصار المادة غير مستعدة لذلك وقتت المولات ايضا **قوله** ويتبع
الفاذية حالة الان تقبض فيحصل الاجزاء **قوله** انما يحصل الاجزاء عند عجز عن ايراد البدل المستعمل
الاجزاء وانما في الزمان عن الاعمال فانظر المولات العززية لعدم غذائها ووجودها
يصادفها **قوله** ولما للكرات الاختيارية فيكون شئ منسابة **قوله** يريد ان يشير الى المولات
المنسوبة الى النفس الحيوانية التي تفعلها الاختلافية بالارادة والى ما ياد بالكرات الاختيارية
هي التي تقدم عن شئ يقدر على الفعل والترك وينسبها الى حجب ارادة ترجيح
احدهما وانما قال هذه المولات اشياء منسابة لانها في النفس الارضية تقدم بما يصدر
عند الاتصال النباتية من غير عكس واعمال هذه المولات مبادوا بهية مرتبة اقل
عن المولات هو القوة المدركة وهي الحيات الى الدهم والحيوان والفعل العلوي مستطاعا
في الانسان ولها قوة الشوق فانها تنبض عن القوة المدركة وتشتبب في شوق نحو
طلب انما تنبض عن اذك الملائمة في الشوق الذي الذي انما او انما او انما او انما او
غير طابق ونسقي شوق في شوق نحو دفع وغلبة انما تنبض عن اذك منافاة في الشوق
المكروه او الفاضل وتسمى ضمنا ومعارضة هذه القوة المدركة ظاهرة وكان الرقيب
في القوى المدركة الحيوانية هو الدهم فالرئيس في القوى المدركة هذه القوة وليكن
الاجزاء وهو العزم الذي يخرج بعد التردد في الفعل والترك وهو المسمى بالارادة والكرات
ويدل على معارضة الشوق كون الانسان يريد انساو لا لا يشبهه وكما هو التاويل

وعند وجود هذا الاجماع يرتفع احد طرفي الفصل والذكر اللذين يتساوى في قسمها الى القادر
عليها وبهذا القوة المنتهية في سائر العضل الحركة للعضلة ويدل على معانيها السائر الى
كون الانسان المشفق العاقل غير قادر على ان يعاينه وكون القادر على ذلك فيقسم
ولا عاقل وهو المبادى القوية للحيات وفيها التسليم للعضل وارسالها ويساوي الفصل
والذكر بالنسبة اليها **وقوله** ولها سبعا اذ لم يجمع اشارته الى الاجماع المذكور **وقوله**
مدعنا ومنفصل عن خيال وروهم او عقل اشارته الى المبادى الجيدة **وقوله** تنبش عنها
قوة عضوية واقعة للعضل واقعة شهوانية حيالية للضروري والنافع للغير انبش اشارته
الى القوة الشوقية المتوسطة بين القوى المدركة والاجماع **وقوله** فليطبع ذلك ما انبش في
العضل من القوة المدركة لما ذكره في تلك الاثر اشارته الى المبادى القوية المدركة
وقوله فليطبع ذلك اشارته الى ان هذه القوى انما تطبع الاجماع وتلك الاثر اشارته الى
المبادى الشوقية التي فان الحركة بالحيثية هي هذه والباقية امة ولما ذكر كون
الشوق متبعا عن القوى المدركة وكون القوى مطبوعة للاجماع استغنى عن ذكر
الترتيب وعن ذكر اسناد الاجماع الى الشوق **اشارته** ليعلم الذي في طبعه انه من سبعة
فان حركاته من الحركات النفسانية دون الطبيعية والاولى ان يكون واحدة يميل
بالطبع عما يميل اليه بالطبع ويكون طابعا بحركته وضعا ما بالطبع في موضعه وهو قال
له هارب منه بالطبع ومن الحال ان يكون المطلوب بالطبع متركا بالطبع او المهرب
منه بالطبع مقصودا بالطبع بل قد يكون ذلك في الارادة لتصوره في غير ما هو جليته
الحيات فتد بان ان حركته نفسانية ارادية **يريد** بيان كون الحركات الستة
الفلكية صادرة عن نفس فلكية لا عن طبيعة والنفس الفلكية هي التي تصيد عنها
افعال غير متخلصة بالارادة الطبيعية هي التي يصيد عنها غير متخلصة من غير ارادة فالقادر
بينها هي حرة الارادة وعدوها وعاود الارادة لا يطلب شيئا يتركه ولا يترك شيئا
يلتزمه وواحد هذا بما يفعل ذلك لتصوره في غير موضع لذلك الاختلاف ولما
كانت المستندة طالبة للحدود وواضحة مركزها وهادية عن حدود وواضحة مركزها
لم يكن ان تكون طبيعية فاذا كان هي نفسانية ولما لم يحتل ان تكون قسرية لان القوة

اضالة

حركة صادرة عن سبعة برطباعي لا عن شئ خارج عن ذات الحرك والافعال الكتاب
ظاهرة **مقتضى** الحق للمشي الى شئ يتجه الارادة الحسية والعقل العقلي الى شئ
الارادة العقلية فكل حق يميل على كثير فيقسم فهو على سواء كان معتبرا او احاد شخصي
كقولك والاراد او غير معتبر كقولك الانسان هذه مقدمة لا ثبات للنفس الفلكية
وتشتغل على حكمين احدهما ان الارادة التي تطلب معنى حسي اقلها ودي هذه القوة
شال ارادة حسية اي متعلقة بشئ محسوس والارادة التي تطلب معنى عقليا اقلها **الطبيعية**
مطلقة مثلا ارادة عقلية اي متعلقة بشئ معقول فالارادة اما حسية واما عقلية
والثاني ان الحق الذي يميل على كثير فيقسم سواء كان معتبرا او احاد شخصي كقولك
او لم يكن كالانسان فهو حق على كل واحد فيكونه عقليا اقلها بالشخص والما يقيد
بقوله غير محسوس لان الحق الذي يطلق على كثيرين وما كان جزئيا كقولك اكل واحد
من هؤلاء الناس اشارته الى العدد كثير من الناس المتعينين والحكماء انما ظاهر ان
اشارته حركة الجسم الاول بالارادة ليست لنفس المدركة فانها ليست من الكالات
الحسية ولا العقلية وانما تطلب اغنيها **يريد** بيان ان نفس تلك القوى قد
عنها الحركة المستندة ذات ارادة عقلية كالنفس الانسانية وانما حصل الجسم
بالذكر لا في الفاعل الثاني اقام الدهان على جرحه وعلو كنهه فاحركه مستندة
على استماع سائر انواع الحركات عليه ولم يترخص اسارا لانها فكل الحركة لا يمكن
ان يقضيها لانها تمارك قار الذات بحسب طبيعة او ارادة او غير ذلك لان مقتضى
الشوق يدوم يدوم ولا يفر له في ذاته لا يمكن ان يدوم يدوم شئ له قار الحرك
القار انما يقضيها لانها تمارك بل الشوق اخر يحصل به ويكون ما يقضيها لانها تمارك
هو ذلك الشوق لا الحركة فاذا كانت الحركة ليست من الكالات المطلوبة لانها وقوام
في قهره الحركتها كمال سبيل اولها بالحق من حيث هو بالحق لاينا قفس ما ذكرناه
لان مقتضى كمالها النفس الى الاول هو كمالها الى الثاني هو ايضا دا على غير ما غير
مطلوبة لانها تمارك هذا قفسه **قد ذكرنا** ان الارادة اما حسية واما عقلية
والحركة ليست من الكالات المطلوبة لانها لا تحجب الحس كما تحجب العقل فاذا

حركة الجبر لا ارادة ليست لنفس الحركة **قوله** ولعل لا ارادة الا الوضع المعين
موجبه بل وضع معين فوضع معين بل وضع معين على قول الارادة عقلية **قوله** فاعلم
انما بين معين ابر وضع معين او كيف اريد ذلك والارادة انما تطالب شيئا يكون حصوله
لها الارادة لا حصوله بل كانت احدا في الحركات متممة على الجبر لا ارادة الارادة العقلية
على ما ذكرنا في النظم الثاني فليس لا ارادة الارادة الا الوضع المعين الذي يطالب بالحركة
والطبيب يتبع ان يكون حاصله للطالب جلالا كونه طابا فان الوضع المعين الذي
تطلبه تلك الارادة ليس معين موجبه بل معين مفروض بوضعه الارادة ويطلبه بالارادة
والعقيد لا يتبع في القضية لان كل واحد من كل علم مع كل علمين يتنازع به عن سائر
ذلك الكلي فان الوضع المعين المفروض لا يجب ان يكون جزئيا بل هو ما جاز في ما كمالها بالضرورة
فانما حصل وقت الحركة الجزئية الموجهة اليه عنه ولكن حركة الجبر لا ارادة التي هي
الموجهة الزمان يتبع ان تقتضى فان مطلوب الارادة الجبر لا ارادة هو وضع معين وهو
كلي وقصده بالوجه الجزئي الواحد لا يترتب عليه كماله في المقدمه وايضا الارادة الموجهة
للمراد كلي عقلية على ما ترابها في المقدمه فان ارادة الجبر التي هي سائر حركة الارادة العقلية
عقلية **قوله** تحت هذا من الظاهر من مذهب المشايخ ان ما يشترط في العقل
نفس جسيمة هي هي في الطبيعة في مادته وان الوجه الجزئي عن مادته التي لا تشكك
به نفسه هو عقله بها لا يشترط بالشئ قد استدل بما ذكره على ان المباشرة في
ارادة عقلية وقد قرر فيما مضى ان القوى الجبرانية ليس بها ان عقله وان العقل
القوي بها ان يجب ما من شأنه ليس من شأنه ان يباشرة بالكون فان وجب
ان يكون للعقل نفس عاقله كالنفس العقلية لا نفسانية من شأنه ان العقل
وما يشترط بالكون ان الارادة عقلية ولا تصدق عنها الحركة المستندة لكن لما كان
ذلك مخالفا للجبرية منهم لا يصح الشرح واما ما ذكرنا لا يقوله ويقتضيه هذا القول
الشامخ وذكرنا ان الشئ في هذه المسئلة في هذا الكتاب في موضع وذكر في جميعها
ان ههنا سائر الكمال في العقل في هذه المسئلة في الموضع الرابع فالاول في هذا الموضع
الثاني في الفصل العاشر من الفصل السادس حيث قال ولما فصل السام فهو صاحب

ارادة جزئية او صاحب ارادة كلية متعلق بالمالا لا بأس بالاشتغال ان كان وفيه سر
والناقص في الفصل الرابع عشر من ذلك النظم من عقل في كيفية ذنب النفس العقلية
وانت اذ اطلعت على الجواهر في الارواح المبراهن في الموضع الرابع من الفصل الخامس من
النظم العاشر فانه قال هناك ثم ان كان ما يلوح ضرب من النظر مستور لا ينبغي ان يكون
في الحكمة المتعالية ان ما جاء بالعقل المتعالي في قوله كما المبادر نفسا طاهرة غير متطبعة
في مودها بل طاهرة مائة كما لا ينفك سماع ابداننا في هذا الموضع صرح بحقيقة ذلك السر
قوله الارواح لا ينفك من شئ مخصوص جزئي فانه لا يخصه جزئي من دون سائر
الاجسام مخصوص لها التي تميز به ليس هو جزء **قوله** ويروى ان يتبين ان نفس العقل التي
هي ذات ارادة عقلية هي ايضا ذات ارادة جزئية والمشايع المتناظر لاجل سبل الارادة
الكلية نفسا مجردة ومبدأ الارادة الجزئية نفسا اخرى متطبعة وذلك شئ لم يذهب اليه
ذاهب قبله فان الجبر لا ارادة يتبع ان يكون ذاتين اعني ذاتين متباينتين هي
الذات ما على مذهب الشيخ هو ان لكل ذات نفسا واحدة مجردة متفردة عنها صورية جسيمة
على اداة العقل فيستقيم بها وهي تترك العقول ذاتها وتترك الجزئيات بحسب الطول
وتترك العقل بسلطة تلك الصورة التي هي باعتبارها تتركها في نفسها وادلتها
بصيرتها على ما صرح به فيما نقله عنه هذا الفاضل من النظم العاشر والشرح الى الماتر فيقول
الارواح الكلي لا ينفك من شئ مخصوص جزئي حكلي وباقي كلامه هو بهان عليه وقوله
الاجسام مخصوصة بحالة فترتب به اشارته الى كيفية انبعاث الجزئيات عن الكلمات
فان الحكم بان هذا الذي ينفك ان يبدل مثلا لا ينفك عن الحكم بان الذي ينفك ان يبدل
الارواح الشئ بهذا الوجه **قوله** والارواح من الحيوان يترتب له الجبر لا ارادة ان ما يريد
وتغييره غدا جزئي فينبعث منه ارادة جبرانية جزئية وهناك يطلب العقل الجزئية
تغييره على الجبر لا ارادة وان كان الحاصل المخصص اجده لم يكرهه بل قام مقامه فليس
ذلك دليلا على ان ذلك متشابه **قوله** هذا انما يشك في ذلك على ما ذكره وهو ان
الحيوان بما يريد تناول الغذاء مطلقا لا سيما ولا غدا يصيبه وذلك لان جبره لا يتناول
اثر غدا ويحصل فادارته بتلك كلية لانها غير لا يكل في انما اذا احسن غدا ما يترتب متعلق

وذلك يدل على صدور الفعل الجزئي عن الإرادة الكلية فان هذا الشك بان قال المراد
لهذا الفعل هو الفعل الجزئي انما يتجلى عند جزئية تذكره كالحسن لا انه لا يتجلى
مجردة ثم انه ينبعث من ذلك الفعل جزئي فيكون ذلك الفعل الذي تذكره فيكون عليه
ويترك في الطلب فان وجدنا ما ذكره من الشخص فام مقام ما عليه يكونه بالشرع هو
امر بوجه لا الفعل لا المراد ان ارادته وذلك لا يدل على انه كان الفعل الكلي مقترنا
قال وكذلك في قطع المسافة ففعل واحد جزئية ايها يتصدر بها كان ذلك الفعل
مقطوعا وبما كان مقدر العجز عن تحريك الحركة المستمرة على الاتصال وذلك لان
الشخصية والجزئية في الفعل لا يمنع في الحركة **قال** فافهم عن بيان الحكم المذكور في
منه وهو الاستدلال بصدور الحركة عن الإرادة الكلية على وجه الإرادة الجزئية وتبين
كيفية ذلك فذكر ان المسافة تشتت على احواله على امتدادها وان يترتب فيه حدة جزئية
يترتب المسافة بها الى اجزائها الجزئية فطالع تلك المسافة بفعل المسافة بفعل الحركة
واحد واحد واحد وينبعث عن كل تحريك ارادة جزئية لقصد ذلك الحد وقطع ذلك الجزء
من المسافة الى اتصال بذلك الحد ففعل تلك الارادة الجزئية سبب قطع ذلك الجزء ثم
لما لا يتجلى اما ان يقطع التحريك فينتقل الارادة والحركة فيقف التحريك لا يقطع بل
التحريك مقدره على التوالى حسب اتصال المسافة ويتصل الارادات المتعينة عنها
فيستمر الحركة فكان استمر الحركات لا يمنع ففعلها ولا يقتضي كليا لا استمر
والارادات على حصول الاضمار والتحديد لا يمنع جزئية لا يقتضي كليا كلية **قال** وشل
هذا ما يتحصل الارادة من جزئ حتى يكون الارادة الكلية مقابلة ما اراد كل واحد على
تخصص جزئي **قال** فافهم عن بيان كيفية كون الارادة الكلية مع الارادات الجزئية
مبادي الحركات الجزئية حصل التوكل في صدره سائر الافعال الجزئية عن الارادات
الكلية وذلك انما يكون عند تخصص الارادة الكلية في جزئ كما ذكرنا فان
الارادة الكلية من حيث هي كلية مقتضية ارادتها لا يجب تخصصا جزئيا فلا حاجة
يحتاج في ذلك ايضا الى تخصيصا جزئيا في الله **قال** ونحن ايضا فيها قضينا ايضا
كلها من مقدرات كلية فيما يجب ان يتجلى ثم اتيناها قضاء جزئيا ينبعث منه شرقي

وارادة متعينان خرا من المتعين الذي ينبعث القوة الحركية الى الحركات جزئية تصح
ارادة لاجل الارادة الاولى وهذا استنباط بكنية صدره حركاتنا عن ارادته الكلية وتأكيد
لما ذكرنا اننا تصور اياديا فلا نقدر اننا نبين ان صدره عنا بذلك اللهم وهذا قضاء
كلى حصلناه من مقدرات كلية هي قوتنا في ان يصدق عنا الفعل الجزئي ومن الافعال
الجزئية بذلك اللهم ثم اتيناها قضاء جزئيا هو هذا الذي هو الذي في رؤى يتجلى اياه
فينبعث من هذا القضاء الجزئي شرقي ارادة متعينات لا يزلها الله فينبعث شرقي
الحركة على وجه الاستسحق فصاحب هذا البذل هذا الذي هو ارادته لاجل ارادته الاولى
صدره بذلك اللهم هو ما عارضه الفاضل الشارح فقال لا ارادته الشري الجزئية
فثبت بينه وبين المدرك والنسبة لا تقتضي الا حصول التسليم فان ارادته الشري
الجزئية يتوقف على حصوله المتوقف على تخصيصها فاعلم اياه فلو توفرت تخصيصا فاعلم اياه
على انه من حيث هو جزئي لم الله **قال** والجواب ان ارادته الشري الجزئية قبل
وجوده يتوقف على حصوله في الدنيا لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي
يتوقف على حصول الفاعل اياه المتوقف على ارادته فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج
سبب حصوله في الدنيا فكذا يكون حصوله في الدنيا سبب حصوله في الخارج ولا يلزم
الله ثم توفرت وايضا فاعلم انها متوجهة الى ما هو خارجها فاعلم انها متوجهة الى ما هو خارجها
الحركة من حيث هو حركة في الموضع الفاعل في الوقت الفاعل وذلك لا ينافي الكلية
ولاها والكلية العينية من حيث هي عينية فانها غير حاصلة فكيف نقصد بها وهذا
الاستدلال يجب القطع بان المؤثر في الفعل الجزئي هو العقل الكلي وانما يتخصص
ذلك الجزئي بسبب تخصصه في محل الوقت والجواب ان تعيين المحل والمسافة
والوقت يقتضي تخصصه للحركة كما اعترف به وبالحكمة ففعله محال وحركته حسيه
من حيث هو حركته في الموضع الفاعل في الوقت الفاعل فيشتت على ان يتخصص وايضا هو
انما قصد للحركة الكلية في موضع وقت معينين يناقض قوله للحركة يتخصص
المحل والوقت ثم اورد المصادفة بان الارادات الجزئية ايضا امور جارية جزئية
فلا بد لها من محل جارية جزئية فالكلية فيها كالكل في الاول فيفسل في التسلسل

فان منكرو وجوب استناد هذه الحركة الى غاية شعور بها يتسكون بالمثلها ويتبين
غايات كل واحد منها فارجوا ^{من شبهة} انهم وهو ان العايش والساهي
النائم لم يسلوا انما اليها يات تخيلها الوجوب ان يتذكروها بان تخيل الغاية في
الشعور به وحفظ الشعور تلك امور يتوقف الذكر على جميعها فوجوب الذكر
يدل على وجودها جميعا وعدمه لا يدل على عدم واحد منها يعني ان على كل
شي منهن الاجتناب او على عدم جميعها فاذا نزل الاستدلال لعدم الذكر
على عدم التخييل غير صحيح وعبارة الكفاية ظاهرة في معناها
قد صرح بكون الذكر كذا من غير ضرورة
على ما اوضحناه والله اعلم

تسليم

عبد الله

عبد الله

Handwritten text in Persian script, likely a marginal note or a small section of the main text, located in the upper right corner of the right page.

Handwritten text in Persian script, located in the lower right quadrant of the right page, possibly a signature or a date.

Small handwritten text in Persian script, located near the bottom center of the right page.

